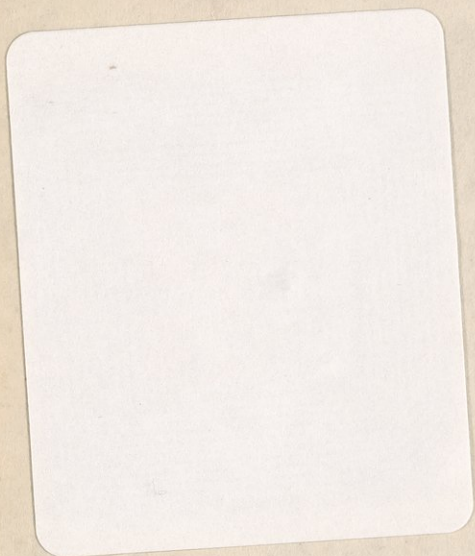


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



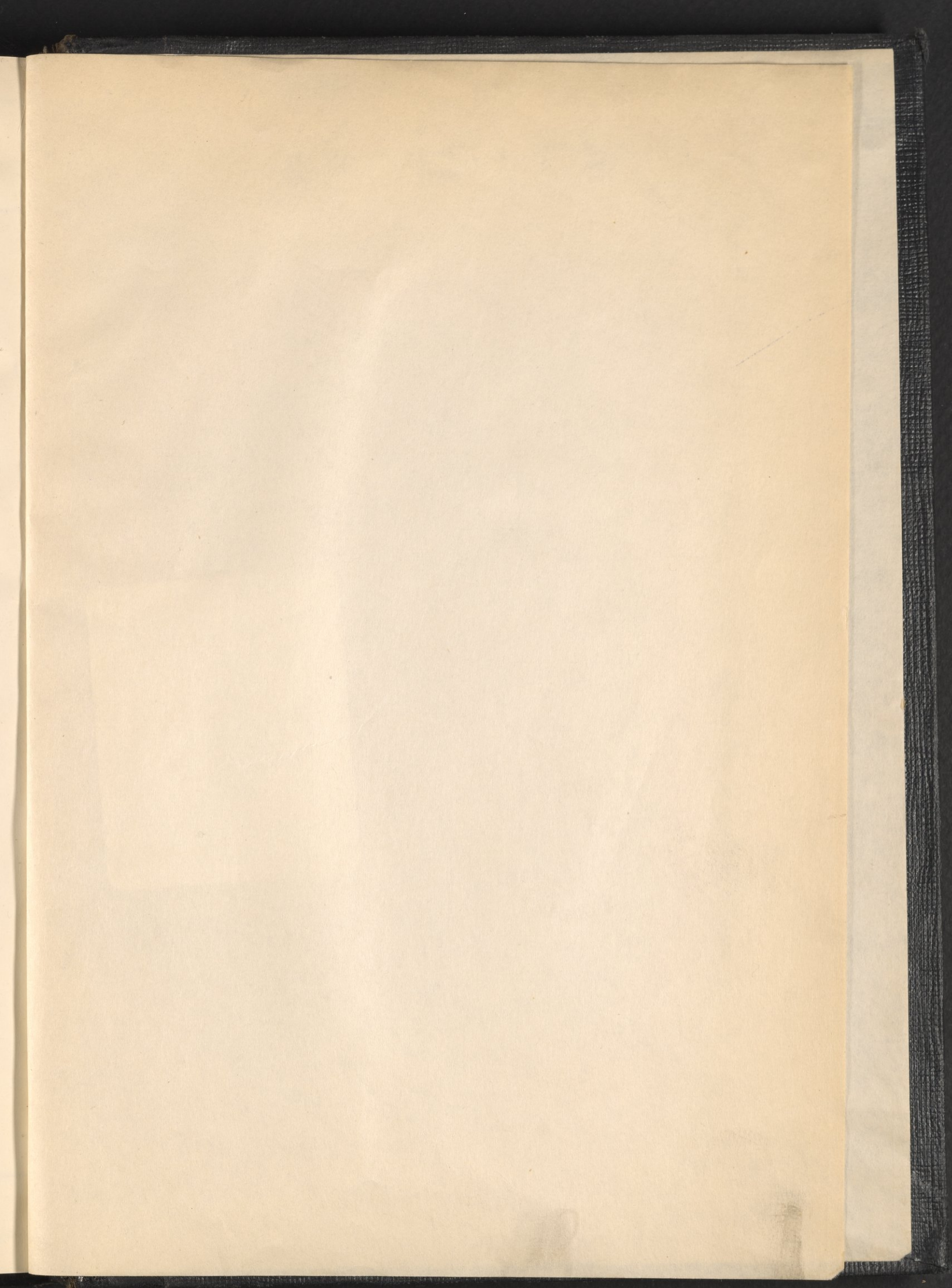
3 8534 01166 2362

06 - B1173



العراق

من الاحتلال حتى الاستقلال



٢٥
العراق

من الاحتلال حتى الاستقلال

فأما

فالمقتضى لا ريب في ذلك ما لا ريب

جامعة الدول العربية

مجلس الدراسات العربية العالمية

al-Bazzāz, 'Abd al-Rahmān
al-'Irāq min al-ihṭilāl ḥattā
al-istiglāl

محاضرات

عن

العراق

من الاحتلال حتى الاستقلال

ألفها

عبد الرحمن البزاز

[على طلبية قسم الدراسات التاريخية]

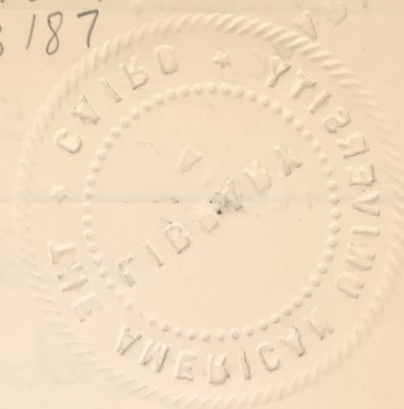
١٩٥٣ - ١٩٥٤

١٩٥٤

DS
79.5
B38
1954
C.1

OCLC
318946498

B 13704837
15683187



كتاب

تقارير

ناتجة عن التفتيش

41729

[ملاحظات على نسخة]

70P1 - 30P1

30P1

مقدمة

ان البحث العلمى فى التاريخ الحديث لأية دولة من الدول واجب شاق ، ومهمة
عسيرة . وترجع تلك المشقة ، وهذا العسر ، فيما أرى ، إلى أسباب عديدة ، لعل أهمها
خمسة نوجزها على الوجه الآتى :

(أولاً) إن حداثة الوقائع ، وجدة الأحداث لا تمكننا من رؤية النتائج
البعيدة التى قد تنجم عن تلك الوقائع والأحداث ، وعلى هذا قد يكون الحكم عليها
ناقصاً لم يستوف الغاية ، ولم يقف على النهاية .

(ثانياً) أن كثيراً من المصادر ، والوثائق الرسمية ، والمذكرات والرسائل
— وهذه هى المواد الأساسية التى يعتمد عليها المؤرخ فى تكوين رأى صحيح ،
واستخلاص حكم نهائى — قد يعسر الاطلاع عليها ، أو يستحيل ، وذلك لاعتبارات
عديدة . كما أن كثيراً من المذكرات الخاصة قد لا تكتب ، أو تعلن للجمهور ،
إلا بعد جيل أو أجيال .

(ثالثاً) وقد يبدو لأول وهلة أن التاريخ المعاصر أيسر فى التدوين ، وأقرب
للصدق من التاريخ القديم ؛ وذلك لانكشاف صفحاته ، وقرب حوادثه ، وكثرة
المطالعين عليها ، وهذا قد يساعد الباحث وييسر مهمته إلى حد . ولكن من الحق
أيضاً أن نعلم بأن الحوادث القريبة ، وخاصة القريبة جداً ، لا يمكن أن يراها الرأى
على الوجه الكامل الصحيح . وأن ما يحسه المشاهد قد لا يعدو الجزئيات التى لا تعطى
صورة كاملة . ويمكن تشبيه هذه الحقيقة بالنظر إلى صورة زيتية أو تمثال فنى ،
فهل يستطيع الناظر إليهما أن يدرك ما فيهما من فن وجمال إذا نظر إليهما من قرب ؟!
أفليست زيادة الاقتراب تفسد على الرأى تقديره للقيم الفنية ، وتضيع عليه الكثير
من معانى الجمال الحقيقى ؟ هكذا الحال فى حقائق التاريخ ووقائعه أحياناً .

(رابعاً) ولعل من أهم الأسباب لعدم إمكان دراسة التاريخ دراسة موضوعية دقيقة اتصال أحداثه بأشخاص أحياء ؛ وقد يكون لهم أثر بليغ في الحياة العامة القائمة ، فتداخل بطبيعة الحال عوامل المحبة والبغض ، والرضا والسخط ، والخوف والأمل ، فتحول هذه المشاعر الشخصية دون الوصول إلى الحكم الصحيح المجرد عن الهوى والمآرب الخاصة .

(خامساً) إن التاريخ ، والتاريخ الحديث خاصة ، لأية أمة من الأمم أو حكومة من الحكومات يتصل اتصالاً مباشراً بعلاقتها بالأمم والحكومات الأخرى ، وكثيراً ما تكون المشكلات الكثيرة التي نجمت عن تلك العلاقات حية قائمة تنتظر الحل . ويصعب جداً أن يتجرد المرء عن عواطفه ومصالحه القومية ، وتفكيره السياسي السالف ، عند بيان وجهات النظر المختلفة التي لا بد منها في تدوين التاريخ المعاصر . وعلى هذا فربما يكون الباحث أقرب إلى الحياد في دراسته علاقة بلاده مع البلاد الأخرى قبل مدة طويلة وخاصة حينما لا تبقى مصالح قائمة بين دولته وتلك الدول .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فلا بد لكل أمة ، ولا بد لكل دولة ، أن تدون تاريخها الحديث الذي هو إنتاج الماضي ، ومقدمة المستقبل . ولا بد لأبنائها ، وعلى الأخص أجيالهم الصاعدة ، أن يلموا بتلك الحوادث ، بل ويستفيدوا في بحثها ودراستها وتمحيصها . ولا بد لنا نحن أبناء الأمة العربية من دراسة تاريخ دولنا العربية جملة وتفصيلاً ، إلى أن نصبح دولة واحدة ، كما أننا أمة واحدة ؛ بل لعلنا نجد في هذه الدراسة — وهي تكشف لنا صفحات الماضي القريب ، والعوامل الظاهرة والخفية التي عملت ، وما تزال تعمل في تفريقنا وتباعداً — ما ييسر لنا تحقيق هدفنا النهائي في الوصول إلى تلك الغاية المنشودة . وقد تهدينا هذه الدراسة — والتاريخ دروس وعبر — إلى السبل القويمية التي يجب علينا أن نسلكها لبلوغ أمانينا على الوجه الأتم .

ويخيل إلى أنه لا غنى لنا عن دراسة تاريخنا الحديث دراسة علمية موضوعية مجردة عن العواطف الشخصية ؛ على أن هذا يتطلب من الباحث المؤرخ ، أول ما يتطلب ، ثلاث صفات ؛ عقل العالم ، وروح القاضى ، ومشاعر الأديب . فالعمل العلمى يعينه فى جمع الحقائق وتصنيفها ، واستنباط النتائج الصحيحة التى لا تتأتى إلا باصطناع الطريقة العلمية فى الفحص والتحصيل والتقاط الجوهرى ، والتميز بينه وبين الشئ العرضى ، وروح القاضى تتطلب منه الحياد فيما يعرض عليه من وقائع وأحداث ، وتلزمه العدل فيما يصدر من مقررات وأحكام ، ومشاعر الأديب تمكنه من تقصى معانى الأشياء على وجهها الحقيقى رغم ما يخالطها أحياناً من صور مشوهة وتعينه فى صوغ ما يعالج بأسلوب فنى جميل يساعد القارئ فى تكوين صورة كاملة محكمة غير مشوهة .

ولست أزعم أننى قادر على أن أحقق فى دراستنا السريعة هذه ما نرجوه من كمال ، ولكنى أستطيع أن أؤكد أننى مدرك سلفاً صعوبة المهمة الملقاة على عاتقى ، وشاعر بما تفرضه على من واجبات ، وحريص الحرص كله ، على أن أكون موضوعياً مجرداً عن العواطف ، على قدر ما يستطيع أن يتجرد إنسان من عواطفه حينما يعالج أموراً ذات مساس كلّى فى حياة أمته ، وقد غمرته بعض حوادثها على أقل تقدير .

ومهما يكن من أمر ، فقد حببت إلى هذه الدراسة الاطلاع على كل ما أمكننى الاطلاع عليه من كتب وأبحاث وتقارير ونشرات ووثائق رسمية ؛ كما أنها أوجبت على الاتصال ببعض الأشخاص الأحياء والتحدث إليهم فى بعض الحوادث التى كان لهم شأن فيها . على أن هذا الموضوع يتطلب ، ولا شك ، المزيد من الاستقصاء والاتصال بالأشخاص المعينين ، للاطلاع على الآراء المتعارضة أحياناً ، والفحص عنها فحصاً دقيقاً حتى يخلص الرأى الدقيق . وهذا ما أرجو أن أقوم به إذا أتيحت لى الاستمرار فى هذه الدراسة .

وأحسب أننى فى غنى عن القول بأن العدد المحدود من المحاضرات لا يكفى لدراسة تاريخ العراق الحديث دراسة مستفيضة شاملة تلم بهذا الموضوع من جميع أطرافه . ولذلك تخيرت الأبحاث الأساسية البارزة ، والخطوط الرئيسية التى لا غنى للدارس العربى عن الاطلاع عليها ، ومعرفة حقائقها بشىء من التفصيل . وسنقصر دراستنا هذه — فى الدرجة الأولى — على تطور العراق السياسى منذ الحرب العالمية الأولى ، إذ من المعلوم أن العراق الحديث نتيجة من نتائج الحرب المذكورة . وقد تكون ، ونما ، وترعرع ، وتطور من حالة سياسية إلى أخرى ، خلال تلك السنوات المفعمة بالأحداث الجسام . وأرجو مخلصاً أن تجلوه هذه المحاضرات صورها بأسلوب علمى دقيق ليتحقق ما يهدف إليه « هذا المعهد العالى » من مقاصد سامية . وقد رأيت أن من المفيد أن أضيف إلى هذه المحاضرات بعض الملاحق ، وخاصة نص المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة سنة ١٩٣٠ والتى لم تنزل قائمة إلى اليوم ، مع ملاحظتها والكتب والمذكرات المتعلقة بها . كما وضعت قائمة بأهم المصادر والوثائق التى اعتمدت عليها ، وأشارت فى طيات البحث إلى المصادر الأخرى . وجدير بي أن أنوه بجهود الذين سبقونى فى الكتابة عن تاريخ العراق الحديث من الوطنيين والأجانب على السواء . [ومن نافلة القول أن هذه المحاضرات قد حوت آراء وأفكار خاصة توصلت إليها مخلصاً بجهدى وتقع علىّ ، وعلىّ وحدى ، تبعتها]

ولا أشك لحظة فى أن تأريخ العراق الحديث يكشف عن صور شبيهة بما يراها أبناء العروبة فى أقطارهم الأخرى ، ويدل على مشكلات ، هى إلى حد بعيد ، المشكلات التى تعاني منها الأقطار العربية الأخرى ، على نحو ما . وفى هذا دليل آخر على أن البلاد العربية ليست وحدة باعتبار اللغة ، والتأريخ ، والمصلحة المشتركة ، والأمانى المستقبلية فحسب ، بل إنها كذلك وحدة من ناحية « الجرح » و « الآلام » والله در أمير الشعراء حينما قال :

فمنحن فى الشرق والفصحى بنو رحم ونحن فى الجرح والآلام إخوان

عبد الرحمن البراز

القاهرة ١٠/٢/١٩٥٤

مقدمة

بقيت بلاد الرافدين — بعد سقوط بغداد على يد هولاكو ، حفيد جنكيز خان — خاضعة لسيطرة الإمارات والدول الأجنبية خلال سبعة قرون . وقد حكمها الأتراك العثمانيون أربعة قرون تقريباً^(١) .

ومن المعلوم أن الممالك العثمانية بأجمعها صارت — خلال القرنين الأخيرين — هدفاً لأطماع الدول الأوروبية المختلفة ، وكانت بريطانيا أسبق الدول الغربية في التنبيه إلى أهمية بلاد الرافدين وأعظمها اهتماماً بشؤونها . والدافع الأساسي لهذا الاهتمام كان الحرص على الهند «أثمن جوهرة في التاج البريطاني»^(٢) والسعى وراء السيطرة على جميع الطرق البحرية والبرية الموصلة إليها .

وقد تعرضت بريطانيا — في هذه السبيل — إلى منافسة عدة دول استعمارية ولكنّها تغلبت عليها الواحدة بعد الأخرى : إنها قضت أولاً على نفوذ البرتغاليين ، ثم الهولنديين ؛ وتغلبت بعد ذلك على منافسة فرنسا ، ونجحت في آخر الأمر ، في وقف نفوذ روسيا وألمانيا عند حد بعيد عن سواحل البحر والخليج .

وخلال القرن التاسع عشر ، كانت قد بسطت سيطرتها وحمايتها على جميع سواحل البحر المحيط الهندي ، مع مداخل البحر الأحمر ، وشواطئ الخليج ، حتى أنها أوصلت هذه السيطرة — في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين —

(١) انظر كتاب « أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » . تأليف لونيكرينك وترجمة جعفر خياط .

(٢) انظر كتاب « على طريق الهند » من رسائل الأهلالي إلى الشباب ، (صاحبه جميل عبد الوهاب المحامي) .

إلى مدخل شط العرب ، وذلك عندما رسخت أقدامها في الكويت والحمره وعبادان .

نستطيع أن نستقصى هنا جميع السبل التي طرقها البريطانيون ليحققوا أهدافهم في بلاد ما بين النهرين ، والخليج العربي ، تلك السبل التي « نقلت علاقات بريطانيا من دفاتر التجار إلى حقائب الساسة » . وكان لورد كرزن (بوصفه نائب مدير ، ثم وزيراً ، ثم نائب الملك في الهند) من أكثر البريطانيين اهتماماً بهذه البقاع ، وهو من دون شك من أهم رجال المدرسة الإنكليزية الهندية الاستعمارية . وكان يحذر قومه من نفوذ الروس في العراق والخليج ، ويخشى أن يجعلوا من بغداد عاصمة روسية في الجنوب^(١) . ثم نراه سنة ١٩١١ يقول في مجلس اللوردات : « إنه لمن الضلال أن يظن بأن مصالحنا السياسية مقصورة على الخليج ، إنها ليست مقصورة على الخليج ، إنها ليست مقصورة على المنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد ، بل إنها تمتد قدماً حتى تصل إلى بغداد ذاتها » .

إن هذا الاهتمام المتزايد في العراق يفسر لنا بوضوح ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى ، وما جرى خلالها وبعدها ، من محاولات لفصل جنوب العراق عن شماله ، وإنشاء إدارة بريطانية (هندية) خاصة فيه ، تجعل منه مستعمرة تابعة « لأماره بومبي » . ثم إنه — يلقي ضوءاً ساطعاً على سياسة « مدرسة الهند الاستعمارية » التي كانت تعمل بنشاط في وضع الخطط لاقتسام أسلاب « الرجل المريض » ، وتعقد المعاهدات السرية التي بقيت مهيمنة على السياسة البريطانية أمداً بعيداً . بل لعل لتصريح كرزن هذا شأن في التحفظات التي وردت في الفقرة الخامسة من كتاب السير هنري مكماهون الثاني إلى شريف مكة .

فلا عجب والحالة هذه ، أن تهتبل بريطانيا فرصة استعمار نار الحرب بينها وبين

الدولة العثمانية ، لقم بحمد السيف ما كان التجار والبحارة والدبلوماسيون والقضاة والسياح ، والخبراء الفنيون^(١) قد مهدوا له ، ووضعوا أسسه ، في خلال ثلاثة قرون . ولم تمض إلا أيام معدودات على إعلان الحرب حتى نرى الجيوش البريطانية تنزل في « الفاو » لتسير قدما نحو الشمال ، وتحقق المطامح القديمة التي كان فريق من البريطانيين يطمحون أنفسهم بها منذ أبعد الآمال .

(١) ضمنا ذلك ما كان قد قام به « جيمس » الذي أنزل باخرتين في الفرات ودرس أحوال العشائر القاطنة حول النهر ، ووضع خرائط دقيقة استعانت بها السلطات البريطانية أثناء الفتح ، ومن ذلك ما فعله « لنج » الذي حصل فيما بعد على امتياز للنقل النهري في دجلة ودرس صغيرا فيه العراق ، ومن ذلك أيضا السير وليم وليكوكس الذي درس شؤون الري في العراق وبني أحد السدود ودرس العراق دراسة دقيقة .

احتلال العراق

أهمية العراق :

كانت جميع الإمارات تدل على أن العراق قد أصبح من مناطق النفوذ البريطاني المهمة ، وأن مصالح الإنكليز في هذا الجزء من أجزاء الأمبراطورية العثمانية قد صارت عميقة ومتشعبة ، إذ بالإضافة إلى موقع العراق السوق ، وأهميته العظيمة للمواصلات الأمبراطورية ، ووفرة خيراته ، وتنوعها ، فإن نفطه الغزير الذي كان معلوما منذ ذلك الحين ، ومحاذاته لعبادان ، حيث يقع أعظم مصافي النفط البريطانية وأهمها ، وإمكانية العراق الزراعية المستقبلية التي تحدث عنها المهندس البريطاني « ولیم ولسكوكس » ، وكونه مجالا حيويا صالحا لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند وإمكاناتها ، كل هذه الأسباب وغيرها قد عملت متظافرة على توجيه عناية الساسة البريطانيين ، وخاصة أولئك الذين كانوا يعرفون ببنائة الأمبراطورية ، وعلى الأخص الذين كانوا على صلة بالهند والخليج العربي . وإنا لنجد المقيم البريطاني يبرق في ٢٣ حزيران (يونية) سنة ١٩١٣ إلى حكومة الهند ، والسفير البريطاني في استانبول ، بما لا يبقى مجالا للشك في سياسة بريطانيا تجاه العراق . إذ يقول^(١) : « نظرا لأحتمال تجزئة تركيا ، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية ، فإنه على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية أن تحتفظ بما أحرزته حتى الآن من أرجحية في بلاد ما بين النهرين ، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية . فلا بدع ، والحالة هذه ، أن نرى بريطانيا تهيب حملة لغزو العراق حتى قبل إعلان الحرب بينها وبين الدولة العثمانية . ومع ذلك فقد كان فريق من ساسة بريطانيا

(١) انظر الصفحة ٩ من كتاب « مقدمة في دراسة العراق المعاصر » تأليف الدكتور زكي صالح والمصدر الذي يشير إليه .

ورجالها العسكريين يرون أن لا ضرورة هناك لإرسال أية قوة لاحتلال العراق ، وأن بريطانيا قد تحصل على مآربها بصورة سياسية بعد انتصارها في الحرب العالمية الدائرة رحاها ، وأن أهمية العراق بالنسبة إلى الجبهة الغربية التي قد فتحت فعلا ثانوية . يضاف إلى ذلك أن معظم ما كان متيسراً لبريطانيا من جنود ومعدات قد أرسل فعلا إلى فرنسا ، وإن إرسال أية قوة كبيرة من الهند قد يضعف الدفاع عن الهند ذاتها . على أن وجهة نظر الفريق الآخر من الساسة والعسكريين الذين كانوا أكثر اتصالاً بالهند وأوسع معرفة بالخليج ، كالسر برسي كوكس قد تغلبت أخيراً^(١) . ولذلك نجد أن الحكومة البريطانية قد أعدت أولى حملاتها على العراق بقيادة الجنرال « دلاون » ، وهذه الحملة صارت تعرف فيما بعد بحملة « D » الحرف الأول من أسم القائد المذكور . وجعلتها تتجه إلى البحرين وترابط فيها ثم صدرت إليها الأوامر السرية في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٤ بالتوجه شمالاً ، وفي السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) نزلت إلى البر قرب شط العرب القوة البريطانية الهندية فاستولت على الفار بجماية قصف المدفعية وفي اليوم نفسه أصدر السير (برسي كوكس) الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين بياناً قرر فيه أسف الحكومة البريطانية إلى معاداة الدولة العثمانية وإعلان الحرب عليها ، بعد أن أيدت على — حد قوله — عدواناً لا مسوغ له . « وهو يشير هنا إلى قيام وحدة من الأسطول العثماني الذي كان تحت القيادة الألمانية بضرب الموانئ الروسية الواقعة على البحر الأسود ، وإغراق بعض الوحدات من الأسطول الروسي . وقد جاء في هذا البيان تطميناً للسكان العرب ما يلي :

وليكن معلوماً للجميع ، أن الحكومة البريطانية لا تخاصم العرب المقيمين على ضفتي الشط ، وعليهم أن لا يتخوفوا من شيء ، كما أننا سوف لا نتعرض لهم ولا لأموالهم إذا وقفوا موقفاً ودياً لا يؤازرون فيه الجنود الأتراك أو يحملون فيه السلاح علناً^(٢) .

(١) أنظر الصفحة ٧٧ من كتاب العراق ١٩٠٠ — ١٩٥٠ تأليف لونيكرينك .

(٢) أنظر الصفحة ٣ من كتاب « فصول من تاريخ العراق » الحديث — تأليف المس بيل ترجمة جعفر خياط .

وقد استطاعت هذه الحملة الصغيرة بعد أن تلتها قوات جديدة ، أن تحتل البصرة بعد أن وقعت بعض الوقائع الصغيرة التي غلب فيها الأتراك ، واضطروا إلى إخلاء البصرة . وكانت النيران ملتهبة في دائرة الجمرع عندما رفع العلم البريطاني فوق بناء القنصلية الألمانية في مدينة ، البصرة وكان لاحتلال البصرة ، ميناء العراق الوحيد ، شأن عظيم في تشجيع الإنجليز في الاستمرار بحملتهم في العراق . وتحقيق بذلك القضاء على آمال الألمان في إيصال سكة الحديد للخليج ، وأصبحت منطقة النفط في جنوبى إيران محمية من الهجمات ، كما تقوى مركز الإماراتين العربيتين المحالفتين للإنجليز في الكويت والبحيرة وقبل وصول الجيوش البريطانية إلى البصرة كانت قد نزلت قوة لا يستهان بها في عبادان ، وبعد فترة قصيرة بدأت القوات البريطانية في السير قدما نحو الشمال فأحتلت القرنة — وهى على ملتقى دجلة والفرات — بعد معركة كبيرة . ثم اتجهت قوة برية ومائية في دجلة ، فتمكنت من احتلال العمارة في ٣٠ حزيران (يونية) ثم احتلت قوة ثانية اتجهت إلى الفرات الناصرية في ٢٥ تموز (يولية) في السنة ذاتها بعد معارك دامية . وهكذا تم للإنجليز السيطرة على الثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية . و باحتلال العمارة والناصرية انتهت أول مرحلة من مراحل حملة العراق ، إذ أصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت السيطرة البريطانية ، وصارت أخبارها على حد تعبیر المس بيل ، في عداد أخبار السلم لا أخبار الحرب ^(١) . وفي الحقيقة بدأ البريطانيون منذ أن رسخت أقدامهم في البصرة بنشاط واسع ، فعمينوا حاكما سياسيا ، وبدأوا في إدخال النظم الجديدة إليها ، والتوغل في حياة أهلها توغلا كاملا . وكان لهذه السياسة شأنها في النزعة الانفصالية التي كان يطالب بها بعض وجهاء المدينة وتجارها كما سنرى .

وقد زارها نائب الملك في الهند ، وخطب في عدد كبير من وجهائها وملاكها

(١) انظر الصفحة ١٠ من المرجع السابق .

وشيوخ بعض القبائل القريبة منها ، واعداء أيامهم بمستقبل زاهر ، بعد أن تخلصوا من نير
العثمانيين . وقد شعر فريق من سياسة بريطانيا بلزوم الاكتفاء عند هذا الحد من
العراق ، واعتبروا أن الحملة قد حققت غايتها ، وأدت مهمتها . إذ أصبحت (عبادان)
مأمونة ، والشيوخ أصدقاء بريطانيا مطمئنين ، والاتراك مطرودين ، والخليج قد تم
تطويقه ، ودفع العدو عنه . لكن هذا الموقف لم يرق فريقاً آخر من السياسة
والعسكريين ، ثم إن الانتصار السريع يدفع إلى المغامرة ، ويحرض على انتصار آخر ،
وسرعان ما تعرضت فكرة الزحف على بغداد ، فأرسل السر برسي كوكس برقية
يخبر فيها نائب الملك في الهند برأى القائد العام للحملة وترجيحه التقدم لاحتلال
بغداد ، وذلك بعد يوم واحد من تمام احتلال البصرة وتساءل في برقيته تلك بقوله :
كيف يمكننا أن نتجنب احتلال بغداد^(١) ؟ وفي الواقع كانت هذه رغبة البريطانيين
الحاليين من التجار ، وفريق من ضباط الجيش . لكن كلا من حكومتى لندن
وسملا (الهند) لم يكونا مستعدين حينذاك للشروع في مهمة خطيرة كهذه . وبعد
بضعة أشهر غيرت حكومة الهند رأيها ، وفي التاسع من نيسان (ابريل ١٩١٥)
عندما عين الجنرال جون دكسن قائدا عاما للحملة في العراق ، استقر رأيها على لزوم
ضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الادارة الهندية مباشرة ، وصارت حكومة الهند تلاح
على الحكومة البريطانية في لندن . بالموافقة على هذا المشروع الجديد . وقد نلخص
اللورد هاردنك نائب الملك فوائد هذه الحملة الجديدة في كتابه المرسل إلى المستر
أوستن جبرلن وزير الهند على الوجه الآتي : إنها ستحدث شعورا عظيما في
الشرق الأدنى ، وخاصة في ايران وأفغانستان ، وعلى الحدود الهندية ، وستكون لنا
بمثابة التعويض عما أصاب سمعتنا في الشرق الأوسط بسبب اخفاق حملتنا في الدردنيل ،
وهي كذلك ستعزل الأحزاب المؤيدة للألمان في ايران ، ومن المحتمل أن تكون
عاملا مهدئا في ذلك القطر . يضاف إلى ذلك كله أنها ستحطم آمال الألمان في إثارة

(١) انظر الصفحة ٦٢ من كتاب آيرلند .

أفغانستان والقبائل ، وستشير شعوراً جلياً في البلاد العربية كلها ، أما تأثير الحملة في الهند فسيكون ، دون شك حسناً ^(١) فلهذه الأسباب ، وللأسباب العسكرية والسياسية الأخرى وافقت الحكومة البريطانية ، وأذنت للقائد العام بالتوجه لفتح بغداد ، بعد أن وعدته بامدادات جديدة ترسل إليه من الجيوش البريطانية الموجودة في فرنسا . ولم يدر بخلد الانكليز ، وقد انتقلوا في العراق من نصر إلى نصر ، أنهم سيمنون بخسارة فادحة ، ويلاقون صعوبات جمة ، قبل أن يتمكنوا من احتلال بغداد وعلى كل حال فقد بدأت المرحلة الثانية من مراحل الحرب البريطانية في العراق .

حصار الكوت :

تقع الكوت ، أو كما كانت تسمى حينذاك « كوت الأمانة » على دجلة في منتصف المسافة الممتدة بين بغداد والعمارة تقريباً وكان لابد للجيوش البريطانية من الاستيلاء عليها واحتلالها ، والتقدم بمحاذاة دجلة للوصول إلى بغداد وفي الحقيقة فقد تقدمت الجيوش البريطانية بصورة فائقة ، وأخذت باحتلال القرى والقصبات تباعاً . وكانوا قد استطاعوا استمالة القبائل باغداق الوعود على الشيوخ والرؤساء فكسبوا ودم ومناصرتهم حيناً ، واستطاعوا عزلهم وابقاءهم على الحياد حيناً آخر . وقد اضطر الأتراك إلى إخلاء مدينة الكوت فدخلتها الجيوش البريطانية في ٣٠ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩١٥ ، ثم تقدمت نحو بغداد حتى وصلت سلمان باك « المدائن » التي تبعد نحو من ثلاثين كيلومتراً جنوبى بغداد ، وهناك وقعت معركة كبيرة انكسرت فيها الجيوش البريطانية واضطرت إلى التراجع أمام الجيش التركي المتفوق الذى أمدهته الحكومة العثمانية بعدد كبير من الوحدات العسكرية ، فانسحب الجيش الأنكليزى إلى مدينة الكوت ، وقد رأى القائد العام أن يقبل الحصار

(١) انظر الصفحة ٦٥ من كتاب آيرلند .

على نفسه فيها ، آملاً أن تستطيع الجيوش البريطانية من انجاده وفك الحصار عنه . ولم ينس الجنرال « طونزند » وجوب تطهير الحصن المحاصر « الكوت » من الأفواه الآكلة ، الكثيرة . فنقل جميع المرضى والجرحى نهراً إلى البصرة ، واستغنى عن لواء خيالة كامل أرسله إلى الجنوب^(١) وفي هذه الاثناء نيّطت قيادة الجيش العثماني بقائد ألماني ماهر استطاع أن يشدد الحصار على الانكليز ، حتى لم تجد المحاولات العديدة التي قامت بها القوات البريطانية لفك الحصار نفعا ، كما لم تنجح المحاولات السياسية العديدة بما في ذلك محاولة رشو القواد الأتراك لفك الحصار . وأخيراً أجبر الجوع القائد البريطاني على التسليم بلا قيد أو شرط في ٢٩ نيسان / ١٩١٦ بعد أن دام الحصار ١٤٣ يوماً وبلغ عدد الأسرى من الجنود والضباط والانكليز (١٢٣٠٩) . وكان لهذا الاندحار وقعه المؤلم في سملا ولندن على حد سواء . وقد عين البرلمان البريطاني لجنة للتحقيق في سير العمليات الحربية في العراق ، وللتحري عن سبب تلك الفاجعة . وقد اعتبر تفاؤل السرجون دكن القائد العام السبب الرئيسي للتقدم دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة ، ودون دراسة الوضع العسكري دراسة متقنة حذرة خالية من التأثير من ضرورات الاعتبارات الآنية المحلية^(٢) .

فتح بغداد :

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي منى بها الانكليز في حصار الكوت ، استطاعوا بعد ذلك جلب قوات جديدة ، ومعدات وفيرة ، وأخذوا يستعدون بحيلة وحذر لاسترجاع الكوت ومن ثم الاستيلاء على بغداد . ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن العوامل السياسية مضافة إلى الاعتبارات العسكرية ، قد حملت الانكليز على تجديد المحاولة للاستيلاء على بغداد . فالخطر الروسي الدائم ، واحتمال استيلائهم على بغداد من الشرق أو الشمال ، ثم الاتفاقية السرية بين فرنسا

(١) انظر الصفحة ١١٣ من كتاب مقدرات العراق السياسية .

(٢) انظر الصفحة ٢٦٦ من كتاب آيرلند

وبريطانيا ، معاهدة « سايكس بيكو » كانت من العوامل المهمة في إسرار البريطانيين لإتمام الاستيلاء على المنطقة ما بين بغداد والبصرة ، تلك المنطقة التي أصبحت حصّة بريطانية بموجب الاتفاق السري الآنف الذكر .

فلهذه الأسباب سمحت حكومة لندن للجنرال (مود) بالتقدم نحو بغداد . وبهذا تكون المرحلة الثالثة والأخيرة في مراحل فتح العراق قد بدأت . وبدأ الجنرال المذكور يهاجم مواقع الترك قرب الإمام محمد (بجوار الكوت) كانون الثاني (يناير) ١٩١٧ ، مما اضطر الأتراك للانسحاب إلى العزيزية فتهبّتهم القوات البريطانية . وفي ٢٨ شباط (فبراير) كانوا في سلمان (المدائن التي لا يزال فيها إلى اليوم ايوان كسرى) . وفي مساء ١٠ آذار (مارس) اضطر الأتراك إلى إخلاء بغداد ، فاحتلها الجيش البريطاني في صباح اليوم الثاني دون مقاومة تذكر وانسحبت الجيوش العثمانية مع جميع معدّاتها ، ومنها السجلات الرسمية (بما في ذلك سجلات الطابو أي السجلات العقارية) ، كما رافق الجيش المنسحب عدد من الموظفين العثمانيين ، وقد كان الانسحاب إلى مدينة سامراء بطريق القطار الذي كان الألمان قد أتموا منه القسم الواقع بين بغداد وسامراء .

واستفاد الترك من الطريق النهري استفادة تامة .

وفي ١٩ آذار [أي بعد بضعة أيام من احتلال بغداد] أصدر الجنرال مود منشوره الشهير إلى أهالي بغداد ، وفيه ذكر أن الغرض من المعارك الحربية في العراق دحر العدو [الترك] ، وأن الإنسكيز لم يدخلوا دار السلام قاهرين أو أعداء فاتحين

(١) كان هذا المنشور قد أرسل من لندن إلى بغداد بعد أن أعده السير [مارك سايكس] بأسلوبه الزاهي المنمق . ولعل من المضحك المبكى أن نعلم أن هذا السياسي البريطاني الماكر هو نفسه الذي فاوض الفرنسيين في خلال سنة ١٩١٦ على لإقتسام الهلال الخصيب ، وباسمه واسم زميله الفرنسي عرفت المعاهدات السرية المشهورة [سايكس - بيكر] . ولعل من الطريف أن نعلم أنه على الرغم من عدم احتواء المنشور على أي وعد صريح في الاستقلال أو الحكم الذاتي ، فقد كان الجنرال مود قد عارض في نشره وإعلانه لاعتبار أنه يشجع العراقيين على المطالبة بالاستقلال ، ويجعل مهمة الجيش المهتم عسيرة .

بل جاؤوها منقذين ومحررين . وبعد أن أسهب في ذكر مظالم الأتراك والحالة السيئة التي آل إليها العراق ، قال ! « إنها ليست أمنية جلالة مليكي بمفرده ، بل إنها أمنية الحكومات المتحالفة مع جلالته أيضاً » أن تغلحوا كما في السابق ، حينما كانت أراضيكم مخصصة ، وكان العالم يتغذى من البان آداب أجدادكم وعلومهم ، وحرفهم ، يوم كانت بغداد إحدى عجائب الدنيا . »

على أن الحوادث التي وقعت في العراق بعد ذلك ، قد دلت بما لا يبق أدنى شك أن البيان المذكور لم يكن الإنكليز قد قصدوا منه إلى أكثر من مخدر ومهدى لمنع الشعب من إبداء أية مقاومة للجيش البريطاني المحتل ، الذي كان عليه أن يتم احتلال أجزاء ولاية بغداد ، شمال العاصمة وشرقها وغربها .

التوغل في أرض نحاء الأرضى :

لم تكن بغداد حصينة ، فالطرق المؤدية إليها في الجهات الثلاث المذكورة آنفاً كثيرة . كما كان من الممكن حصارها في موسم الفيضان ، بكسر السدود المحيطة بها . فمن الناحية العسكرية الصرفة — بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية — كان على الجيش البريطاني أن يتقدم في الجهات الأخرى . وهكذا فقد سار الجيش البريطاني شمالاً بقيادة الجنرال (مارشال) — الذي خلف الجنرال مود في القيادة العامة بعد موت الأول بمرض الكوليرا في ١٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩١٧ — فاحتلت سامراء في ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩١٧ . وكانت قد توجهت قوة بريطانية نحو الغرب بمحاذاة الفرات ، فاحتلت الرمادي في ٢٩ أيلول (سبتمبر) . واستمرت بعد ذلك في احتلال المدن الواقعة على هذا النهر . كما استمر الجيش السائر بمحاذاة دجلة في سيره شمالاً ، فاحتل تكريت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ . وقد بقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرجاط ، حتى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٨ . وكان على بعد ١٢ ميلاً من الموصل ، حينما أعلنت الهدنة في تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩١٨ . ولكن الجنرال مارشال ، بناء على الأوامر الصادرة إليه من وزارة الحربية البريطانية ، قد استمر في الزحف ، فاحتل مدينة الموصل ، على الرغم من احتجاج القائد التركي ، الذي اعتبر هذا العمل مخالفة صريحة لبنود هدنة (مدروس) .

ويحق لنا أن نتساءل هنا : لم بقيت القوات البريطانية عند الفتحة مدة طويلة ، لا تتقدم لفتح مدينة الموصل إلى ما بعد إعلان الهدنة مع الدولة العثمانية ؟ وهل لمعاهدة (سايكس بيكو) السرية التي جعلت الموصل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي ، شأن في هذا الأمر ؟ ومهما يكن من أمر فقد احتل البريطانيون الموصل مدعين أن المادة السادسة من شروط الهدنة ، تخولهم الحق للقيام بهذا الفعل . ثم استمروا كذلك في احتلال الأجزاء الأخرى المكونة لولاية الموصل .

لقد أوجزنا البحث في فتح العراق ، لأننا إنما ندرس تاريخ العراق الحديث ، ولا يتسع الوقت للإفاضة بذكر الوقائع العسكرية ونتائجها ، وإنما نحيل الراغب في الاستزادة من ذلك إلى حيث يجد بغيته .

(١) انظر تفصيل ذلك في الفصل الثالث من كتاب (تاريخ مقدرات العراق السياسية) من صفحة ٨٩ وما بعدها . وانظر خاصة كتاب (حروب العراق) تأليف العميد طه الهاشمي .

الحكم المباشر

استغرق فتح العراق بكامله أكثر من أربع سنوات ، أى مدة تزيد على مدة الحرب العالمية الأولى ، إذ على الرغم من أن الجيوش البريطانية بدأت فى النزول فى « الفاو » وبعد إعلان الحرب على الدولة العثمانية بأيام قلائل ، فإن أجزاء كبيرة من العراق لم تدخلها الجيوش البريطانية إلا بعد إعلان الهدنة فى سنة ١٩٤٨ . وخاصة فى ولاية الموصل من أنحاء كردستان ، وبعض أنحاء أخرى من أعلى الفرات وأواسطه . وقد استطاع الإنكليز أن يحققوا فى هذه الأعوام الأربع ، ما كانت الدبلوماسية والتجارة البريطانية قد مهدت له ، وهيات سبيله ، خلال ثلاثة قرون . وقد أصبح الجيش البريطانى ، بقواته المحاربة ، والاحتياطية ، والمساعدة ، والخدمات المرافقة ، يعد بمئات الألوف عندما أعلنت الهدنة ، بينما بدأت حملته الأولى المعروفة بحملة (D) بعدد يسير . أما خسائر البريطانيين فى حروب العراق فقد بلغت ، على حد ما ادعى « المستر لويد جورج » فى إحدى المؤتمرات التى عقدت بعد انتهاء الحرب ، مائة ألف بين قتيل وجريح^(١) ، أما الخسائر المالية فتقدر بمئات الملايين^(٢) . ولا شك أن العراق قد صار ، من وجهة نظر بريطانية ، من الجهات الأساسية التى استنزفت العدد الكبير من الرجال والمال الوفير ، وكل ذلك يؤيد مدى اهتمام بريطانية فى العراق للاعتبارات العديدة التى أسلفنا ذكرها .

وكانت ترافق الحملة البريطانية من مبدئها بعثات سياسية وفنية وقانونية ، وعدد من الاختصاصيين بالشؤون الأساسية الأخرى ، وقد ازداد عدد هؤلاء بازدياد أهمية الحملة ، وتوسع أهدافها . وعلى العموم فقد كان فريق من الإنكليز يرمون من حملتهم

(١) انظر ص ٤٣ من كتاب تكوين العراق الحديث — فوستر .

(٢) هناك تقديرات عديدة مختلفة وذلك نظراً لاختلاف الطريقة الحسابية المتبعة ، وما يجب احتسابه على فتح العراق من المصاريف .

هذه الى جعل العراق الجنوبي والوسطى (ولايتي بغداد والبصرة) ، جزءا من الهند خاضعا لإمارة بومبي . وسرعان ما أنيطت الإدارة المدنية في البصرة إلى حاكم سياسي أخذ يجد في إدخال النظم الهندية في مختلف نواحي الحياة ؛ فالعملة الهندية حلت محل العملة العثمانية ، والقوانين التجارية والتنظيمية الهندية ، صارت نافذة في الولاية ، والتنظيم الإداري فيها قائم على الأسس الهندية إلى حد بعيد ، إلى غير ذلك مما بقيت البصرة تتميز به إلى أن صرف النظر نهائيا عن فكرة فصل جنوب العراق عن شماله ، وتغلبت الفكرة القائلة بلزوم تكوين وحدة سياسية من العراق بكامله . وعلى كل حال فبعد أن تم الاستيلاء على العراق شعر الإنكليز بحاجة إلى تنظيم الإدارة فيه على شكل يحقق مطالب الجيش الفاتح من جهة ، ويؤمن السلام العام للأهلين ، ويحقق نوعا من الرخاء الاقتصادي ، والنشاط التجاري ، يجب العهد الجديد إلى أكبر قسط من السكان ، ويصرفهم عن المقاومة الجدية ، والحنين إلى العهد التركي السالف أو الرغبة في الاستقلال التام .

الخصائص الأساسية للحكم المباشر :

وإذا ما أردنا أن نوجز الخصائص الأساسية التي قام عليها الحكم البريطاني المباشر أمكننا إجمالها على الوجه التالي :

١ - تأمين مقتضيات الاحتلال ومطالباته قبل كل شيء . فعلى الرغم من تصريح السير برسي كوكس عندما نزلت الجنود البريطانية في الفاو ، ومنشور الجنرال فود بعد احتلال بغداد ، والتصریحات العديدة الأخرى ، وتكرار القول بأن البريطانيين جاءوا محررين لا مستعبدين ، وأن ليس بينهم وبين العرب عداً أو خصومة ، فإن المعاملة التي عومل بها الناس ، على العموم ، لم تختلف في قليل أو كثير عن المعاملة التي يسلكها عادة جيش منتصر تجاه شعب مغلوب . فقد أصدرت القيادة البيانات والأوامر الصارمة ، واستولت على بعض الأراضي ، واشغلت بعض الدور بعد طرد أهلها ، ولم تدفع لأصحابها الأجر المقتضى ، أو دفعت لهم الأجور المخفضة التي

هي دون أجر المثل ، وسأقت جموعاً من العراقيين للعمل الإجباري دون رغبتهم ^(١) ، وما إلى ذلك من أعمال تعسفية لا يمكن أن تصدر عن صديق برغم أنه جاء لتحرير البلاد من مظالم الأتراك .

٢ — العمل على تهنيء العراق وخاصة القسم الجنوبي منه ، وذلك بإشاعة النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية . تمهيداً لضم جنوب العراق للهند تحقيقاً للسياسة التي انتهجتها المدرسة الهندية الإنكليزية من رجال الاستعمار البريطاني ، وبقيت تعمل لها بمجد وحماس . وكان لهذه السياسة الغاشمة شأن في إثارة العراقيين والتعجيل في ثورتهم كما سنرى فيما بعد .

٣ — الاهتمام الزائد بالعشائر على اعتبارهم قوة مهمة في تحقيق الأمن ، وخدمة المصالح البريطانية ، وذلك عن طريق الاتفاق مع شيوخ تلك القبائل وجعلهم مسؤولين أمام السلطات البريطانية مباشرة عن أفراد قبائلهم . وكانت هذه السياسة تدعو بطبيعة الحال للزيادة من نفوذ أولئك الرؤساء ، ومدهم بالمال ، وتزويدهم بالسلاح أحياناً ، وإغرائهم بالامتيازات الكثيرة — ومنها الإعفاءات من الضرائب — أو تمكينهم من الانتفاع من الأراضي الأميرية الشاسعة ، ومنحهم الإقطاعات الكبيرة وهذا كله يدعو لتمكين النظام الإقطاعي في العراق ، وجعل ولاء أفراد العشائر لا للحكومة القائمة بل لرؤسائهم الوسطاء بينهم وبين الحكومة . ولم تكن السياسة العشائرية التي انتهجتها بريطانيا في العراق مرتجلة ، أو وليدة ضرورات محلية آنية ، كما قد يتبادر إلى الذهن ، بل كانت مدروسة مهيئة ، لها خبراؤها وأساطينها ، ومنهم المستر « هنري دو بس » (الذي أصبح فيما بعد مفدوباً سامياً في العراق) . وقد كان يسعى لتطبيق السياسة العشائرية التي أعدها ونفذها « السير روبرت ساند من » في بلوخستان في أوائل الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وفي الواقع فقد بدأت صلة الإنكليز برؤساء العشائر قبيل غزو العراق واشتدت أثناء الاحتلال . وفي رسائل

(١) انظر ص ٣٩ وما بعدها من كتاب المس ييل المشار إليه آنفاً .

« المس بيل » ومؤلفاتها الشيء الكثير عن صلة الإنكليز بالقبائل العراقية ، وعن الأساليب المتنوعة التي اتبعت في إغراء الرؤساء وإخضاعهم للنفوذ البريطاني. (١)
 وكان من أهم مظاهر السياسة العشائرية هذه إصدار نظام دعاوى العشائر المدنية والجنائية ، ذلك النظام الذي لم يزل يعمل به إلى اليوم في العراق بعد أن أجرى عليه بعض التعديل . وبحكم هذا القانون (وله قوة القانون) ، قد انقسم العراق بصورة واضحة إلى قبليين ، ومدنيين ، يخضع كل قسم منهم لنظام قضائي مستقل عن الآخر من الناحيتين العادية والوصفية . وفي هذه الثنائية القضائية بلبلت اجتماعية أخرى لم يزل العراق يقاسى بشدة منها ، وعليه أن يسعى حثيثاً للتخلص من آثارها السيئة . على أن لهذه السياسة العشائرية التي أحكم الإنكليز وضع أسسها ، والمستندة إلى محاباة وتمييز فريق من السكان عن الفريق الآخر ، نتائج جد خطيرة ، وهي من دون شك ، من مشكلات العراق الأساسية التي تحول دون تقدمه وانصهاره ، وتحقيق شعور « المواطن الكامل » بالمعنى الصحيح ، بين جميع أفرادهِ .

٤ — لقد جهد الإنكليز منذ أن وطئت أقدامهم أرض العراق ، واستقر بهم الحال في أول مدته المهمة (البصرة) ، في إيجاد نظام إداري مرن ، تتركز فيه السلطات الأساسية في أيدي الحكام السياسيين ومعاونيهم ، وهم من الإنكليز عادة ، مع محاولة إشراك العراقيين في الوظائف الثانوية ، وبصورة تدريجية . وقد بقيت هذه السياسة متبعة حتى بعد احتلال بغداد ، وكانت حجة البريطانيون في ذلك عدم وجود الكفاء من العراقيين ، في زعمهم لتولي المناصب الرئيسية ، وانسحاب عدد لا يستهان به من كبار الموظفين مع بقية الجيش العثماني المتقهقر . كما أن السجلات والقيود والدفاتر الرسمية كانت منعدمة تقريباً ، أو في حالة (كما في بعض سجلات الواردات) لا يمكن الاستفادة المجدية منها . وكان لزاماً على حكومة الاحتلال أن تبدأ في إنشاء نظام جديد منذ الأساس ، وقد كان الإنكليز في هذه السياسة يعاملون الأهليين معاملة العدو

(١) انظر ص ٣٩ وما بعدها من كتاب المس بيل المشار إليه آنفاً .

المغلوب الذي لا يثق به المنتصر ، ولا يستعين به ؛ إلا في تافه الأمور وصغير الأعمال . وقد بقيت هذه السياسة متبعة حتى بعد إنشاء الحكومة المؤقتة ، وفي عهد إنشاء الحكومة الوطنية ، ونستطيع أن نقول بأنها كانت متبعة طيلة عهد الإنتداب مع تغيير طفيف . أما بعد ذلك فقد صار البريطانيون يحتفظون ببعض المراكز الحساسة المهمة ، ويكتفون بعدد من المستشارين والفنيين والخبراء بالقدر الذي يحقق لهم الرقابة التامة على شؤون العراق الإدارية ، في مختلف مجالات العمل الحكومي ، متجنبين بقدر المستطاع التماس المباشر مع الأهليين .

ولا شك في أن استيلاء الإنكليز على الوظائف العامة بلغ الذروة حينما أصبح السير أرنولد ولسن مندوبا مدنيا عاما نيابة عن السير برسي كوكس ، الذي اضطرت له الأوضاع السياسية للذهاب إلى إيران ، وذلك ابتداء من ربيع سنة ١٩١٨ حتى خريف سنة ١٩٢٠ . فقد بلغ عدد موظفي الدرجة الأولى في العراق (٥٤٣) موظفا منهم ٥٠٧ من البريطانيين و (٧) من الهنود و (٢٠) من أهل البلاد فقط . على أننا لو تحررنا عن هؤلاء العشرين من العراقيين لظهر لنا أن عدداً كبيراً منهم كان من الأقليات غير المسلمة بما لا يتناسب مع نسبتهم العددية لمجموع السكان .

وقد اهتمت السلطات البريطانية بعد أسبوع واحد من احتلال البصرة بإيجاد مؤسسة الشرطة في العراق ، وطبقت ذلك في العمارة والناصرية بعد احتلالهما . واستعانت ببعض الخبراء الإنكليز الذين كانت لهم تجارب واسعة في شؤون الشرطة الهندية ، وخاصة في الحدود الشمالية الغربية ، أو في الخليج . على أن عرفاء الشرطة المستحدثة كانوا في الغالب من الهنود أو من أهالي عدن . وكان للعقيد برسكوت — الذي أصبح فيما بعد مفتش شرطة العراق وبقى فيه مدة طويلة — شأن في تكوين قوة (الشبانة) التي كانت النواة للعنصر المحلي في الشرطة العراقية^(١) .

(١) انظر صفحة ٨٦ من كتاب الدكتور إيرلند المشار إليه سابقا .

٥ — أما النظام القضائي الذي استحدثه البريطانيون في العراق ، فقد كان يهدف أول الأمر إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية بصورة جذرية وشاملة ، وذلك في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية ، وفي المسائل المادية والأصولية ، وكيفية تشكيل المحاكم ، على السواء . حتى أنهم مكنوا السلطات المختصة بتطبيق القوانين الهندية بمجرد الإعلان عنها دون أن يكون نصها العربي أو التركي معلنا أو معروفا لدى الجمهور ، وكانت حجة المتحمسين لهذا الرأي من الإنكليز هو أن القوانين الهندية المزمع إدخالها وتطبيقها في العراق ، ليست في الواقع أشد غرابة بالنسبة للعرب من القوانين التركية التي كانت هي الأخرى غريبة عن أهل البلاد . وقد عارض في هذا الاتجاه الصارم فريق من الإنكليز أنفسهم ، وشعروا بخطورة التغييرات الواسعة التي تسببها القوانين الهندية المستوردة جملة ، مما قد يحدث اضطرابا عاما في الأفراد والجماعات ، ممن اعتادوا منذ جيل أو أكثر ، تنظيم معاملاتهم وأحوالهم حسب أحكام القوانين المرعية ، تلك القوانين التي ألفها الأهليون وعرفها المحامون والحكام والموظفون ^(١) مضافا إلى ذلك فإن التغيير الجذري المزمع إيجاده ، ليس مما تقره قواعد القانون الدولي التي لا تجيز للفاتح أن يعيث بالقوانين المدنية المحلية التي لا علاقه لها بالقوات العسكرية . وعلى كل حال فقد اقتصر التغيير على بعض القوانين المهمة كقانون العقوبات البغدادى ، الذي استمدت أكثر أحكامه من القانون المصرى وقانون العقوبات المطبق في منطقة طنجة الدولييه ، وكقانون الشركات الذي لم يزل يعرف بقانون الشركات الهندى ، ولم يزل معمولاً به في العراق وإن وضعت لأئحه (مشروع قانون للشركات) منذ بضع سنين ، ولكن لم يكتب لها تمام التشريع . أما من ناحية تشكيل المحاكم فقد اهتم الإنكليز بمبدأ الحكمه المكونة من حاكم واحد في القضايا المدنية والتجارية ، مهما كان مبلغ الدعوى جسيما . على العكس من

(١) من هذا الرأي السير برنام كارتر الذى أصبح فيما بعد مستشارا لوزارة العدلية ، وله آثار طيبة على النظام القضائي والقانوني في العراق .

النظام العثماني المستند إلى النظام الفرنسي ، الذي يفضل المحكمة المكونة من عدد من الحكام . وكان أثر ذلك فيما بعد على نظام تشكيل المحاكم في العراق ، أشد وضوحا . على أن المحاكم المدنية خارج البصرة لم تؤسس في العراق إلا بعد سقوط بغداد ، وإن تأثير الانكسار الأساسي في القضاء العراقي قد تأتى ، بالدرجة الأولى ، من التأثير الشخصى الذى تركه بعض فضلاء قضاة الانكليز ، الذين مارسوا القضاء في العراق ، وأظهروا من الاستقامة الشخصية ، والاستقلال الذاتى ، ما كان خليقا بسمعة القضاء الإنكليزى .

٦ — وقد عملت حكومة الاحتلال جاهدة فى إيجاد نظام مالى متين ، يؤمن الموارد اللازمة للقيام بمتطلبات العهد الجديد . وقد كانت المهمة شاقة ، وقد واكبها بعض الإجراءات التعسفية دون شك أيضا ، وبعض الحماة بالنسبة لبعض الأشخاص ، الذين ساعدوا الاحتلال البريطانى فى العراق وخاصة بعض الشيوخ الذين أسرعوا بإعلان الولاء للفتح الجديد . ولكن على العموم فقد استطاعت سلطات الاحتلال — نظرا لتحسن الجباية ، والقضاء على سوء الاستغلال والرشوة — القيام ببعض الأعمال الإنشائية المفيدة . فقد أعيد تعمير المدن التى أصابها التدمير فى الحرب كمدينة « الكوت » ، وفتحت بعض الطرق ، وجدت السلطات فى مد سكك الحديد لأغراض عسكرية ، ولسكنها أفادت الأهلىن فيما بعد ، كما أن حاجة الجيش المحتل للمواد الغذائية دفعت السلطات البريطانية لإنشاء لجنة للإعمار الزراعى ، عملت على تشجيع إنتاج الحبوب وغيرها فى المنتجات الزراعية ، والقيام ببعض الإصلاحات فى وسائل الرى ، بما فى ذلك فتح بعض الترع . وعلى العموم فإن انتعاش الحياة الاقتصادية النسبى بسبب كثرة النقد المتداولة ، ولزيادة مصروفات الجيش المحتل ، قد ساعد على نمو طبقة من المقاولين والتجار ، ارتبطت مصالحهم الخاصة بالعهد الجديد ، وصاروا يشعرون بالبون الشاسع بين السخاء البريطانى مع السرعة فى الدفع ، والشح والمماطلة التى كانوا يلاقونها فى العهد الداىر ، وخاصة أثناء سنى الحرب .

٧ — ومن مميزات هذا العهد البارزة القيام ببعض الأعمال الصحية ، والعلاجية والوقائية ، والعمل على مكافحة الأمراض والأوبئة ، والاهتمام بالنظافة الحمامية لحماية الجيش المحتل من الأمراض الفتاكة . ولكن الأهلىن قد أفادوا فى رفع المستوى الصحى ، ولا يزال فريق منهم يتذكر بإعجاب المهمة التى كان الموظفون المسئولون حينئذى يبذلونها عند قيامهم بواجباتهم ، على الرغم مما رافق ذلك من شدة وصرامة قد تصل حد القسوة أحيانا .

على أن الخطوة التى نالها فريق من السكان ، والنفوذ الذى حصل عليه بعض الشيوخ ، والربح المادى الذى أصاب فريقا من سكان المدن ، والتقدم الصحى الذى انتفع منه عدد لا يستهان به من الأهلىن ، لم يكن ليشغل العراقيين عن المطالبة بحقوقهم السياسية ، والكفاح فى سبيل تحقيق حريتهم ، والتضحية لنيل أمانهم الوطنية والقومية ، كما تكشف لنا عن ذلك صحائف الثورة العراقية .

الثورة العراقية

وقبل أن نستعرض في سرد وقائع الثورة العراقية الكبرى ونتقصي أنباءها ،
يحسن بنا أن نبحث عن أسبابها الخارجية والداخلية بشيء من الإفاضة لفدرك مدى
ما كان لتلك الأسباب من أثر في قيام العراقيين ضد الأجنبي المحتل لبلادهم .

أسباب الثورة :

للثورة العراقية — كما لكل ثورة — أسباب عديدة ، متنوعة ، ومتداخلة .
ويجدر بنا بأن نشير هنا إلى أن أسباب الثورة لم تكن جميعها ذات مفعول واحد
في كل أنحاء العراق ؛ وطبيعي أن يكون بعضها أعظم أثراً في المدن والمراكز الثقافية
المتصلة بالعالم الخارجي ، والتي كانت لها صلة أوثق ببقية أجزاء الوطن العربي ، من
الأحياء العشائرية النائية . كما أن بعضها له صبغة محلية ضيقة ، وليس له من الشمول
ما يصح معه اعتباره سبباً عاماً أساسياً .

ولا شك في أن لرغبة العراقيين في الاستقلال وحكم بلادهم بأنفسهم ، شأنًا
عظيماً في ثورتهم ضد السلطات المحتلة التي كانت تماطل حيناً ، وتراوغ أحياناً
في إجابة هذا المطلب السامي كما أن لا انتشار الروح القومية في العراق — تلك الروح
التي بدأت في الظهور في أواخر العهد العثماني ، وقويت أثناء الحرب العامة بسبب
ثورة الملك حسين في الحجاز ، ومناشيره العديدة ، والكتب التي ألفت عن الثورة
والتي عمل الأنكليز أنفسهم على اشاعتها في العراق ، لإثارة الأهليين ضد الترك —
أثراً كبيراً . وقد كان لتصرّحات الحلفاء العديدة ، وبياناتهم حين بدأ الاحتلال ،
وبعد سقوط بغداد ، والمبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ولسن ، وخاصة
ما تعلق منها بحق تقرير المصير ، أهمية لا تنكر في إثارة شعور الناس ، وإيقاظهم
للمطالبة بحقوقهم السياسية العامة .

وقد كان للتصريح الفرنسي الأنكليزي الصادر في ربيع سنة ١٩١٨ ، والذي أراد منه الإنكليز والفرنسيون أن يخففوا من حدة التوتر ، الذي أوجده نشر معاهدة سايكس — بيكو السرية من جهة ، ولتصريح بلفور من جهة أخرى ، شأن كبير في زيادة تحفز العراقيين ومطالبتهم بحقوقهم السياسية . وقد جاء في ذلك البيان « بأن الغاية التي ترمى إليها كل من فرنسا وبريطانيا في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء اطماع ألمانيا ، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً ، وتأسيس حكومات تسمتد رغباتها من السكان الوطنيين انفسهم ، وبمحض اختيارهم . وتنفيذا لهذه الغاية قد اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سوريا والعراق وقد حررها الحلفاء فعلاً » . ولكن على الرغم من هذه التصاريح العديدة فإن سياسة الحلفاء في الواقع جرت على خلاف ذلك ، وقد رأينا كيف أن فرنسا وإنكليز اتفقتا نهائياً في مؤتمر « سان ريمو » على اقتسام أرض الرافدين والشام بينهما ، وفرضتا على أهلهما الانتداب دون أي اعتبار لرغبات الأهليين . وكانت مقررات سان ريمو محفزا وعاملا مثيراً لبدء الكفاح في العراق ^(١) .

ولاشك أن لقيام دولة عربية في الشام أثراً مهماً في تحفز العراقيين وثورتهم للمطالبة بإنشاء دولة في العراق أيضاً ، كما كان مثل هذا الأثر للثورة المصرية (وكانت الجرائد المصرية والسورية تصل العراق وتتلى في المجتمعات والدواوين بشوق زائد واهتمام عظيم ^(٢) . وقد كان لاشتراك عدد كبير من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالثورة العربية في الحجاز أولاً ، بعد أن تركوا معتقلات الأسر الإنكليزية في الهند ومصر ، أو الذين هربوا من الجيوش العثمانية رأساً ، ثم في مساهمتهم الفعلية في الدولة العربية في الشام ، شأن عظيم في تحفيز العراقيين للثورة . وكان أولئك الضباط وأصحابهم

(١) اجتمع لفيف من العراقيين في الكاظمية على أثر هذا التصريح واحتجوا على تدخل البلاد الأجنبية في شئون العراق : انظر الحقائق الناصعة صفحة ٥٥ .

(٢) انظر الصحيفة ٧٧ من كتاب القضية العراقية لمهدي البصير .

الآخرون من أهم دعاة الثورة ، كما كانوا حلقة ارتباط بين العراق وسوريا . وقد عملوا بحماس لتنشيط الجمعيات السرية والعلنية المطالبة باستقلال العراق ^(١) . وقد عمل هؤلاء على إخراج مركز الإنسكليز في العراق ، وحينما أعلن المؤتمر السوري في دمشق استقلال سوريا ونادى بالأمر فيصل ملكا عليها ، وطالب باستقلال العراق ، عقد العراقيون في الشام مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق ، وطالبوا أن يكون أحد أنجال الملك حسين ، « الأمير عبد الله » ملكا عليه ، وايدوا استقلال سوريا ، وطالبوا بإيجاد علاقات خاصة بين سورية والعراق .

على أننا إذا تركنا العوامل الخارجية ، والأسباب الفكرية جانباً ، ورجعنا إلى الأوضاع الداخلية في العراق نستطيع أن نعتبر سوء إدارة حكومة الاحتلال ، وفشلها في إنجاز أى من المشاريع الكبرى التى زعمت أنها كانت قادرة على إنجازها لتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادى . والمحاولات الطائشة التى كان يقوم بها (السير ارنولد ولسن) ^(٢) من فرض نظم ومبادئ غريبة لا تتفق مع حالة العراق وأوضاعه الاجتماعية والفكرية ، من أهم أسباب الثورة . وفى الحق فإن سياسته كانت مذسجمة مع تفكيره ومبادئه كل الانسجام ، فقد كان استعمارياً عريفاً ، وكان يسعى لتحقيق أفكاره السياسية بعنف يصل حد الهوس أحيانا . وكان يرى أنه من الضرورى — لمصلحة الإمبراطورية البريطانية — أن يحكم العراق حكما مباشرا ، وأن يرتبط القسم الجنوبى منه خاصة ارتباطا كلياً بحكومة الهند ، أو أنه على الأقل يجب أن يبقى مدة خمس سنوات تحت الحكم البريطانى المباشر الذى لا أثر فيه للحكم الذاتى ، أو لآى إشارة إلى حق تقرير المصير . وقد كان هناك بعض التعارض بين أفكاره هذه

(١) قد كان من أبرز العراقيين الذين عملوا فى هذا الحقل السيد ياسين الهاشمى الذى كان رئيساً لأركان حرب الدولة العربية الفتية فى الشام ، ورئيس الجالية العراقية فيها والذى اختطفه الإنكليز واعتقلوه فى دمشق . والسادة جميل المدفعى وعلى جودت الأيوبى ونورى السعيد وجعفر العسكري . ومن الجدير بالذكر أن كلا من هؤلاء السادة تقلد منصب رئاسة الوزارة فى العراق فيما بعد .
(٢) أجمع الكتاب الغربيون والعراقيون على أن سياسة ارنولد ولسن كانت من أهم الأسباب المباشرة لثورة .

وسياسة الحكومة البريطانية في لندن في بعض الأحيان ؛ فبينما نجد تلك التصاريح السياسية والبيانات والخطب المعلنة للجمهور العراقي (وكانت كلها بمعرفة الحكومة البريطانية وتوجيهها المباشر ، قد أشارت بدرجات مختلفة من الصراحة إلى مبدأ الحكم الذاتي ، نجد أن ممثل بريطانيا في بغداد يعمل بجهد لإحباط أى مشروع لإنشاء حكومة وطنية . وقد عمل في أحيان كثيرة على عرقلة كل ما قد كانت الحكومة المركزية تزمع القيام به في هذا الشأن . ولما كان العراقيون يلحون عليه في لزوم إنجاز تلك الوعود كان يماطل أحيانا ، ويراوغ أحيانا أخرى ، ثم صار يستعمل لغة تهديدية . وكان مما قاله في بعض هذه المناسبات .

« إن العراق قد بقي قرونا عديدة يحكم حكما مباشرا من قبل الأتراك ، وليس له أن يتطلع إلى أن يحكم نفسه بسرعة ، بل إن الإسراع في ذلك يضر العراق ، وقد يؤدي ذلك إلى عكس المطلوب » . وفي الواقع فإن جميع أقواله وأفعاله كانت تدل على عزمه على إبقاء العراق تحت السيطرة البريطانية الفعلية المباشرة مدة طويلة . ويؤيد هذا ، السماح للإنكليز المقيمين في العراق بحلب زوجاتهم وأطفالهم للاستقرار فيه . فقد دخل العراق في أواخر سنة ١٩١٩ فقط ، أكثر من خمسمائة شخص ، مما زاد في رعب العراقيين ، وأكد لهم أن بريطانيا تروم اعتبار العراق جزءا من الإمبراطورية البريطانية . « وقد تمكن سفر (السير برسي كوكس) من العراق لتعيينه ، وزيرا مفوضا لبريطانية بطهران ، وسفر عدد كبير من الإنكليز الذين كانوا أوسع معرفة بالعراقيين ، وأكثر عطفا على القضايا العربية ، وحلول عدد كبير من الإنكليز ممن لا يعلمون عن أحوال العراق شيئا ، أو يعرفون عنه أشياء تافهة مزجت بالأوهام ، ومن كانوا في الغالب الأعم من أتباع المدرسة الهندية — الإنكليزية الاستعمارية المعادية للأسرة الهاشمية ، والمعارضة لفكرة إنشاء كيان مستقل في العراق »^(١) ، للسير ارنولد ولسن في السير قدما

(١) انظر لصفحة (١٠٦) من كتاب إيرلند وفيه تفصيل عن سياسة ولسن الخاطئة . وانظر الصفحة (١١٢) من كتاب (لونكرليك) الذي وان أثنى على كفاءة ولسن ونشاطه ، اعترف بأنه لم يكن يعطف على السياسة المحلية وكان معارضا للشعور القومي النامي في العراق .

في سياسته هذه . وعندما قويت الروح الوطنية ونمت واشتدت المعاوضة لسياسته ، وبعد أن فشلت مراوغته وأساليبه المفضوحة^(١) ركن إلى العنف والقوة ؛ فمنع حفلات المولد ومآتم العزاء التي كانت تقام في المساجد . وحينما اجتمع فريق في جامع الحيدر خانة في بغداد استعمل القوة في تشييتهم ، وأدى ذلك إلى مقتل شخص ، ثم أصدر أوامره في إلقاء القبض على عدد من زعماء الحركة^(٢) . ثم بعد ذلك أعدم أحد المشتغلين في القضايا العامة^(٣) ، وأعدم عدداً آخر ممن قاوموا السلطات حينما جرت مدهمة دار السيد يوسف السويدي ، أحد الزعماء الذين تقرر إلقاء القبض عليهم^(٤) . وبعد ذلك ألقت السلطات القبض على خمسة عشر شخصا من البارزين من أهالي بغداد، وعلى عدد من أهالي الناصرية والديوانية وبلد . وفي هذه الأثناء ساد الإرهاب ، وخيم على بغداد جو من التوتر والكآبة ، وكانت نيران الثورة قد التهمت في أنحاء من الفرات .

وكان الحكام السياسيون ومعاونوهم في الأقضية يتبعون سياسة العنف ذاتها المتبعة في بغداد . وتجلى ذلك في كربلاء^(٥) ، والحلة ، والديوانية ، وقبل ذلك اتبعت سياسة القمع في النجف .

(١) من ذلك أنه لما تقدم إليه المندوبون الخمسة عشر الذين انتخبوا من أهالي بغداد والكاظمية بالمطالب الوطنية التي تلخص في تأليف مؤتمر يمثل العراقيين جميعا ليقرر مصيره ، ونوع الحكم ، ومنح الحريات للصحافة ، ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغباته وأفكاره ، ورفع الحواجز الموضوعة على المواصلات البريدية والبرقية بين أجزاء القطر ، وبينه وبين العالم الخارجي ، نجده يعلن تكوين مجلس استشاري لولاية بغداد تكون مهمته تقديم المشورة فيما يعرض عليه ، وتنبيه الحكومة إلى الشؤون المتعلقة بأهل البلاد . عين معظم المندوبين الخمسة عشر أعضاء في هذه الجمعية الشورية . ولكن هذا الأمر لم يخف على أحد فرفضوا الاجتماع .

(٢) إن الزعماء الذين صدر عليهم أمر القبض ، وكبست دورهم ، هم محمد جعفر أبو التمن ، ويوسف السويدي ، والشيخ أحمد الداود ، وعلى البرزكان ، ولكنهم — عدا الشيخ أحمد الداود — تمكنوا من الفرار ولحقوا بالثورة في منطقة الفرات وكانت أعمال العنف قد بدأت هناك فعلا .

(٣) هو السيد عبد الحميد كنة الذي شق في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٠ .

(٤) كان عدد الذين أعدموا رميا بالرصاص ستة أشخاص من أهالي الكرخ حيث يقيم السيد يوسف السويدي . وقد قتل كثيرون أثناء مقاومة الشرطة ، وتمكن السويدي من الهرب .

(٥) فقد ألقى القبض على الشيخ محمد رضا نجل المجتهد الإمام الخائري الشيرازي الذي أصبح الرئيس الروحي الأعلى للثورة .

ولا يفوتنا في الختام أن نذكر بعض الأسباب الإضافية أو الثانوية للثورة، ومنها ازدياد البطالة بعد أن سرحت بريطانيا قسما من جيشها، ووقوف نفقاتها الواسعة التي كانت تنفقها أثناء الحرب، ومنها عدم دفع الرواتب التقاعدية خاصة إلى الضباط العراقيين الذين صاروا يتوافدون للعراق بعد إعلان الهدنة، ومنها كثرة الموظفين من الهنود في دواوين الحكومة، ودوائر السكك الحديدية مما كان يثير شعور الكراهية للانكليز الذين جاءوا بهذا العنصر الغريب، الذي ينافس أهل البلاد في أرزاقهم، ومنها إرهاب سكان المدن بفرض الضرائب، ومنها إجبار بعض أصحاب الدور على إخلائها، واستئجارها بأجور هي دون أجر المثل بكثير، وأخيرا إيجاد الشقاق والتنافس بين رؤساء بعض العشائر بمحاباة بعضهم على حساب البعض الآخر مما كان يثير كره أحد الفريقين على الأقل.

وقبل أن نسرد أهم أعمال العنف والوقائع التي حدثت أثناء الثورة قد يكون من المفيد أن نترجم العبارة التالية من كتاب لونكريك التي يقول فيها « لو أن الحكومة البريطانية، وهي جد قوية، وعارفة، وحررة، كونت رأيها بصورة أوضح وأسرع، ولو أن خطة الحكم الذاتي في العراق قد أعدت وسير في تنفيذها بسرعة في مطلع سنة ١٩١٩، ولو أن الأصول المعقدة للجان قصرت، واحتجاجات ت. أ. ولسن ومجادلانه أهملت، وربما، لو أن كوكس بقي في العراق، لتخلصنا عنده من كثير من العنف والخسائر، ومخلفات الشعور المرير^(١) ». ولسنا نستطيع أن نجزم هل كان بالإمكان — بالنظر للأوضاع الداخلية والخارجية القائمة حينذاك — تجنب الثورة أم لا. ولكن هذا القول يدل دلالة واضحة على أن تبعاتها الأساسية تقع على عاتق بريطانيا، والقائم بشؤون الحاكم المدني العام في العراق الذي سلطته على رقاب الناس زهاء ثلاثين شهرا، وكانت سياسته الخرقاء من العوامل المهمة في دفع العراقيين إلى الثورة دفعا.

(١) انظر الصفحة ٢٠٠ من كتابه العراق من ١٩٠٠ — ١٩٥٠ .

أهم الوقائع:

أن الاصطدام الحقيقي بين العراقيين والانكليز وقع في جبهتهم الأولى في شمال العراق وخاصة في مدينة « تل اعفر » والثاني في وسط العراق ، وقد وقعت الوقائع الأولى في أواخر الربيع من سنة ١٩٢٠ بينما لم تبدأ الحركات في الفرات الأوسط إلا في أوائل تموز (يولييه) من السنة ذاتها وعلى الرغم من وقوع بعض حوادث العنف سنة ١٩١٩ وخاصة في الأقضية الجبلية من لواء الموصل كزاخو والعمادية وعقرة فإن الثورة العراقية لم تبدأ بالمعنى الصحيح إلا في سنة ١٩٢٠ ، وإن كانت تلك الأحداث — مع ما وقع في السليمانية — تدل على سخط العراقيين على الحكم البريطاني المباشر ، ومقاومتهم للانكليز مقاومة فعلية .

الهجوم على الموصل:

أما الحوادث التي وقعت في شمال العراق فكان مركزها سورية ، والموقدون لجذوتها الضباط العراقيين الذين كانوا في الحكومة العربية في الشام . فقد قرر الضباط العراقيون أن يقوموا بعمل إيجابي لتخليص العراق من الحكم البريطاني ، وقرروا كخطوة أولى ، الاستيلاء على « دير الزور » وضماها إلى الدولة العربية في الشام ، وجعلها مركزا لنشاطهم ، وكانت دير الزور قد استولى الإنكليز عليها ، وأرسلوا إليها حاكما بريطانيا دخلها سلمًا ، وقد هاجم رمضان شلاش وعشائره وعشائر العكيدات المدينة ، وأسروا الحاكم البريطاني ، ثم عين لها حاكم عراقي ، وبدأت الوحدات الصغيرة تهاجم مراكز الانكليز ما بين عنه ودير الزور على الفرات ، وتكريت وشرقاط على دجلة وتضخم عدد الثوار بأفراد العشائر من جهة ، وبعض العراقيين الذين جاءوا من بغداد والموصل وغيرها من جهة أخرى ثم قامت حملة كبيرة نسبيا بقيادة جميل المدفعي كانت غايتها احتلال الموصل ، وعند ما وصلت إلى « تل اعفر » حاصرتها واشتبكت في معركة حامية ، ثم لما تحصن الحاكم السياسي في القلعة اضطر الثوار إلى نسفها ، فقتل الحاكم السياسي ، وضابط الشرطة الإنكليزيان ، وعدد من الجنود واسقطت طائرة بريطانية

كما وقعت سيارتان مسلحتان في كمين أعده الثوار وسبب قتل رجالهما الأربعة عشر وبعد أن استولى الثوار على « تل اعفر » أرسل الانكليز قوة آلية سريعة من الموصل وحيث أن معظم عماد الثوار قد استنفد في معركة « تل اعفر » ، وحيث لم تستطع الهيئات الوطنية في دير الزور أو دمشق مدهم بالعتاد والمؤونة في الوقت اللازم ، وخشية من التطويق ، اضطروا للانسحاب بعد أن تفرقت بعض العشائر التي كانت قد آذرت الثوار أول الأمر . وهكذا لم يكتب لهذه الحملة أن تحقق أهدافها النهائية وهي احتلال الموصل ، واشعال الثورة في العراق ^(١) ولعل من أسباب فشل هذه الحملة ضغط الانكليز على الحكومة العربية في الشام للحد من نشاط الضباط العراقيين وكانت السلطات البريطانية قد اختطفت السيد ياسين الهاشمي من سورية واعتقلته فعلا . ومهما يكن من أمر فقد كان لهذه الحركة شأنها العظيم في إيقاظ همم العراقيين ، وفتح طريق المقاومة الفعلية ^(٢) .

صيرانه الفرات :

كانت مدينتا النجف و كربلا - وهما المركزان الدينيان العظيمان في العراق - قد أصبحتا من المراكز الأساسية للشعور الوطني والحركة القومية في العراق . وكانت الأحوال في النجف خاصة في تأزم شديد منذ ٢١ آذار / ١٩١٨ حينما قتل بعض النجفيين الحاكم البريطاني « الكابتن مارشال » ، وعقب ذلك حصار المدينة أربعين يوما ، وبعد استسلامها قام البريطانيون بسلسلة من أعمال القمع ؛ فشنقوا أحد عشر شخصا بعد محاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، ونفوا أكثر من مائة شخص

(١) طلب مؤلف كتاب الحقائق الناصعة من السيد جميل المدفعي أن يكتب له ما عنده من معلومات عن واقعة تل اعفر فيكتب فصلا قويا نشره مؤلف الكتاب المشار إليه في كتابه الصفحة ٣٣٣ - ٣٣٨ .

(٢) يرى الجنرال هالدين (قائد القوات البريطانية في العراق أثناء الثورة) بأن قيام الدولة العربية في بلاد الشام ، ونشاط الضباط العراقيين وتكوينهم الجمعيات السرية ثم استيلاءهم على دير الزور من أهم أسباب الثورة العراقية ، حتى إنه قال « لو أننا أعدنا احتلال دير الزور لما وقعت الثورة في العراق » .

من وجوه النجفيين ، ^(١) كما حكم خمسة أشخاص بالسجن المؤبد ، واثنان بالسجن لمدة أقصر ^(٢) ، وكانت أعمال القمع هذه قد زادت في بغض الأهليين للإنكليز . ثم لما جرى الاستفتاء سنة ١٩٢٠ في النجف حاول (ولسن) نفسه ، وقد جمع عددا من وجوه النجف وعلمائها وتجارها وبعض شيوخ القبائل المجاورة لها ، أن يحملهم على الإجابة بالصورة التي كان يرومها فلم يوفق ، وخلص الرأي « بأن يكون للعراق الممتد من شمالي الموصل إلى خليج فارس حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الملك حسين على أن يكون مقيدا بمجلس تشريعي » ^(٣) . وفي مدينة كربلا كان شعور القلق ، وروح التحفز بادية ، وخاصة بعد أن نفت السلطات البريطانية إثني عشر شخصا من بينهم الشيخ محمد رضا نجل المجتهد الكبير الشيرازي وقد نقل أولئك الأشخاص إلى الحلة ومنها إلى البصرة ثم إلى جزيرة « هنجام » في الخليج . وبعد مراسلات طويلة بين بعض المجتهدين والسلطات البريطانية كان الغرض منها حمل البريطانيين على الرجوع عن سياستهم التعسفية ، والتسليم بحقوق العراقيين ، نجد أن الشيخ الشيرازي قد أفتى فتواه المشهورة التي نصت على أن « مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن » ويجوز لهم التوصل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز من قبول مطالبهم ^(٤) .

(١) انظر الصفحة ٢٧ من مقدمة في تاريخ العراق المعاصر وكذلك انظر كتاب العراق في دورى الاحتلال والانتداب الجزء (١) صفحة ٣٦ — ٣٨ الحسيني .

(٢) جاء في كتاب فصول من تاريخ العراق القريب لمؤلفته (المس بيل) بعد أن شرحت أعمال السلطة البريطانية ما يلي (وعلى هذه الشاكلة انتهى ما كان يعتبر أدق موقف لنا منذ احتلال بغداد وقد اعترف الجميع في العراق بأننا خرجنا من الموقف منتصرين . . . لكن كربلا والنجف معا بقيتا تكونان قبلة مزدوجة للفوران السيامي الذي كانت تسهل لثأرته برد الفعل في الحوادث التي تقع في إيران أو ما يحدث من الأحداث في العراق نفسه) .

(٣) انظر الصفحة ١٠٢ من كتاب العراق الحديث الجزء الأول للحسيني .

(٤) لقد صار المجتهد محمد تقى الحائري الشيرازي المرجع الديني الأعلى ، والمجتهد المقلد من أكثرية الشيعة في العراق ، وإليه آلت الزعامة الدينية بعد وفاة الشيخ اليزدي وبعد وفاته ، أثناء الثورة ، انتقلت الزعامة الدينية إلى شيخ الشريعة الأصبهاني . ثم لما توفي هذا أصبح الشيخ مهدي الخالصي الزعيم الروحي للثورة وبقي معارضا للسياسة البريطانية مما اضطر السلطات إلى إخراجها من العراق فيما بعد .

وقد كان لهذه الفتوى أثرها في نفوس أبناء القبائل خاصة ، وكان رسل الثورة قد انتشروا في أنحاء الفرات الأوسط وأشاعوا مضمونها .

واقعة الرميثة :

أما الحادث الذي يمكن عده فاتحة الكفاح الحقيقي في الفرات فقد وقع في آخر يوم من حزيران سنة ١٩٢٠ إذ قام فريق من الظوالم « وهم فخذ من عشيرة بني حجبم » في الدخول عنوة إلى سراى الحكومة في « الرميثة » وأطلقوا سراح شيخهم « شعلان أبي الجون » الذي كانت السلطات البريطانية قد أمرت باعتقاله . فقد ساء الحاكم السياسي البريطاني ما رآه من نشاط بعض رؤساء القبائل وتحفزهم للثورة^(١)، وقد قتل أثناء ذلك شرطيان وأطلقت النار على دار الحاكم السياسي الذي اعتصم مع الحامية البريطانية في السراى ، وقام الثوار بقلع سكة الحديد جنوب الرميثة وشمالها ، وفي هذه الأثناء قامت عشائر أخرى في السماوة فحاصرت الحامية البريطانية وقلعت السكة شمال السماوة وجنوبها ثم هاجم الثوار قطارا قادما من البصرة قاصدا بغداد فاضطروه للرجوع من حيث أتى فاضطرت السلطات لإرسال نجدات من كل جهة ولكنها لم تصل الرميثة إلا بعد جهد ومعارك عنيفة ، وكان أهم ما يقلق بال القيادة البريطانية قلة الطعام لدى الحامية المحصورة ، وأن تموينها بالطائرات لم يكن مجديا . فقامت الحامية عدة مرات بالهجوم على سوق المدينة ، وقتل من يعترض سبيلها من الأهليين ، والاستيلاء على ما يتيسر لها من المؤونة نهبا من السوق . وكانت الطائرات تحميهم في عملياتهم هذه ، كما كانت تدمرهم بالسلاح . وظلت الفجعات تتوالى ، والمعارك ، حول الحامية وقربها ، تضطرم بين الثوار والجيوش البريطانية التي استطاعت أخيرا

(١) تذهب بعض المصادر البريطانية إلى الزعم بأن إلقاء القبض على الشيخ شعلان كان بسبب عدم دفعه للضريبة المتحققة عليه . وهذه حجة طالما لجأ الإنكليز لأمثالها في أوقات الأزمات للتشهير بخصومهم ، فليس من المعقول أن تشتد السلطات — على فرض وجود ضريبة غير متحصلة — في الجباية في مثل ذلك الوقت إلى الحد الذي تأمر فيه بتوقيف شيخ قبيلة مهمة لأنه لم يدفع ما عليه من ضريبة .

من فك الحصار وتخليصها . وكانت خسائر البريطانيين الذين حاولوا فك الحصار من القتلى ثلاثة ضباط بريطانيين وثلثمائة وثلاثة وعشرين جندياً هندياً ، ومن الجرحى ضابطين ومائة وخمسين جندياً . أما خسائر الحامية المحصورة فكانت مائة وثمانية وأربعين بين قتيل وجريح^(١) . وعلى الرغم من فك الحصار لم تستطع القوة البريطانية البقاء أكثر من يوم واحد واضطرت في ٢١ تموز على الانسحاب . وكانت أهم الوقائع التي وقعت بين الثوار والجيوش البريطانية قد حدثت بالبقعة المسماة « العارضيات » التي تبعد نحواً من ستة أميال عن ناحية الرميثة ، وقد أظهر الثوار من الكفاية والخبرة بشؤون الحرب ما جعل الإنكليز يتوهمون بوجود ضباط من الأتراك بينهم^(٢) .

جبهة الشامية :

أما في جبهة الشامية وأبي صخير فبعد أن فشلت محاولات الحاكم البريطاني في إلقاء القبض على بعض العشائر قام فريق من أفراد عشيرة الفتلة وآل إبراهيم والغزالات وجماعة السيد هادي آل زوين في ١٢ تموز (يولية) بحصار أبي صخير ، واضطرت الحامية الانكليزية للتحصن في دار الحكومة ، وبعد أن بقي قسم من الثوار يحاصرون المدينة توجه القسم الآخر نحو الكوفة فحاصروها أيضاً ، وفي هذه الأثناء جرت مفاوضات للهدنة أظهر الإنكليز فيها دهاء لتخليص بعض قواتهم المحصورة في أمكنة أخرى . ولما خالف الإنكليز شروط الهدنة سارت بعض القبائل إلى الكوفة فاحتلتها ، وكانت تهدف إلى احتلال الحلة . وبدأت في هذه الأثناء دعوة واسعة لإثارة القبائل المحيطة بالحلة . ولكن قسماً من الرؤساء كانوا على صلة وثيقة بالإنكليز فلم يستجيبوا لداعي الثورة .

(١) أنظر الصفحة ٢٠٩ من القضية العراقية — مهدي البصير والمصدر الذي يشير إليه .

(٢) أنظر تفصيل معركة العارضيات الصفحة ٤٦٣ — ٤٧٢ الحقائق الناصعة لفريق الزهر

الفرعون تجد تفصيلات وافية ومخططات لمعركة العارضيات .

وهذا الوضع شجع السلطات البريطانية على المحافظة على الحلة بكل ثمن ، وإرسال وحدات قوية استطاعوا تجميعها إلى الكفل بقصد تخليصها من الثوار ، ونظرا لما أصاب تلك القوات من إعياء شديد ، قرر طبيب الحملة أن الجنود بحاجة إلى استراحة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ، فنزلوا في مزرعة الرسمية المعروفة (بالرانجية) .

وقد استطاعت القبائل العربية أن تحيط بهم من كل جانب ، وتوقع العرب في قلوبهم ، وانطلقت بعض الخيول والبغال فصارت تركض في معسكر البريطانيين على غير هدى ، فزادت في الاضطراب حتى صار الجيش الإنكليزي يقاتل بعضه بعضا . وفي أثناء ذلك انقض الثوار عليهم ، ووقعوا فيهم قتيلا . وعلى العموم فقد كانت واقعة « الرانجية » هذه من الوقائع الهامة التي تكبد بها الإنكليز خسائر عظيمة ، وأسروا منهم عدد لا يستهان به . أما عدد القتلى فتقول المصادر العراقية المعتدلة إنه لا يقل عن (٨٠٠) ، وغالى بعض العراقيين وجعل عددهم بالألوف . أما (هلدن) القائد العام البريطاني فيقول في كتابه عن الثورة العراقية بأن رتل مانجستر خسر عشرين قتيلا وستين جريحاً و ٣١٨ مفقوداً وعدداً كبيراً من مجلات النقل والخيول والبغال . أما (ولسن) فيقول إن الخسائر كانت (١٨٠) قتيلاً و (٦٠) جريحاً و (١٦٠) أسيراً^(١) ، وقد حصل الثوار على عدد كبير من الرشاشات ، كما غنموا مدفعاً نقلوه إلى الكوفة بعد أن صنعوا له (زناداً محلياً) استعملوه بمعرفة الضباط الذين التحقوا بالثوار من بغداد لضرب الباخرة (فاير فلاي) وأغرقوها في شط الكوفة . وقد كان لمعركة « الرانجية » هذه أثر عظيم ، إذ بالإضافة إلى تجهيزها الثوار بعدد كبير من البنادق والرشاشات والعتاد ، كان تأثيرها المعنوي أعظم ، مما جعل الثوار يتحفزون للهجوم على الحلة والاستيلاء عليها^(٢) . ولكن السلطات

(١) أنظر الصفحة ١٤٠ الثورة العراقية للحسيني .

(٢) وكان من أبرز الشخصيات في هذه المنطقة الحاج عبد الواحد الحاج سكر من شيوخ القبيلة وقد حوكم بعد الثورة وعذب ثم شمله العفو بعد ذلك .

البريطانية استطاعت في هذه الفترة من جمع قوة كبيرة من « كرنف » في إيران ، حيث كانت الجيوش البريطانية تصطاف ، ومن الهند وغيرها ، فلم يوفق الثوار في احتلال الحلة . على أنه قد وقعت وقائع أخرى في منطقة الفرات وخاصة في قلعة سكر والخضر والشرطة وسوق الشيوخ التي تخلت عنها السلطات البريطانية كما تخلت عن الديوانية ، وسحبت حاميتها إلى الحلة . وكان من أبرز ما أوقعه الفراتيون بالبريطانيين أسر بارجة حربية في ٢٨ آب مع من كان فيها ، وإبادة حامية جاءت في ٣يلول لإنقاذ الحامية المحصورة في السماوة^(١) .

المبارين الأضرى :

لم تقتصر الثورة على الفرات وإن كان الفرات أعظم الميادين كما قلنا فقد استطاع دعاة الثورة في بغداد والكاظمية والنجف وكر بلا أن يثيروا الحماس ضد البريطانيين ، فقام نفر من شباب بغداد في الثالث من شهر آب بإشعال النار في مستودع الآلية فالتفت جميع الوقود ، والذخيرة ، وكاد هذا العمل أن يشل حركة النقلات البريطانية في جميع أنحاء العراق^(٢) وكان قبل ذلك قد قام فريق من العراقيين بتخريب سكة الحديد شمال بغداد ثم حدثت حوادث مهمة في قضاء الفلوجة عندما قتل الشيخ ضارى^(٣) وذووه من قبيلة زوبع ، السكولونيل لجن ، واندلعت نار الثورة بين الفلوجة وعنه ، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من هيت والرمادي ، وبقيت الفلوجة منقطعة عن بغداد حتى أواخر أيلول . وقامت العشائر المحيطة بسامراء

(١) أنظر الصفحة ٢٨ من كتاب مقدمة في دراسة العراق المعاصر

(٢) أنظر الصفحة ٣٠ من مقدمة في دراسة العراق المعاصر و « هالدين »

(٣) كان الشيخ ضارى من المستنبيين من العفو العام الذي صدر سنة ١٩٢١ ، وبقي خارج العراق مدة إلى أن استطاعت السلطات البريطانية القبض عليه بدسيسه وأحالته إلى المحاكم سنة ١٩٢٨ وحكم عليه بالإعدام ، وحول الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ولكنه توفي في السجن بعد فترة قصيرة وكانت حفلة دفنه مظاهرات شعبية هائلة اشترك فيها عشرات الألوف من أهالى بغداد والقرى المجاورة .

بمحاصرتها بنحريض من السيد محمد الصدر أحد زعماء الثورة العراقية البارزين وكان قد فر من بغداد ، وقد عمل السيد الصدر وفريق آخر من زعماء بغداد على إثارة لواء ديالى فقامت قبيلة العزة برئاسة حبيب الخيزران بالاستيلاء على الخالص ، وانسحب البريطانيون من بعقوبة ، ثم احتلت العشائر المقدادية (شهربان) ، وقتلت خمسة من البريطانيين بينهم ثلاثة برتبة رئيس بالجيش . وقد ثارت القبائل الكردية فاحتلت السعدية وخانقين ، كما قامت حكومة موقفة محلية في مندالى ، ودخلت العشائر مدينة كنفري ، بعد أن قتلت الضابط السياسى ووقعت بعض الحوادث الأخرى هنا وهناك .

وكما اسلفنا القول استطاعت السلطات البريطانية بعد أن تجمعت لها القوات الواسعة ، و بعد الاستعانة بالطائرات من القضاء على الثورة وكان أول قسم استعادته هو لواء ديالى بالنظر لأهميته لوقوعه على الطريق المؤدى لايران حيث القوات البريطانية المقيمة هناك . وبقوا تدريجيا يستعيدون المدن تباعا ، وكانوا يفرضون العقوبات الاجتماعية على العشائر ، وخاصة الغرامات المالية وعدداً كبيراً من البنادق . وفى أواخر تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٠ كان عهد الثورة قد انتهى .

خسائر الثورة :

أما إصابات الثورة فكانت حسب الاحصاءات البريطانية (٤٢٦) قتيلًا (١٢٢٨) جريحاً و (٦١٥) مفقوداً^(١) . أما الخسائر المادية فقد قدرها بعضهم بما لا يقل عن (٢٠) مليون باون (جنيه) استرلينى^(٢) ، أما لونسكريك فقد ذكر أن خسائر بريطانية تقدر بـ (٤٠) مليون باون وأضاف إن هذا المبلغ أكثر بكثير من المبلغ الذى صرفته بريطانيا على الثورة العربية فى الحجاز والدولة العربية فى الشام^(٣) . أما خسائر

(١) انظر الصفحة ٢٢ من مقدمة فى دراسة العراق المعاصر وانظر الصفحة ٣٣١ من كتاب هلدن وهذه الأرقام لا تسجل بعض الخسائر التى وقعت بعد تاريخ محدد ذكره هلدن .

(٢) هذا ما ذكره مؤلف كتاب مقدمة فى دراسة العراق المعاصر وما ذكره هنرى فوستر فى كتاب تكوين العراق الحديث . انظر حاشية الصفحة (٣٢) من المصدر المشار إليه أعلاه تجد تفصيلاً عن ذلك .

(٣) انظر الصفحة (١٢٣) من كتاب هنرى لونسكريك العراق ١٩٠٠ — ١٩٥٠ .

العراقيين فليس بالامكان معرفتها على وجه الدقة ، ولكن المصادر البريطانية جعلتها أكثر من (٨٠٠٠) ثمانية آلاف قتيل . ولا شك أن خسائر العراقيين بالأشخاص كانت أكثر من خسائر البريطانيين ، وعلة ذلك ترجع إلى تفوق البريطانيين بالسلاح ، ولمفعول الطائرات والمدافع ، وللشجاعة — التي تصل أحيانا إلى حد التهور — التي كانت تبديها بعض القبائل ، حتى إنهم كانوا يهجمون على المدافع البريطانية وهم مجردون من كل سلاح غير (المكوار) وبعض الآلات الرضاة . ومهما يكن من أمر فقد استطاع الثوار أن يعبروا عن سخطهم بصورة فعلية جلبت انتباه حكومة لندن والعالم إلى قضيتهم ، كما أظهروا من الشجاعة والبطولة ما هو جدير بالاعجاب والتقدير العظيمين .

مظاهر عامة كشفت عنها الثورة :

ويجدر بنا ، وقد بلغنا هذه المرحلة ، أن نشير إلى بعض الأمور الهامة التي كشفت عنها بوضوح ، فأولها وحدة الشعور والتضامن بين العراقيين على اختلاف مذاهبهم فقد ظهرت وحدة الشعور بجلاء في الاجتماعات الدينية في الموالد والمآتم ، والاجتماعات السياسية في الدور والندوات ولم يكن للفرقة الطائفية (الشيعية — السنية) أثر هام في الكفاح الموحد ضد العدو المشترك . ومن الحق أن نقول إن العراقيين كانوا يظهرون في كل المناسبات العامة الهامة وحدة منسجمة (رغم الدسائس والفتن ودعاة الفرقة الذين يفتنهم الأجنبي عادة) كما تجلى ذلك أثناء فتنة الأنوريين سنة ١٩٣٣ وفي حركات سنة ١٩٤١ ووثبة ١٩٤٨ وحرب فلسطين وغيرها ، وهذه نقطة قوة تدعو للتفاؤل ^(١) وثانيها ظهور الروح القومية جلية فكان زعماء الثورة في كل بلد يعلنون أنهم عرب ، وأنهم في حركتهم الاستقلالية في العراق إنما يعبرون عن الروح العربية المتوثبة ، ولم تكن النزعة الإقليمية الضيقة التي ظهرت فيما بعد ، لنمو طبقة

(١) كما أن المسيحيين أظهروا انسجامهم في الثورة مع إخوانهم المسلمين لحد ما ، انظر الصفحة ١٥٦ من تاريخ القضية العراقية — مهدي البصير .

من أصحاب المصالح المركزة ، موجودة ، وعلى الأقل لم تكن موجودة إلى الحد الذي نحس به اليوم في العراق ، ثالثها : كشفت الثورة العراقية عن نضج سياسي لا بأس به فمحادثات الزعماء مع السلطات البريطانية ، ومقرراتهم في اجتماعاتهم ، ومراسلات المجتهدين مع الحاكم العام ، وبيانات الثورة ، والحكومات المحلية التي أقيمت في بعض مدن العراق كـ كركوك وبلا والنجف ومندلي ، كانت تشعر بدرجة من الرقي الاجتماعي يسقط بأيدي غلاة المستعمرين الذين كانوا يفكرون على العراق قدرته على حكم نفسه بنفسه .

كما أن الثورة كشفت عن قابليات عسكرية كانت موضع إعجاب العدو وتقديره وقد كانت العشائر العراقية بالنظر إلى تعدد ثوراتها في العهد العثماني ، تعرف شيئاً لا يستهان به من فنون التعبئة العلمية ، والشؤون العسكرية التطبيقية ، ولهذا كان الأنكليز يزعمون بوجود ضباط أترك أو ألمان بين الثوار ، بينما لم يكن شيء من ذلك اللهم إلا اشتراك بعض الضباط العراقيين كما أسلفنا الإشارة .

على أن نقطة الضعف الأساسية التي كشفت عنها الثورة — بالإضافة إلى بعض الأخطاء والأعمال الفردية التي وقعت هنا وهناك ، وعدم وجود قيادة ذات سيطرة تامة هي عدم استطاعة العراقيين في مختلف أنحاء العراق القيام بالثورة في آن واحد ، بل عدم مشاركة بعض أنحاء العراق ، وبعض عشائره للأسباب التي أسلفنا ذكرها من قبل للقيام بواجبها في هذه الثورة الوطنية ، كما يجب أن نعترف بأن أي ثورة ضد دولة مستعمرة قوية لا يمكنها أن تحقق أغراضها النهائية — في قطر كالعراق دون الاستعانة بدولة أخرى تجهزها بالسلاح والعتاد والذخيرة ، وهذا ما لم يكن متحققاً بالنسبة للثورة العراقية ، إذا كانت لحد بعيد مقطوعة الصلة بالخارج ، وإن تكن الحكومة العربية في الشام أو على الأقل فريق من رجالها ، كان يقصد مدّ الثورة العراقية بالعون . غير أن الحكومة العربية في الشام نفسها قد طوح بها الفرنسيون والآنكليز حين كانت الثورة العراقية في أوج استعارها .

هل نجحت الثورة العراقية ؟

وبعد ، وقد بلغنا هذه المرحلة ، فلنا أن نتساءل ، كما تساءل فريق من الكتّاب من قبلنا هل كانت الثورة ناجحة ، وهل حققت أهدافها؟^(١) وأحسب أن الجواب الدقيق على هذا السؤال المهم لا يقاى إلا إذا حددنا المقصود بالنجاح في هذا الشأن ، ولو بعض التحديد ، وعرفنا ما هي الأهداف التي كانت تهدف الثورة ، إليها . فإذا كان المقصود من النجاح إعلان التبرم من الدولة المحتلة ، والسخط على سياستها ، وطلب تغيير الحكم المباشر إلى حكم وطني على صورة من الصور ، فيجوز لنا أن نقول بأن الثورة كانت ، لحد ما ، ناجحة ، وإنها حققت أول أغراضها . وإذا أريد بالنجاح طرد الأجنبي من البلاد نهائيا ، والقضاء على نفوذه قضاء مبرما ، وتحقيق الاستقلال تحقيقا تاما ، ضمن كيان عربي أشمل ، — وهذه الأفكار كانت تدور بخلد بعض قادة الثورة ، وفريق المثقفين من دعايتها — فيصبح الجواب الدقيق ، بأن الثورة العراقية لم تحقق بعد أهدافها^(٢) . بل من الحق علينا أن نقول بأن جهود

(١) لقد وجه السيد عبد الرزاق الحسني ثلاثة أسئلة إلى عدد من الساسة وزعماء الثورة والمشتغلين فيها ونشر أجوبتهم عنها في الصفحة ٢٠١ — ٢١٨ من كتابه عن الثورة العراقية وكان من أدقها جواب السيد ناجي للسويدي .

(٢) ونشر الأستاذ سلمان الصفواني مقالا صور فيه ما جرى له في رحلة قام بها سنة ١٩٢٧ هو والشيخ شعلان أبو الجون والكتبين كلوب أو (أبو حنيك) كايسميه العرب أو (كلوب باشا اليوم) قائد الجيش العربي في الأردن ، نقبس منه الفقرات الطريفة المصورة التالية « وفيما نحن نجتاز ميادين الثورة حول الرميثة بين الديوانية والسماء حديق شعلان في أبي حنيك بعين مزورة وخاطبه بقوله : صاحب صاحب أتعرف هذه الأرض وقال صاحب نعم هذه العارضيات ، فرد شعلان بقوله : نعم هذه العارضيات أتنوع (أى أنظر) فهناك كانت معسكرات عمامك (يعني الإنجليز) . . ومن هناك خرج عليهم خوالك (يعني بني جعيم) واحد قوا بهم من كل جانب . . . حتى أثردنا لك أياهم ثرد . . مكانك خالى يا صاحب . . واكفهر وجهه كلوب ولكنّه لم يفه بحرف . ثم واصل شعلان كلامه . . . إن هذه الأرض ما تشبه الأراضي ، لأنها حمراء مشحونة بالأشلاء . أفندري لم هذه الضحبات يا صاحب ؟ ولم ينتظر الجواب بل أجاب نفسه بنفسه (ليؤسس العراق حكومة عربية مستقلة) والنفث إلى قائلا : أليس كذلك يا سلمان قلت بلى والله) وهنا قال أبو حنيك : لقد تم لكم ذلك يا شعلان ، فلكم الآن حكومة ودستور وبرلمان ووزراء وموظفون فاذا تريدون غير هذا فلم ينتظر شعلان أن يتم كلوب كلامه بل علق عليه بقوله (ولكنهم يوطنون) ثم لطم جبينه بكفه وصرخ قائلا : عوينت أبيعكم يا بني جعيم ، وكأنه يقول لقد ربحت المعركة وخسرتم النتيجة .

عشرات السنين من الحكم الوطنى الذى أعقب الثورة الكبرى ، وعدد من الثورات ، والوثبات ، والانفاضات ، لم توصل العراق إلى اليوم إلى تلك الغاية النهائية التى ليس له ، بل وليس عليه ، أن يصبر دون تحقيقها . ويخيل إلى أن الحكم على ثورة ما ، بالنجاح أو الفشل لا يمكن إدراكه إلا بعد فترة طويلة من الزمن ، والحكم الآتى لا يعدو أن يكون سطحيا وظاهريا ، وهو قلما يكون موضوعيا مجردا عن العواطف والنزعات الشخصية . ثم إن الثورات والانفاضات يجب أن ينظر إليها على اعتبارها ظواهر اجتماعية لا تنعدم إلا إذا مات المجتمع ، وقضى عليه ، ذلك لأنها دليل الحياة ، وعنوان الحيوية . وفى عالم الأحياء حينما يفسس الفرخ قشر البيضة ويثور على محيطه الخارجى ، أو حينما يمزق الجنين الأغشية المحيطة به ، ويندفع إلى الأمام ثائرا على بيئته الضيقة — رحم أمه — أيجوز لنا أن نتساءل هل كانت ثورة الفرخ ناجحة ، وهل حقق الجنين غايته ؟ . وهل كان للعراقيين وقد شهدوا المأسى تـكـرر كل يوم أمام أعينهم ، ولسوا مين الحليف ، وانضح لهم كذب مواعيده ، وأدركوا خطر المؤامرات الدولية المختلفة المبيتة لهم ، أقول هل كان للعراقيين ثمة سبيل يسـلـكونها غير ما سـلـكوا بعد أن تقطعت بهم الأسباب ؟

الحكومة المؤقتة

تعبير الوسيطة :

شعرت الحكومة البريطانية ، وعلى الأخص بعد الثورة التي استمرت مدة تزيد على أربعة أشهر ، وكلفت البريطانيين غاليا في الأنفس والأموال ، بأن الحكم المباشر في العراق غير مجد ، فهو يتطلب نفقات كبيرة أرهقت دافع الضريبة البريطاني ، وسببت للحكومة البريطانية القائمة آنذاك الانتقادات المباشرة والعنيفة أحيانا في البرلمان الإنكليزي ، وهو يدعو من جهة أخرى ، إلى الاحتكاك المباشر بين العراقيين (الحكوميين) ، والبريطانيين (الحاكمين) ، وهذا الاحتكاك سيؤدي إلى ثورات وانتفاضات أخرى لا يتيسر للسلطات البريطانية القضاء عليها إلا بتضحيات جسام ثم هو ، فوق ذلك ، لا يتلاءم بحال من الأحوال ، مع الوعود العديدة ، والتصرّيح والبيانات الكثيرة التي ابتدأت منذ أن وطئت أول وحدة عسكرية بريطانية أرض العراق في الفاو في خريف سنة ١٩١٤ ، واستمرت بعد ذلك وأخذت أحيانا شكلا سياسيا أكثر الزاما كالتصرّيح الفرنسي - الإنكليزي سنة ١٩١٨ ، وكانت تلك الوعود والتصرّيح والبيانات جميعا تشير ، بدرجات متفاوتة ، إلى رغبة الإنكليز (والحلفاء عامة) في أن تحكم الشعوب التي حررت من الحكم التركي نفسها بنفسها . وفوق هذا وذاك فقد أدرك فريق من ساسة بريطانية أن مصالحهم في العراق يمكن تأمينها على الوجه الأكمل دونما حاجة إلى حكمه حكما مباشرا صار من بعد ، طابع السياسة الرجعية التي لا تتلاءم مع طبيعة الزمن ، والأحوال العالمية السائدة في العالم حينذاك .

وفي الحق فإن فريقا من الإنكليز ، وهم الذين كانوا يعرفون « بمدرسة القاهرة » ، كانوا على هذا الرأي منذ زمن بعيد ، وكانوا يرون أن من مصلحة بريطانيا ، وتحقيقا لوعودها المتعددة للعرب ، أن تتكون دولة عربية في العراق الموحد ، وستكون هذه

الدولة ، بحكم الضرورة ، وطبيعة الأشياء ، تحت السيطرة البريطانية إلى أمد بعيد .
وقد أصابت هذه الفئة أخيراً من حكومة (وايت هول) أذنا صاغية ، وأقر اللورد
كرزن — وكانت شؤون العراق مفاطة به — هذه السياسة منذ منتصف عام ١٩٢٠ ،
ولكن احتجاجات فرنسا المتكررة دفعته للتريث تاركاً للزمن أن يخفف من شدة
معارضتها . ثم أتيح للمسترتشرشل في مطلع عام ١٩٢١ ، وقد أصبح وزيراً للمستعمرات ،
وأنيطت به شؤون العراق والشرق الأوسط عامة ، أن يتم تلك السياسة بحذق ومهارة
كما سنرى .

عودة السير برسي كوكس :

وكانت هذه السياسة تسدعى قبل كل شيء ، إرسال شخص بريطاني له من
الخبرة والحنكة في معالجة الموقف الحرج في العراق ما يجعله جديراً بهذه المهمة الشاقة ،
وقد كان السير برسي كوكس ، بما له من سابق خبرة ، وواسع معرفة ، وعظيم صلة
بكثير من العراقيين ، الشخص الأمثل ، من وجهة نظر بريطانيا . وقد وصل البصرة
في اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٢٠ ، وكان قبل ذلك قد صدر بلاغ يشعر
بتعيينه بمهمة الحاكم المدني العام في العراق ، وبعد العراقيين بسياسة جديدة فور وصوله .
وقبل أن يصل بغداد ، عرج على « العجير » لمقابلة الملك ابن السعود ، ومر على
الحمرة للاتصال بالشيخ خزعل ، وبعدها مكث في البصرة أياماً ، جدد فيها صلته بأصحابه
ومعارفه ، ذهب إلى الناصرية ، ثم إلى سوق الشيوخ ، وبعدها إلى العمارة ، والكوت ،
وغيرها من المدن ، للاتصال بالأشخاص البارزين ، والعمل على تهدئة الخواطر ؛
ثم وصل بغداد في الحادي عشر من تشرين الأول فاستقبل استقبالاً رسمياً اشترك فيه
بعض أصدقائه القدامى من العراقيين ، وألقى الزهاوى قصيدة حياه فيها ، فأجابه
بكلمة موجزة شرح فيها سياسة بريطانيا ، ورغبتها في إنشاء حكومة مستقلة بنظارة
انكليترا . وقد كانت جهود سير برسي كوكس منصرفاً لتشكيل حكومة مؤقتة ،
تمهد لتفويض ملك للعراق . ثم بعد ذلك تجرى انتخاباً عاماً لتكوين مجلس تأسيسى ،

وقد دعا أعوانه من البريطانيين ووضعوا الخطوط الأساسية لإنشاء الحكومة العراقية التي توشك أن تولد .

الحكومة المؤقتة :

وفق كوكس لاقناع السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف في بغداد بتولي رئاسة أول حكومة عراقية . وتشعر رسائل المس بيل بأن السير برسي كوكس كان جد مغتبط لتوقفه بإقناع النقيب ، أو (الدرويش) كما يؤثر النقيب أن يصف نفسه ، للقيام بهذه المهمة الصعبة^(١) . وكان فريق من البريطانيين يرى أن للسيد « طالب النقيب » شخصية أقوى تجعله أقدر على تولي هذه المهمة . ولكن مطامح السيد طالب الواسعة من جهة ، وخصومه الشخصيين الكثيرين في البصرة وغيرها من جهة أخرى ، جعلت كفة السيد عبد الرحمن الكيلاني راجحة . يضاف إلى ذلك ما كان يتمتع به نقيب الأشراف من منزلة في بغداد وشمال العراق خاصة ، وربما يكون لانتسابه للشيخ عبد القادر الكيلاني ، وعلاقة مسلمي الهند به وابن جانبه شأن في هذا الاختيار وقد تكونت الحكومة المؤقتة من رئيس وثمانية وزراء يشغلون وزارات ، ثم أضيف إليها اثنا عشر وزيرا بلا وزارة ، واجتمع مجلس الوزراء لأول مرة في الثاني من تشرين الثاني / ١٩٢٠ في دار رئيسه السيد عبد الرحمن الكيلاني ، (وكان مقعدا لا يخرج من داره) ، وقد حضر السير برسي كوكس نفسه ، وأعرب عن سروره لتأليف حكومة وطنية ، وأعلن أن حكومة لندن مستبشرة لهذا الحدث العظيم ، واقترح تشكيل لجنة برئاسة وزير الدفاع جعفر العسكري لدرس النظام العسكري في البلاد . وألقى الرئيس كلمة موجزة حث فيها وزراءه على الصديق في العمل ، والتضامن لتحقيق الغاية المنشودة . وقد روعى في تشكيل

(١) وقد أيد السير برسي كوكس نفسه هذا المعنى ، وأشار إلى سابق معرفته بالنقيب والمركز السامي الذي كان له في عهد الحكومة العثمانية . انظر ص ١٧ من « تكوين الحكم الوطني في العراق » ترجمه بشير فرجو .

الحكومة المؤقتة نوع من التمثيل الديني ، والطائفي ، والمدني ، والعشائري ولا شك أن السير برسي كوكس قد اختار الوزراء « جميعاً وإن قيل بالاسم أن السيد النقيب اختار وزراءه . ولم يجر بحث ذوبال في الجلسة الأولى سوى موضوع العلاقة بين الوزير والمستشار البريطاني المعين في كل وزارة ولذلك اتصل المستر فلي بعد ذلك (وكان مستشاراً لوزارة الداخلية) وقدم للنقيب مذكرة توضح هذه العلاقة ، كما توضح مركز المندوب السامي في هذا النظام الجديد . وتليت هذه المذكرة في الاجتماع الثاني لمجلس الوزراء ، ثم بعد ذلك صدرت بشكلها النهائي بعنوان (تعليمات لمجلس الدولة) « ١ » ثم صدر بلاغ ثان من « المندوب السامي » (لقب السير برسي كوكس الجديد) ، مكون من مادتين عدت المادة الأولى الوزارات التي يتكون منها مجلس الوزراء ، . وذكرت المادة الثانية « بأن مسئولية إدارة شؤون الحكومة — ما عدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية العمومية ، الا فيما يعود للقوات الوطنية — على هيئة الوزارة ، وستجرى أعمال هيئة الوزراء بنظارتى وإرشادى » .

وجلى من هذا البلاغ أن الوزارة المؤقتة هذه تحت نظارة المندوب السامي وإرشاده ، ولكنها تكون مسئولة عن أعمالها وواضح من هذا أن « الثنائية في الحكم » قد بدأت منذ هذا العهد الذي تكون فيه السلطة الفعلية بيد الإنكليز ، وتقع التبعة — حينما يحدث ما يوجب اللوم — على الوزراء المعينين ، الذين لا يملكون حرية في تسيير شؤون البلاد .

وأهم ما قامت به الحكومة المؤقتة ، تقسيم العراق إلى وحدات إدارية ، أى الأولوية والأفضية والنواحي — وهو التقسيم الإداري القديم — وتعيين موظف عراقي لكل

(١) Instructions to the council of state وكان الأجدر أن تسمى تعليمات للوزارة أو الحكومة . أنظر نص تلك التعليمات في صفحة (٢٣٣) وما بعدها من كتاب الثورة العراقية للحسنى .

الكل وحدة إدارية ، وإلى جانبه مستشار بريطاني . كما أنشأت في بغداد بعض الدواوين والدوائر المهمة وجعل على رأس كل مديرية عامة مدير عام عراقي ، إلى جانبه مفتش بريطاني . وقد بقي عدد كبير من الهنود والأرمن والإيرانيين يملأون الوظائف الحكومية ، وكان إقبال الطبقات المحترمة على الوظائف ضعيفا ، وكان الأهليون وأصحاب المصالح يشعرون بأن السلطات الفعلية ليست بأيدي الموظفين العراقيين ، ولذلك كانوا يتصلون رأسا ومباشرة بالموظفين البريطانيين . أما الوضع المالي فكان سيئا بسبب الثورة من جهة ، وبسبب سوء تصرف السلطات البريطانية من جهة أخرى^(١) . ولم تستطع الحكومة الموقتة هذه أن تحقق شيئا من المطالب الأساسية كتأليف المجلس التأسيسي ، وتشريع الدستور وقانون الانتخابات النيابية ، أو تأليف جيش وطني ، فقد بقيت هذه المهام كلها تنتظر الحل العاجل بعد تنويع الملك .

(١) يقول الهاشمي في رده على تقرير السير هلمن يونك — الخبير المالي البريطاني : « إن الحكومة المحتلة سحبت موجود الخزائن في المراكز والألوية ، وقيدته لإيراد الحكومة الهند مما أدى إلى مباشرة الحكومة الوطنية (الموقتة) باستلام مهامها بدون رصيد تقدي مدور ، أعني بدون دراهم في الخزائن »
ويضيف الحسني إلى ذلك في ص (٢٣٨) من كتابه عن الثورة : « وكان بين هذه الموجودات أمانة للأوقاف قدرها ٣٠٠.٠٠٠ روبية سحبتها أيضا وألزمت الحكومة الجديدة بتسديد الدين الخاص التي ترتبت على العراق قبل أن يؤول أمره إليها .

اختيار الملك

المرشحون للعرش الجدير :

كانت الخطة التي وضعها السير برسي كوكس ومستشاروه من الإنكليز والتي أقرتها حكومة بريطانية ، التمهيد لاختيار ملك لعرش الدولة الفتية ، وطبيعي أن تختلف وجهات النظر في من عسى أن يكون ملكا . وفي الحقيقة فقد كان هناك عدد كبير من المرشحين ، من العراقيين وغير العراقيين ، من العرب ، أو من غيرهم . وكان لكل مرشح أتباع ودعاة يتفاوتون بتفاوت مراكزهم ، وإمكاناتهم ، ونظر الحكومة البريطانية إليهم^(١) .

فأما المرشحون المحليون فربما كان السيد طالب (ابن نقيب البصرة) أبرزهم ، وأعظمهم نشاطا . وفي الحق فقد كان السيد طالب النقيب يمثل نفسه بأمانة عربية تشمل البصرة وما جاورها ، على غرار إمارة الشيخ خزعل في عربستان ، أو شيخ الكويت . وكان على اتصال مع البريطانيين كيما يضمّنوا له هذا المطمح . وقد كان في ذهن برسي كوكس أول الأمر ، ولكن سياسته في البصرة في أواخر العهد التركي وما انطوت عليه من بطش واستغلال ، وما انتجت من خصوم وحاقدين ، مضافا إلى ذلك عدم استقراره الشخصي ، جعلته غير جدير بهذا المقام الرفيع في نظر البريطانيين . وقد حاول السيد طالب أن يستغل مركزه بوصفه وزيرا للداخلية في الحكومة الموقرة وصار يبذل بسخاء في عرقلة انتخاب الملك فيصل ، مما اضطر السلطات البريطانية إلى اعتقاله ، ونفيه إلى جزيرة سيلان ، ثم السماح له بعد ذلك بالذهاب إلى مصر ، ولم يعد للعراق إلا في سنة ١٩٢٥ .

(١) انظر الفصل ٢٧ من كتاب آرنلد ص ٣٠٣ - ٣١١ ، « البحث عن حاكم » .

أما المرشح الثاني السيد عبد الرحمن الكيلاني — نقيب أشرف بغداد — ورئيس الوزراء في الحكومة الموقرة ، فقد كانت له ميزات من وجهة نظر بريطانية ؛ ولكن شيخوخته ، وعرضه ، وزهده في المنصب من جهة ، وعدم وجود وارث لائق يخلفه في حالة وفاته من جهة أخرى ، واحتمال معارضة جنوب العراق لترشيحه ، جعلت السلطات البريطانية تصرف النظر عنه .

أما المرشح الثالث وهو عبد الهادي باشا العمري ، رئيس الأسرة العمرية المشهورة في الموصل ، فلم يكن له في غير الموصل أنصار يسندونه ، وليس له من الظهور في العراق كله ، ما يخوله لهذا المطمح العظيم ، هذا مع العلم بأن السير أرنولد ولسن قد اعتبره المرشح الأول سنة ١٩٢٠ .

أما المرشحون من غير العراقيين فكان دعاة « برهان الدين نجل آخر سلاطين آل عثمان ، قلة من سكان بعض المدن ، عدا كركوك وبعض الأقضية التي تغلب فيها العناصر التركمانية — والمتقاعدين من الذين يحنون إلى العهد العثماني ويعتقدون بلزوم عودة ارتباط العراق بالخلافة التركية ، فكانوا يؤيدون ترشيحه . ومن غير الطبيعي ، والحالة هذه ، أن يجد مناصرة من العرب من سكان العراق ، أو من البريطانيين الذين يرومون قطع الصلة بين العراق والدولة العثمانية .

وما يقال عن المرشح العثماني يقال عن والي بشتكوه الإيراني ، الذي ليس له صلة بالعراق إلا صلة الجوار ، وكونه جمفري المذهب يشارك سكان أكرثية سكان العراق الجنوبي معتقدهم المذهبي .

وقد رشح البعض « أغاخان » لعرش العراق ، وهو ترشيح غريب فليس له رابطة دينية أو جنسية مع العراق والعراقيين ، وليس له من الأتباع إلا أفرادا ، وربما بعض الأقرباء الذين يسكنون كربلاء وبغداد . ولم يكن نصيب أحد أمراء

الأسرة المالكة المصرية في عرش العراق أوفر حظا ، وإن كان بعض الانكليز كانوا يرون في جهل الأمير المصري لأحوال العراق فائدة إذ سيكون حتما تحت النفوذ البريطاني .

وربما كانت إمكانيات شيخ الحمرة ، وسخاءه وصلته المذهبية في جنوب العراق خاصة ، تجعل نجاحه في عرش العراق أكثر احتمالا .

أما ابن سعود أو أحد أنجاله — وقد فكر في إسناد عرش العراق إليه فريق من الانكليز وخاصة في المدرسة الهندية الانكليزية التي أشرنا إليها فيما مضى — فلم يكن من وجهة نظر معظم العراقيين ، مرشحا ممتازا ، كما أن الانكليز ما كان ليرضيه ترضيحه ، إذ أن ذلك يقضى على التوازن بين الأسر الحاكمة في البلاد العربية ، ذلك التوازن الذي كان الانكليز جد حريصين على المحافظة عليه ، لاستخدامه ، عند الحاجة ، للحيلولة دون تحقيق اتحاد عربي . وفي الحقيقة فقد كان البيت الهاشمي ، لأسباب عديدة ، أفضل البيوت لاختيار أمير يشغل عرش العراق من بين أفرادهِ . فنظرا لمقامه الديني ، وانتسابه إلى ذروة الجدد ، ثم لما قام به الحسين من تزعم العرب وإعلان ثورتهم ضد الأتراك ، والمطالبة باستقلالهم ، وصلة كثير من من العراقيين الشخصية بهم ، تلك الصلة التي تكونت في الحجاز أثناء الثورة ، أو في بلاد الشام أثناء الحكومة العربية ، وقد كان دعاة الثورة العراقية قد أشاروا أكثر من مرة ، وفي أكثر من مدينة عراقية ، بأن يكون تاج العراق لأحد « أنجال الملك حسين »

اختيار الملك فيصل وأسبابه :

كان الأمير عبد الله ، والأمير زيد هما اللذان يتردد اسمهما كثيرا ، لتولي عرش العراق ، وذلك لأن الأمير علي كان ولي عهد في الحجاز ، والأمير فيصل كان مرشحا لعرش الدولة العربية في الشام ، ولذلك لما قرر المؤتمر العربي في دمشق تتويج فيصل على عرش سوريا ، قرر العراقيون الموجودون بالشام في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ، تتويج الأمير

عبد الله ملكا على العراق . ولكن المملكة العربية في الشام لم يكتب لها البقاء ، واضطر الملك فيصل في أواخر تموز إلى تركها ، بعد معركة ميسلون ، وأصبح مجال التفكير في فيصل لإشغال عرش العراق ممكنا . والغريب أن يأتي الاقتراح في ترشيحه من قبل ارنولد ولسن ، في برقية جوابية أرسلها إلى وزير الخارجية البريطانية الذي كان قد سأل ولسن أن يبدى رأيه في فيصل بعد ما حدث في سوريا ما حدث ، وفيها بين ولسن الأسباب التي تحمله على ترشيحه لإمارة العراق بالنظر لما يتمتع به من مواهب عظيمة ، وتقدير صحيح للأوضاع القائمة في العراق^(١) . وفي الحقيقة فإن عرش العراق كان منذ زمان بعيد من هذا التاريخ مقرونا باسم الهاشميين ، فقد اجتمع فريق من رؤساء القبائل في الفرات وبعض الرؤساء الدينيين والتجار ، ووقعوا عريضة بذلك وجهوها إلى الملك حسين ، وانتدبو الشيخ رضا الشبيبي ، وسافر إلى الحجاز عن طريق الزبير وحائل ثم الحجاز . كذلك كان دعاة الثورة يرددون في بغداد باجتماعهم اسم أحد أنجال الملك حسين ، ليتبوا عرش العراق فيكون تنبؤه الانكليز إلى الملك فيصل لإشغال عرش العراق بعد أن فقد عرش الشام تنبها في محله . وقد يكون لبعض رجال السياسة والضباط البريطانيين الذين حاربوا في العقبة وفلسطين وسوريا ، شأن في توجيهه الانظار إليه ، وقد لمسوا مواهبه العديدة ، وأدركوا ما كان يتمتع به من مزايا عظيمة . وقد أثنى عليه لورنس ثناء عاطرا أكثر من مرة ، وأشار إلى رجحان مواهبه بمقارنته بأخوته الباقين خاصة . ولا شك أن لما أصاب فيصلا من خذلان في سوريا . شأننا في ترشيحه لعرش العراق . وقد أشار ولسن إلى هذا المعنى ضمنا في برقيته إلى وزير الخارجية ، وقد ذهب إلى أنه سيكون لخيبته في الاحتفاظ بالعرش السوري أثر في نفسه يجعله أكثر إدراكا لواقع الحال ، وأعظم روية في معالجة القضايا المستعصية . ولعل من الأسباب التي حملت الانكليز على تفضيل ترشيح فيصل هو ما قد يكون علق

(١) انظر صفحة ٣٠٦ من المجلد الثاني من كتابه (ما بين النهرين) تصادم الولاآت

A clash of loyalties (ولسن سنة ١٩١٦ - ١٩٢٠ ، ١٩١٧ - ١٩٢٠)

بذهنه من استياء بسبب موقف الانكليز منه في سورية ، ومفاصرتهم للفرنسيين في القضاء على دولته بالإضافة إلى مواهبه والأسباب العديدة الأخرى .

مؤتمر القاهرة :

وقد تم ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق نهائياً في مؤتمر القاهرة ، الذي عقد برئاسة تشرشل ، وزير المستعمرات آنذاك ، في ١٢ آذار (مارس) سنة ١٩٢١ ، والذي حضره عن العراق السير برسي كوكس ، وسكرتيرة الشؤون الأجنبية المس بيل ، ووزير الدفاع جعفر العسكري ، ووزير المالية ساسون حسيقل ، والجنرال هلدی ، وعدد من المستشارين البريطانيين .

فاتصل المستر تشرشل بالأمير فيصل حول هذا الأمر ، فتردد في قبوله بادئ ذي بدء ، وبعد أن ذلت الصعوبات التي كان يراها ، وأعطى الضمانات اللازمة ، قبل المهمة الصعبة ، ووضعت خطة دقيقة في السير لتحقيق هذه الغاية وقد طبقت بدقة بعد تحوير طفيف اقتضته ظروف طارئة .

ويقول السكولونيل لورنس في كتابه « أعمدة الحكمة السبعة » :

« و بعد سنتين عهدت الوزارة البريطانية المنفعلة إلى المستر تشرشل مهمة تسوية شؤون الشرق الأوسط . وقد استطاع بعد جهد بضعة أسابيع في مؤتمر القاهرة أن يقوم كل اعوجاج ، ووجد حلولاً هي ، فيما أعتقد ، تفي بعودنا نصاً وروحاً ، على قدر طاقة البشر ، دون أن نضحى بأية مصلحة من مصالح امبراطوريتنا ، وبمصلحة الشعوب المعنية بالأمر وهكذا كنا قد تخلصنا من مغامرات الحرب في الشرق بأيدٍ نقية ، ولكن ذلك كان بعد تأخير ثلاث سنين ، ولو عملنا هذا الأمر في حينه لفلنا ثناء الشعوب ، إن عسر علينا نيل مديح الحكومات ^(١) . أما أن مؤتمر القاهرة لم يضح بمصلحة من مصالح الامبراطورية ، وأنه جاء متأخراً ثلاث سنوات ، فذلك

(١) أنظر الكتاب المذكور طبعة سنة ١٩٣٨ هـ ص (٢٧٦) .

“The Seven pillars of wisdom”

مما لا شك فيه . أما إنه قد حقق اليهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب ، وأخرج المغامرين من الإنكليز في تلك البقاع طاهري الذيل ، فأمر يحتمل ، على أقل تقدير ، الخلاف الواسع والجدل الكثير .

النمير للنتويج :

مهما يكن من أمر فقد نشطت السلطات البريطانية في العراق ، ونشطت الحكومة المؤقتة لاستقبال الأمير المرشح لعرش العراق ، وتنظيم الدعاية له . وأبرقت الهيئات الوطنية إلى الملك حسين طالبة إلى جلالته : « أن يختار أحد أنجاله إلى عرش العراق ويأذن له بالسفر حالا » وبناء على كل ذلك ، استقل الأمير فيصل الباخرة « نورث بروك » من جدة ، في ١٢ حزيران سنة ١٩٢١ متوجها إلى العراق . وانتهز الملك حسين هذه الفرصة فأبرق إلى النقيب ، رئيس الحكومة المؤقتة ، يشعره بهذا الأمر ويستحثه للعمل لما فيه راحة البلاد ومستقبلها ، نظراً لما بين أسرتهما من وشائج . وأجابه النقيب ببرقية يعبر فيها عن سروره لهذا النبأ ، ويعلن استعداداه للقيام بكل ما يلزم في هذا الشأن ، ومن الجدير بالذكر أن النقيب قد غير سياسته ، فقد كان يعارض في أن يتولى عرش العراق أمير هاشمي ، وصار الآن يسير في تحقيق هذا الأمر بهمة وإخلاص . ولما وصلت الباخرة البريطانية المياه العراقية ، أبرق سمو الأمير إلى رئيس الحكومة المؤقتة يخبره بوصول البصرة ، ويعرب عن شوقه لمشاهدة البلاد التي هي محط مفاخر الأجداد .

وفي البصرة لقي الأمير ترحاباً جميلاً من الوزراء الذين انتدبوا لاستقباله ، والوفد الذي أرسلته بغداد ، ومن السلطات البريطانية ووجوه البصرة ، وألقى الأمير الهاشمي خطبة حماسية دعا فيها إلى الاتحاد والتضامن ، ورفع الأحقاد ، واستقبال عصر جديد . ثم توجه إلى بغداد . وكانت الاستقبالات والحفاوة ، على العموم ، بالغة في القصبات التي يمر بها . وقد نزل الركب السامي في الحلة ، ومنها ذهب إلى الكوفة والنجف وكر بلاء فزار مرقد الأئمة ، وتعرف إلى فريق من رجال الدين ، ورؤساء القبائل ، ولقيهم من الوجهاء ، وأقيمت له حفلات تكميلية ، وألقيت بين يديه خطب حماسية ، وقصائد عاطفية .

وكان يجيب على ما يسمع بكلمات مناسبة حسب مقتضى الحال . وبعد ذلك توجه إلى بغداد ، ووصلها مساء التاسع والعشرين من حزيران (يونيه) سنة ١٩٢١ .

وفي الخامس من تموز (يوليه) أصدر المندوب السامي بلاغاً إلى عموم العراقيين ، شرح فيه سياسة بريطانية في العراق ، ووضح ما جاء في خطاب المستر تشرشل الذي كان قد ألقاه بتاريخ ١٤ حزيران في مجلس العموم البريطاني ، حول ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق . ومما جاء في هذا البيان : « إن عائلة الشريف هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء أثناء الحرب ، والتي لعبت دوراً ذا شأن في ربحها . وإن القضية التي من أجلها دخلت صفوف الحار بين كانت قضية حرية العرب ، وهي عين القضية التي تعهدت بريطانيا العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق فبناء على ذلك عندما سأل أنصار عائلة الشريف في العراق ، عن موقف الحكومة البريطانية إزاء دعوتهم للأمير فيصل ليأتي إلى العراق ، أجبوا على ذلك بأن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير لعرش العراق . وإذا وقع عليه انتخاب الشعب سيعملن تأييد بريطانيا له . فبناء على ذلك ، بينما وزير الدولة المستر تشرشل يورد رغبته في أن يستعمل أهالي العراق الحرية باختياره ، يرى أن ليس هناك من سبب للامتناع من أن يبين بوضوح بأن حكومة جلالة الملك تعتبر أن الأمير فيصل هو مرشح موافق ، بل حقاً أوفق مرشح ، في الميدان . وترجو أن ينال معاضدة أ كثرية الشعب العراقي . فإذا تم انتخاب الأمير فيصل فتعتقد حكومة جلالة الملك أنه يكون قد توصل لذلك إلى حل ينطوي على أكثر الآمال في مستقبل سـعيد مقبل لهذه البلاد » .

وبعد ذلك بين المندوب السامي الأسباب التي من أجلها فضل الأمير فيصل على باقي المرشحين لعرش العراق ، كما ذكر أن العراق غير مستعد للحكم الجمهوري الذي يحتاج إلى درجة في الرقي لم يبلغها العراق . وقد فهم مجلس الوزراء العراقي من هذا البيان أن الحكومة البريطانية راغبة في اختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق ،

فقرر بالإجماع — بناء على اقتراح رئيسه — المفاداة بسموه ملكا ، بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وتقرر إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الداخلية لتذيعه في جميع الدوائر الحكومية ، ولتتخذ ما يلزم في اجراءات عملية . ولما بلغ المندوب السامي هذا القرار كتب إلى مجلس الوزراء يقول : « إنه يجب قبل أن يوافق على هذا القرار ويؤيده أن يطالع على رأى الأمة في هذا الخصوص مباشرة » وعلى ذلك صدر من دار الاعتماد بلاغ جديد جاء فيه :

« إن المندوب السامي اطلع على قرار مجلس الوزراء حول المفاداة بسمو الأمير فيصل ملكا على العراق ، وإن فخامة المندوب السامي يشعر ، مع وجود جميع الأسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد ، يرى من الواجب عليه أن يحصل بقصر مح مباشر من الأمة بموافقتها ، قبل أن يوافق المجلس بموافقة على القرار المذكور » . ولا شك في أن ما فعله المندوب السامي يتفق مع ما استقر عليه الرأى في مؤتمر القاهرة ، وكان ذلك المؤتمر قد فوض المندوب السامي لاتخاذ ما يلزم ، واجراء ما يراه مناسبا ، لاطهار أن العراقيين هم الذين اختاروا فيصلا لعرش العراق . ثم أن في عمله هذا تطمينا للشعب على اعتباره صاحب السلطة الحقيقية ، والحق الأمل في اختيار سيد البلاد ، وتطمينا في الوقت ذاته ، لرغبات الأمير الذي يؤثر أن ينال التاج من الشعب لئلا يبقى مجال للطعن في تاجه على اعتبار أنه تلقاه من الشعب لا من السلطات البريطانية ، أو الحكومة الموقرة التي تخضع لنفوذها . فاتبعاً لهذه السياسة الدقيقة المحبوكة ، جرى التصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق المختلفة وبعد فترة أعلنت النتائج وقد ظهر أن ٩٦٪ من الشعب العراقي قد صوت إلى جانب الأمير فيصل .

ملاحظات حول الاستفتاء :

وإذا ما تركنا نتائج التصويت الرسمية المعلنة جانباً ، ونظرنا اليوم بحياء إلى جوهر الموضوع ، ومحض الحقائق النهائية ، يستدعيان الإنصاف — فيما يظهر لي — للقول بأن الأمير فيصلاً كان ، من دون شك أجدر المرشحين ، وأكثرهم كفاية ، لا من وجهة نظر بريطانية فحسب ، بل من وجهة نظر العراقيين أنفسهم . وأحسب أن أي تصويت حر صحيح ، كان من غير المعقول أن يؤدي إلى فوز أي مرشح آخر ممن سبق أن أشرنا إليهم أو من غيرهم ، سواء أكان ذلك المرشح عراقياً أم غير عراقي . أما نظام الحكم فمن الحق علينا أن نعترف أيضاً بأن العراق حينذاك لم يكن بالنظر لأوضاعه الاجتماعية والسياسية والدولية ، مهيئاً للحكم الجمهوري ، هذا مع الاعتراف بأن فريقاً من العراقيين كانوا يؤثرون النظام الجمهوري على الحكم الملكي ، بل كان بعض الانكليز كالمستر (فلي) يدعون له بحماسة ، إذا أردنا الدقة .

وليس يخاف بأن تفضيل السلطات البريطانية للحكم الملكي لم يكن مستنداً بالدرجة الأولى إلى اعتبارات واقعية وملاحظة حالة الشعب العراقي ومصالحته وأرضاعه الاجتماعية ؛ بقدر ما كان يرجع إلى تحقيق المصالح البريطانية بأيسر طريقة وآمنها ، وذلك لأن مصلحة بريطانية كانت تتطلب استقرار الأحوال في العراق ، وإيجاد وسيط بينهم وبين الشعب العراقي المتوثب ، يستطيعون عن طريقه وبواسطته ، أن يحققوا مصالحهم الأساسية ، ويتجنبوا التعرض للنقمة المباشرة . وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يتأتى في ظل النظام الجمهوري الذي يتطلب تجديد انتخاب رئيس الدولة الأعلى من الشعب مباشرة أو بالواسطة في فترات معينة . وقد يكون رئيس الجمهورية المتعلق مصيره بارادة الشعب أميل لرغباته ، وأقرب للعمل لمصالحه . وقد يضيع هذا الوضع الأغراض التي استهدفتها انكلترا في مؤتمر القاهرة في إنشاء الدولة الجديدة في العراق . وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية في لندن و بغداد قد عملت حثيثاً على ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق ، ومهدت السبل أمامه ، وأزالت كثيراً من العراقيل التي

تعتبر طريقه ، (ومنها نفى السيد طالب النقيب المرشح الحلى الجريء ، وإقصاء المستر فلي المستشار المغامر) ، وتهيئة جو مناسب باصدار العفو العام عن العراقيين المحكومين من قبل المحاكم العسكرية البريطانية ، بسبب اشتراكهم في الثورة العراقية ، باستثناء بعض الأشخاص ، فقد كانت تلك السلطات نفسها حريصة على تدبير بعض الأعمال والمظاهر التي تتم عن نوع من المعارضة ، أو تدل على رغبة للانقاص من منزلته وعزلة سعيه في كسب قلوب العراقيين ومازرتهم الصميمة له ^(١) . وكان الدافع لهذه السياسة ذات العواطف والغايات المتعددة الممتزجة ، والتي لا تخلو من تعارض أو تناقض أحياناً ، الحرص على اشعار الأمير بأن الفضل كل الفضل ، يعود لبريطانيا دون غيرها في إيصاله إلى المركز السامي الذي يوشك أن يرقى إليه . على أن هذه السياسة قد أخذت أحياناً شكلاً يدل على نيات سوء مبيتة ، وموغة في السكيد والخديعة . ومن ذلك إرسال وزير المستعمرات « المستر تشرشل » في منتصف شهر آب برقية لدار الاعتماد ، يطلب فيها من الأمير لزوم الاعتراف في خطبة التتويج صراحة بأن السلطة الفعلية في العراق تبقى في دار الاعتماد . ولم يثنهم عن هذا المطلب غير إباء الأمير بشم ، واعلام الانكليز بأنه لا يستطيع أن يستمر في ترشيح نفسه على عرش العراق على هذا الشرط . وأن مفاوضاته مع المستر تشرشل بلندن قد بنيت على أساس احترامهم شخصيته واعتباره ملكاً ، مرتبطاً ببريطانية بمعاهدة تحالف . وقد اقتنع السير برسي كوكس بهذا الأمر وذكر لحكومته الأثر السيء الذي سيعتريه هذا التصريح على أهل البلاد وعلى فيصل نفسه . وبين أن استخدام طرق غير صريحة قد يؤدي إلى السيطرة الفعلية الكافية . وقد أظهر هذا الدهاء من جديد ، بأن السيد برسي كوكس ، على حد تعبير المس بيل « أستاذ ماهر في لعبة السياسة ، وأنها لثقافة أن تبصر إليه حين يلعبها ^(٢) » .

(١) من ذلك ماحدث للأمير عند زيارة بعض العشائر في لواء الديلم . وقد فصلت المس بيل هذا الحادث واعتمد عليها الريحاني . انظر ص ٥٠ من كتابه .

(٢) ورد هذا التعبير في إحدى رسائل المس بيل واقتبس عنها الدكتور آرلند ومما يدل على =

مقدمة التتويج وخطابته :

وأخيراً، وبعد أن أتيح للأمر أن ينتقل في أنحاء العراق، ويتعرف إلى بعض قبائل
 ويزور بعض مدنه، وبعد أن قويت الصحافة في الدعاية له، شعر الجميع بأن الوقت قد
 آن لتعيين اليوم الموعود، فاقتار الأمير نفسه اليوم الثاني عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٩
 هجرية (وهو ذكرى عيد الغدير الذي بويع فيه الإمام على بولاية العهد حسبما
 يعتقد الشيعة الإمامية) المصادف ٢٣ آب سنة ١٩٢١، موعداً للتتويج . وما كادت
 الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم تحل حتى وصل الأمير ساحة السراى الممتلئة
 بالوفود من أنحاء العراق^(١) والمكتظة بوجهاء العاصمة، ورجال السياسة والموظفين .
 وكانت الأعلام العربية بألوانها الأربعة الجذابة تزين الجدران وترفرف في الهواء الطلق،
 فصدحت الموسيقى، وفنش وحدة من الجيش البريطاني أعدت لهذه المناسبة، وبعد ذلك
 أخذ موقعه في كرسیه العالی، وجلس المفدوب السامی عن يمينه والقائد العام للجيش
 البريطاني عن شماله، وما كاد يستقر به المقام، حتى ناول المعتمد السامی سكرتير
 مجلس الوزراء بلاغاً تلاه على الجمهور المتلهف بصوت عال . وخلاصة ما جاء فيه :
 « إن مجلس الوزراء كان قد اقترح في ١١ تموز المناداة بالأمير فيصل ملكاً على
 العراق، على أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة
 بالقانون وبعد إجراء التصويت العام برغبة مني^(٢) استقرت نتيجة التصويت على
 أكثرية كلية ممثلة بـ ٩٦٪ من مجموع الناخبين على أن سمو الأمير فيصل نجل الملك
 حسين قد انتخب ملكاً على العراق، وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا قد
 اعترفت بجلالته ملكاً على العراق » ثم صاح ليحيى الملك ! وصدحت الموسيقى
 بالسلام الملكي البريطاني ليحرس الله الملك .

== الايغال في هذه السياسة محاولة بعض البريطانيين، الفاشلة في حمل الأمير فيصل على أن يقبل
 « إمارة العراق » (لعرش العراق)، على اعتبار أن الملكية قد تدل على تمام الاستقلال الذي لم يكن
 ليطلب للإنكليز، حتى وإن كان استقلالاً يستثله المعاهدة التي حوت نصوص الانتداب .

(١) عدا السليمانية والأنحاء الشمالية التي لم تكن السياسة البريطانية بشأنها قد استقرت بعد .

وبعد ذلك ألقى السيد محمود النقيب ، أكبر أنجال رئيس الوزراء ، دعاء موجزاً مناسباً ، وعندئذ قام جلالة الملك وألقى خطاباً بليغاً استهل به شكر العراق لمبايعته مبايعة حرة ، وبعد أن ذكر جهود أبيه في خدمة العرب ، حيا ذكرى أبطال الثورة العربية الذين ذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة ، ثم شكر بريطانيا التي أخذت تناصر العرب وضحت بأبنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم ، وشكر بعد ذلك الحكومة المؤقتة ، والمندوب السامي البريطاني .

ومن هنالك عرج بلباقة إلى ذكر حالة العراق السيئة ، وأشار إلى ما انتابه من حوادث وخطوب أدت إلى استحالته إلى أرض مقفرة ، رغماً عن وفرة الماء الذي يذهب في البحر هدرأً وقال بعد ذلك : « إذا كان الناس على دين ملوكهم فديني إنما هو تحقيق أمانى هذا الشعب ، وتشديد أركان دولته على المبادئ الدينية القويمة ، وتأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة والأخلاق الشريفة . وبعد ذلك أشار إلى حاجة البلاد إلى مساعدة « أمة تمد العراق بأموالها ورجالها » وأن بريطانيا هي أقرب الأمم للعرب ، وأكثرها غيراً على مصالحهم . ثم وعد في الإسراع بانتخاب المجلس التأسيسي الذي سيقع للبلاد دستوراً ، ويصدق على المعاهدة التي ستعقد بين العراق وبريطانيا . واختتم خطابه التاريخي هذا بقوله : « فالى الاتحاد والتضامن ، وإلى الروية والتبصر ، وإلى العلم والعمل أدعو أمتي ^(١) » .

وهكذا بدأت صفحة جديدة منذ ضحى اليوم الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٢١ في تاريخ العراق الحديث . صفحة كان يضعف ، ولا شك ، من جلالها ، وينقص من روعتها ، إحاطة الملك الهاشمي الكريم بالبريطانيين من يمينه وشماله . وكان هذا المنظر ، في ذاته ، يشير إشارة قوية إلى صعوبة المهمة التي انتدب إليها الملك العظيم ، الذي استطاع بحمكته ، وإخلاصه ، وجهده الدائم ،

(١) تجد نص هذا الخطاب منشوراً في كتب عديدة (منها الثورة العراقية للحسين ص ٢٦٣ . والقضية العراقية لمهدي البصير ص ٢٦٣ ، وغيرها) .

وشعوره القومي الصادق^(١) — على الرغم مما اعتوره أحياناً من نظرة واقعية أملت لها ظروف قائمة مما قد لا يستثير خيال المثاليين ، ولا يفتزع إعجابهم — أن يصل بسفينة البلاد إلى مرحلة ، لو تأتى للذين آل إليهم الزمام من بعده اتمام المسير ، لأوفينا الغاية التي من أجلها قامت الثورة العراقية ، ومن قبلها الثورة العربية الكبرى ، أو كدنا.

(١) تجد مثلاً على وطنيته وتحليلاً لشخصيته فيما كتبه الأستاذ مطاع الحصري عنه بعنوان « فيصل الكبير » وقد شرح سياسته القائمة على مبدأ « خذ وطالب » (انظر ص ٦ — ٢٢ من كتاب « صفحات من الماضي القريب » طبع دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٤٨) .

بدأ عهد الإنشاء

الصراع مع أجل السلطة :

لم يكن تقوية الملك فيصل إلا المرحلة الأولى من مراحل التطور السياسي في العراق الحديث ، وطبيعي أن يعقب تلك المرحلة مراحل عديدة أخرى ليتم البناء ، وتركز أركانه . ذلك لأن الملك لم يكن في هذا البناء الجديد إلا بمثابة السقف القائم على بناء واه لم تستقر بعد قواعده . والمشكلة الأساسية التي سيطرت على هذا العهد ، والعهود التي تلتها ، — بل ربما لا تزال إلى اليوم قائمة — هي الصراع بين فكرتين متعارضتين كل التعارض ، ومختلفتين أشد الاختلاف ؛ إذ بينما كان الجانب الوطني يريد أن يكون البناء الجديد في وجهه ومادته وفي ظاهره وباطنه ، عربياً ، كان الجانب البريطاني من جهة أخرى ، يريد أن يبقى البناء بريطانياً في باطنه وجوهره ، عربياً في ظاهره وعرضه . وكانت المعاهدات ، ما صدق منها وما لم يصدق ، تدور حول هذا المحور الأساسي . فقد كان العراقيون — ملوكاً وحكومات وشعباً — حريصين على انتزاع السلطة الحقيقية من أيدي البريطانيين ليمارسوا حكم البلاد بمحض مشيئتهم ، وكان البريطانيون بدورهم حريصين على الإمساك بزمام الأمور ، والاستئثار بالسلطة الحقيقية التي لا يريدون أن يتنازلوا عنها إلا بصورة تدريجية وبمراحل عديدة . وكانوا يتذرعون في سياستهم هذه بشتى المعاذير ، فحيناً بأوضاعهم الداخلية ، وحيناً بالوضع العالمي ، وأحياناً أخرى بعصبة الأمم التي جعلها نظام الانتداب طرفاً ثالثاً في العلاقات العراقية — البريطانية . وكانوا في كثير من الحالات يصرحون — على لسان ممثليهم في العراق ، أو سياستهم في لندن — بأن مصلحة العراق ذاته تتطلب التريث في طلب الانفرد بالسلطة نظراً لأحواله الداخلية « والظروف الخارجية » المحيطة به وقد وقفوا إلى إيهام فريق من سياسة العراق بأن مصلحة البلاد الحقيقية تتطلب عدم الانحياز في مطالبتهم الوطنية قبل أن تتم بعض المسائل الجوهرية ، ومنها مشكلة الموصل

والحدود العراقية التركية ، وكذلك حدود العراق مع الدول المجاورة الأخرى . وكثيرا ما ركنت السياسة الماكرة إلى تلك « الظروف » و « الأحوال » لتحقيق أهدافها البعيدة حينما تعجز عن تحقيق سياستها بالإغراء والإقناع . فإذا اشتد العراق في طلب الاستقلال التام ، هاجمته من الصحراء القبائل البدوية ، وإذا مانع في تصديق معاهدة جائرة هدد بضياح ولاية الموصل ، وإذا عارض مطلباً بريطانياً أساسياً ، قامت حركة انفصالية في الشمال أو فتنة داخلية في الجنوب — بل كثيراً ما هددت الصحافة البريطانية ، وانذر بعض أعضاء البرلمان البريطاني العراق في فترة التكوين هذه بالانسحاب ، وتركه بمفرده — وهو لم يزل يافعالاً يقوى على مقارعة الخطوب — ليواجه التيارات العنيفة المتلاطمة ومطامح الدول المجاورة التي لم تعترف بعد بالكيان الجديد .

ولسنا نقدر هنا أن نسهب في ذكر جميع الحوادث التي واكبت عهد التكوين هذا ، ولكن يحسن بنا أن نجمل أهمها إجمالاً .

فقد كان على الدولة الجديدة أولاً وقبل كل شيء أن تعالج المشكلات الرئيسية الآتية : —

١ — القيام بمطالبات الحكومة المصرية من تأسيسات حكومية ومصالح عامة تراعى فيها مقتضيات الحياة الحديثة .

٢ — العمل على إسباغ صفة شرعية للعهد الجديد بإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسى يضع للبلاد دستوراً ويحدد علاقة السلطات العامة ببعضها البعض .

٣ — تحديد العلاقة العراقية — البريطانية بمعاهدة ، هي بالنسبة لبريطانية بديلاً عن صك الانقذاب وبالنسبة للعراق وسيلة لتحديد العلاقة العراقية — البريطانية في الناحية الدولية ، وإعطائها شكلاً مستقراً .

٤ — حل مشكلة ولاية الموصل ، وثبتت حدود العراق ، وتنظيم علاقته بالدول المجاورة .

وسنعنى في محاضرتنا هذه بمبحث هذه المشاكل

الوزارة النقيبية الثانية :

وبعد أن تمت مراسم التتويج ، قدم السيد عبد الرحمن النقيب استقالته من الوزارة جرياً على العرف الدستوري المتبع في البلاد العراقية . ولكنه ، وقد طلب إليه ذلك ، أعاد تشكيلها من جديد بعد أن أضاف إليها بعض العناصر السكفة . ومن الملاحظ أن عودة النقيب إلى الحكم لم تكن بناء على رغبة الملك الذي كان يؤثر للرئاسة شخصاً آخر أكثر نشاطاً ، وأقرب للتجديد . ولكن المفدوب السامى كان يرى في وجود النقيب على رئاسة الحكومة ، خير ضامن للتوازن بين الوزارة والبلاط . ومن الجدير بالملاحظة أن سياسة دار الاعتماد كانت تهدف في هذه الفترة إلى مناصرة الوزارة خشية من تمكن نفوذ الملك إلى الحد الذي قد يصبح فيه ، بمؤازرة الشعب ، قوة يعسر على بريطانيا التغلب عليها ، فيتضيع عند ذلك المصالح البريطانية ، وتفشل السياسة التي من أجلها مهدلجىء الملك إلى العراق ، وارتقائه العرش . ومن الجدير بالذكر هو أن البلاط — في هذه الفترة خاصة — كان وثيق الصلة بالشعب وزعمائه ، فكان يدينهم منه ، ويستشيرهم عندما يحزب الأمر ، ويتخذ في تطرف المعارضين أحياناً وسيلة للمساومة والضغط على دار الاعتماد لاستخلاص حقوق البلاد استخلاصاً . وكان يلين حيناً آخر ، ويسلم بالأمر الواقع ، فيظهر بمظهر المستجيب لرغبات دار الاعتماد ، وهو في واقع الحال كان يوازن بين القوى ، ويحاول أن يستفيد من الظروف المناسبة إلى أقصى حدود الاستفادة ، على أن لا يصل الأمر إلى حد العقدة المستعصية التي تتحطم عندها الآمال . وعلى العموم فقد كان الملك في هذه الفترة المحور المحرك والقوة الدافعة الرئيسية . وبقى يجد حتى تمكن ، بعد كفاح استمر أكثر من أحد عشر عاماً ، من ادخال العراق إلى حظيرة عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، بعد عقد معاهدة الاستقلال التي سنبحث عنها في محاضرة قادمة . على أن العراق لم يبلغ تلك المرحلة إلا بعد جهاد طويل تعرض فيه لكثير من المتاعب والآلام ، وأصيب برجات عنيفة ، وخيبة آمال جديدة كما سنرى . وكانت سياسة الملك ، وغموض بعض جوانبها ، قد عرضته إلى اتهامات

عديدة . وقد عبر عن هذا المعنى « أمين الريحاني » تعبيراً لا يخلو من دقة قال :
 « أما الملك فيصل فقد أساء الناس فهم موقفه في تلك الأيام ، فلم ينصفه
 الانكليز ، ولا أنصفه العراقيون . قال الانكليز أصدقاؤه إنه انقلب عليهم بعد
 التوقيع ، وقال المتطرفون إنه يخدم مصالح الإنكليز ويعمل بأوامرهم . أما الحقيقة ،
 وإن بدا شيء منها هنا وهناك ، الحين بعد الحين ، فهي أصلاً وأساساً واحدة
 لا أنكليزية ولا وطنية ، بل فيصلية عراقية . وبكلمة أوضح كان فيصل واقفاً في
 تلك الأيام موقف الدفاع ، وكان همه الأول أن يحفظ العرش ، فيعزز بمركزه كملك
 العراق ، ليستطيع أن يعزز جانب العراق في المعاهدة » .

أهم أعمال الوزارة :

ولعل أهم ما قامت به الوزارة ، بالإضافة إلى تسيير الأمور الرتيبة التي تتطلبها
 الحكومة الحديثة ، جعلها المكانيات في دواوين الحكومة ، وفي الشؤون الرسمية
 عامة ، باللغة العربية اعتباراً من رأس سنة ١٩٢٢ المالية . وكانت قبل ذلك ،
 ومنذ بدأ الحكم المباشر ، تجري باللغة الانكليزية . كما أنها قامت بمساعدة الضباط
 العراقيين الموجودين خارج العراق ، في العودة إلى وطنهم بمنحهم الأموال اللازمة لذلك .

النشاط السياسي والأحزاب :

لقد بدأ النشاط السياسي والتكتلات الحزبية في هذه الفترة بشكل واضح .
 وقد كان فريق من العراقيين يرى ضرورة انشاء الأحزاب السياسية للتعبير عن ارادة
 الأمة بصورة حرة ، وتوحيد الجهود الوطنية حتى قبل تتويج الملك . وكانت هذه ، في
 الواقع ، إحدى المطالبات التي تقدم بها العراقيون إلى السلطات البريطانية أثناء الحكم
 المباشر . وكانت الحكومة في هذه الفترة ، كما كانت الحكومة المباشرة ، تماطل في
 إجابة هذا الطلب بزعم عدم وجود قانون خاص في هذا الشأن ، مع أن القوانين العثمانية
 الواجبة الرعاية في العراق تنظم هذه الشؤون على وجه يكفل للناس ممارسة حقوقهم

العامة . وما كاد التقويج يتم حتى اشتدت مطالب الجمهور لهذا الأمر ، وبدأت الاجتماعات تعقد ، والمداولات تنظم ، حتى تم أخيراً إنشاء ثلاثة أحزاب ، كان اثنان منهما يمثلان المعارضة ، وكان الحزب الثالث يؤيد حكومة النقيب ، ويميل إلى مصانعة دار الانتداب . أما الحزبان المعارضان فهما « حزب النهضة » الذي كان مقره في السكاظمية ، « والحزب الوطني » ومقره في بغداد . وأما الحزب الموالي للحكومة ، وهو « الحزب الحر العراقي » ، فقد أنشأه السيد محمود النقيب أكبر أنجال رئيس الوزراء ، وكان جميل صدقي الزهاوي الشاعر العراقي من أبرز أعضائه . وقد ألقى في اجتماعه الأول خطاباً مسهباً شرح فيه غاية الحزب ، ووضح مبادئه . وأهم ما في سياسة هذا الحزب سند الوزارة القائمة ودعوته للتفاهم مع البريطانيين ، وعقد المعاهدة التي أمثلتها دار الاعتماد على الوزارة القائمة مع تحويل بسيط^(١) .

أما الحزبان الآخران^(٢) ، فكانا يريان أن المعاهدة لم تكن إلا الانتداب المقيت الذي رفضه الشعب ، وكان إعلانه من أسباب ثورته التي كلفته ألوف الضحايا ، مصاغاً بشكل جديد . فاشتد في نقدها في صحافته ، وندد بالحكومة القائمة في اجتماعاته العديدة ، وبدأت الاحتجاجات تتوالى من كل جانب ، ونذر تجدد الثورة ، وأماراتها تتبدى في كل ناحية . فاضطر النقيب إلى تقديم استقالته في الرابع عشر من آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ نزولاً عند رغبة الملك ، وبناء على ضغط الرأي العام . وقد بلغ الأمر ذروته في الثالث والعشرين من الشهر بمناسبة الذكرى الأولى للتقويج ، إذ تمكن الحزب الوطني وحزب النهضة من تنظيم مظاهرة كبرى سارت في الشوارع

(١) وقد هجا معروف الرصافي هذا الحزب بقصيدة جاء فيها :

تالله ما أنت حر في مطالبة وإنما أنت للحكام معتم
وما سعت إلى حق لتدركه بل أنت للأمر في مسعاك ممثـل
قد احتملت من التأريخ لعنته لله درك ماذا أنت محتمـل

(٢) كان السيد خيرى العمري نائب المدعى العام قد نشر بحثاً مستفيضاً عن الأحزاب السياسية في تأريخ العراق الحديث ، في جريدة الأخبار في الأعداد ٣٨٧٠ - ٣٨٧٩ بتاريخ ١٠ أكتوبر إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

حتى بلغت البلاط ، وألقيت هناك الخطب الحماسية التي تعلن عدم موافقة العراقيين على المعاهدة ، وتندد بالسلطات البريطانية المستحوذة على الشؤون العامة ، وتطالب بتكوين حكومة وطنية لا تركز إلى أوامر دار الانتداب . وفي هذه الفترة جاء السير (برسي كوكس) ومعه فريق من كبار الشخصيات البريطانية إلى البلاط لزيارة الملك والتبريك له ، وسمع أثناء مروره النقد القارس ، مما اعتبره اهانة شخصية موجهة إليه وإلى حكومته ، وعندما رجع المندوب السامي إلى مقره أرسل في اليوم الثاني مذكرة شديدة الهمجة ، وطلب إقالة كبير الأمناء من منصبه « إذا كان هو المسئول عما حدث » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد انتهز كوكس فرصة مرض الملك ، وعزم على الركون إلى القمع والإرهاب قبل أن يتطور الأمر إلى ثورة جديدة .

فأغلق الحزب بين الوطنيين ، وصادر الجريدين الناطقتين باسميهما ، وألقي القبض على محرريهما ، وأمر باعتقال سبعة من الزعماء نفاهم إلى جزيرة (هنجام) في الخليج . وأشار على السيد محمد الصدر والشيخ الخالصي بترك العراق ، ومنع الاجتماعات العامة أيا كان نوعها ، ووجه طائرات القوة الجوية البريطانية لتهديد القبائل بالنجف وتشتيت تجمعاتها ، واستطاع بهذه السياسة الصارمة العنيفة أن يقضى على التوثب والمعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية وأوجد بذلك نوعاً من الاستقرار المبنى على الخوف والرجاء .

وكان الملك ، في هذه الفترة ، مريضاً ، ويشكو من « الزائدة الدودية » . وبينما كان بين أيدي الأطباء والجراحين ، تقدم إليه السير برسي كوكس طالباً أن يوقع على الأمر الصادر بالقاء القبض على الزعماء العراقيين ونفيهم ، فلم يجبه إلى مطلبه ، ولما ألح عليه في الطلب أجابه بهدوء ووقار « بعد دقائق قليلة أكون بين أيدي هؤلاء الأطباء ، وقد لا أعود من غيوتي إلى الحياة فهل تطلب مني يا سير برسي أن يكون هذا الأمر آخر أعمالي في هذه الدنيا ؟ وهل تنتظر مني أن أنفي هؤلاء الناس ، أهل البلاد

من بلادهم قبل موتى ؟ لا والله إنه غير ممكن ، غير ممكن^(١) . وعلى كل فقد اتخذ السير برسي كوكس من مرض الملك ، وسقوط الوزارة ، وسيلة لأن يتولى الأمور بنفسه بحجة أنه مسئول عن أمن العراق وسلامته ، وملزم باتخاذ ما يراه مناسباً لتحقيق الأمن والطمأنينة فيه .

الوزارة النقيببة الثالثة والمعاهدة العراقية البريطانية الأولى :

لقد أصر المندوب السامي على عودة النقيب إلى الحكم من جديد ليتم مهمته في التوقيع على المعاهدة العراقية — البريطانية الأولى . وفي اليوم العاشر من تشرين الأول (أكتوبر ١٩٢٢) ، أى بعد بضعة أيام من تأليف الوزارة ، صادقت الوزارة على المعاهدة ، بشكلها الأخير ، وقد وضعت قيداً احترازياً مهماً ، وهو أن تنال المعاهدة ثقة المجلس التأسيسي المنتظر . وبعد ذلك نشرت المعاهدة على الشعب العراقي في الثالث والعشرين من الشهر ذاته . وبدأت الصحافة تهاجمها بحذر وأناة ، وكانت الصحف المعارضة قد عطلت من قبل كما أسلفنا .

وقد يكون من المفيد أن نتبسط في بحث هذه المعاهدة لأنها وضعت الأسس التي بنيت عليها العلاقة العراقية البريطانية ، كما أنها حوت جميع مبادئ الانتداب الذي كان الشعب العراقي يمتقه أشد الممت . وقبل ذلك يحسن بنا أن نشير بأن لهذه المعاهدة أربع اتفاقيات أخرى لها ما للمعاهدة من حكم ونفوذ . وأشارت المادة الثانية من المعاهدة وبعض المواد الأخرى إلى تلك الاتفاقيات . ولعل أغرب مواد المعاهدة ما جاء في المادة الثالثة منها ، التي تنص : « يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً يعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنظيم هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة » . فالقانون الأساسي العراقي والحالة هذه ، لن يكون نتاج إرادة الشعب الحرة المطلقة ، بل هو نتيجة معاهدة

(١) انظر ص ٧٩ من كتاب الريحاني . وتجدر في ص (٨٤) تفصيلاً عن سياسة فيصل في هذا العهد .

حددت مداه ، واشترطت أن لا يحتوى على ما يخالفها . ثم إنه فرع من أصل المعاهدة ، بل وكأن الفضل فيه لبريطانيا التي اشترطت على ملك العراق وضع دستور للبلاد . وفي هذا الوضع الغريب مخالفة لحقائق التاريخ ، إذ مر بنا البحث أن تقويج الملك فيصل وقع حسب صيغة قرار مجلس الوزراء ، وإن الاستفتاء جرى حسب ذلك القرار الذي كان ينص بصراحة « على أن تكون حكومة سموه ديمقراطية دستورية » . هذا بالإضافة إلى أن النص على أن الدستور العراقي الذي يوشك أن ينبثق ، يجب أن لا يحتوى من المبادئ ما يخالف نصوص المعاهدة ، قلب للمنطق السليم ، ومناهضة لطبيعة الأشياء . وكان الوضع الطبيعي والمعقول هو وضع دستور للبلاد أولاً ، وتكوين حكومة شرعية ، تقوم هي بمقد تلك المعاهدة ليكون لها النفوذ اللازم الصحيح . ولكن الطرق المتتوية التي تتبعها السياسة الماكرة هي التي أدت بأن يكون الوضع على هذا الشكل . أما المادة الرابعة من المعاهدة فقد فرضت على ملك العراق استشارة الحكومة البريطانية في جميع الشؤون المهمة التي تمس بمصالح بريطانيا الدولية والمالية ، وفي كل ما يؤدي إلى سياسة مالية وتقنية سليمة .

وقد تعهدت بريطانيا في المادة السادسة بأن تسعى لإدخال العراق عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن ، وقد تم هذا فعلاً — بعد صراع عنيف كما سنرى . أما المادة الثانية عشرة ، فقد جاء فيها : « لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير والتدخل فيها ، أو للتحيز لمبشر ما على غيره .. الخ » وهذه المادة تريفاً بمقدار اهتمام بريطانيا في بحماية المبشرين وربما كان هذا النص لتطمين رغبات بعض حلفائها على أن التبشير في العراق قد أثبت فشله بحيث انصرفت عنه معظم البعثات الدينية من تلقاء نفسها ، إلى حيث تجد بيئات أخرى أكثر صلاحاً لدعواتها . هذا وإن تكن بعض البعثات التبشيرية سلكت — في العراق وغيره من الأقطار العربية — سبلاً أعمق في تحقيق بعض غاياتها .

وقد نصت المادة الخامسة عشرة ، على لزوم عقد اتفاقيات خاصة على تسوية العلاقات المالية بين الطرفين . وفي الواقع فإن المعاهدة كانت تتكون من نصوص المعاهدة نفسها ، وبروتوكول خاص في تحديد مدتها وأربع اتفاقيات تتعلق بالشؤون المالية والعسكرية والقضائية والموظفين البريطانيين . وكانت تلك الاتفاقيات — وخاصة الاتفاقية المالية — قد أثقلت كاهل العراق بتبعات جسام ، ومسئوليات كبيرة ، لم يكن من الانصاف لو أن بريطانيا أرادت في الحقيقة تمكينه من السير قدماً ، أن تفرضها عليه .

المجلس التأسيسي :

كان أمر انتخاب مجلس تأسيسي ضرورة لا بد منها لوضع دستور البلاد ، ولتصديق المعاهدة التي علق مجلس الوزراء أمر نفاذها على تصديقه . وكان الملك فيصل قد أعلن في خطاب تتويجه هذا الأمر صراحة كما مر بنا من قبل . ولكن مدة طويلة مرت قبل أن يتم الانتخاب . وحدثت حوادث جسيمة وملايسات عديدة ، وتولى الحكم عدد من الوزارات ، فقد اضطر النقيب على الاستقالة ، واعتزال السياسة ليفسح لوزير داخلية السيد عبد الحسن السعدون « الذي كان أكثر حيوية ، وأقوى شخصية ور بما اشد رغبة في التعاون مع البريطانيين » ، لأن يتولى هذه المهمة الشاقة التي تطلبت الركون إلى كثير من أعمال العنف لمقاومة الحركات الواسعة ، والدعوات القوية في مقاطعة الانتخابات ومعارضة المعاهدة ، على أن السعدون نفسه قد وجد نفسه مضطراً على الاستقالة قبل أن يجتمع المجلس التأسيسي في ربيع سنة ١٩٢٤ .

اجتماع المجلس التأسيسي :

صدرت الإرادة الملكية في الثاني والعشرين من آذار (مارت) سنة ١٩٢٤ ، بدعوة المجلس التأسيسي الذي اجتمع في جلسته الأولى في السابع والعشرين من الشهر ذاته . فألقى الملك خطاب العرش الذي جاء فيه :

« إن الأمة قد انتدبتكم أيها النواب إلى النظر في أمور جوهرية هي الأسس المتينة التي يشاد عليها نظام بنيانها واستقلالها :

(١) البت في المعاهدة البريطانية . (٢) سن الدستور العراقي .

(٣) سن قانون المجلس النيابي . »

وهنا يحسن بنا أن نقف هنيهة لنرى كيف جاز أن يكون النظر في المعاهدة العراقية البريطانية أول مواد المجلس التأسيسي ، بينما كان المعقول أن يكون النظر في الدستور مقدماً على كل ما سواه . لكن البريطانيين قد شعروا بأن المجلس التأسيسي في حالة اجتماعه قد يصادق على القانون الأساسي ، ولكنه لا يقر المعاهدة . ولذلك اتخذوا من تقديم النظر في المعاهدة على وضع الدستور ، وسيلة للضغط على أعضاء المجلس حتى يتيقنوا بأن لا دستور بلا معاهدة . وبعبارة أخرى حتى يدركوا بأن النظام الدستوري ، والحياة النيابية في العراق معلقة على تصديق المعاهدة . هذا بالإضافة إلى ما أسلفنا الإشارة إليه من رغبتهم في جعل المعاهدة أصلاً ، والدستور فرعاً تابعاً لها وخاضعاً لأحكامها . والفريب أن أعضاء المجلس التأسيسي ، رغم شدة انتباههم وعظيم حذرهم ، لم يعيروا هذه القضية اهتماماً كبيراً ، ولم يشتدوا في طلب تقديم النظر في الدستور على المعاهدة . ولعل علة ذلك يرجع إلى اهتمامهم في الدرجة الأولى بمصير الموصل ، وكان وضع ولاية الموصل كالسيف الملول على رؤوس الوطنيين . وقد أعلن ممثلو بريطانيا إلى العراقيين كافة بأن مصير تلك الولاية منوط بتصديقهم على المعاهدة . وكان بعض أعضاء المجلس التأسيسي قد طالب بلزوم تأخير النظر في المعاهدة إلى حين الفراغ من تقرير مصير الموصل نهائياً . ولكن ذلك الطلب رفض وأمرت الحكومة القائمة حينذاك على السير في تصديق المعاهدة قبل النظر في أي أمر آخر . وعلى كل حال فقد أبلى مندوبو الأمة^(١) بلاء حسناً في الدفاع عن حقوق الشعب ، وتنفيذ نصوص المعاهدة وتوضيح ما فرضته ملاحقتها

(١) خاصة رئيس اللجنة يس الهاشمي ، ومقررها محمد زكي الحامى ، انظر خاصة ص ٢٥٢ وما بعدها من مذاكرات المجلس التأسيسي .

من تبعات جسام لا مبرر لها ، ولم يتم تصديقها ، على الرغم من الوعد والوعيد ، والضغط والإنذارات ، إلا في منتصف ليل اليوم العاشر من حزيران (يونية) سنة ١٩٢٤ ، وذلك بعد أن عقد المجلس التأسيسي أربعاً وعشرين جلسة ، وكان عدد المصوتين بجانبها سبعاً وثلاثين ، والمخالفين أربعاً وعشرين والممتنعين عن التصويت ثمانية ، والغائبين عن المجلس واحداً وثلاثين ، على أن الذين وافقوا على التقرير الحكومي الموصى بالمصادقة اعترفوا بوجود كثير من المواد الثقيلة التي لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف . ولكنهم كانوا ، على حد تعبيرهم « يعتمدون ويشقون بشرف حكومة بريطانية ، وببالة القصد البريطاني ، واعتماد العراق وثقته هذه جعلته أن يقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من فخامة المندوب السامي بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، وهي أنها بعد تصديق المعاهدة ستمعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عند الشعب البريطاني النبيل » ، كما أنهم جعلوا الموافقة مقرونة . هذا الشرط المهم « وتصبح هذه المعاهدة وانفاقياتها لا حكم لها ما لم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق بولاية الموصل بأجمعها » . على أن الجهات البريطانية المسؤولة لم تعتبر نفسها مقيدة بهذا الشرط^(١) ، وإن وفيت به لأسباب أخرى ، كما سنرى في الحاضرة القادمة . وأما تعديل المعاهدة « بالسرعة » وحب « السخاء والعطف » فسنرى كم من السنوات مضت ، وكم من الأزمات حدثت ، وكم من الوزارات استقالت بعد أن ارتطمت بصخرة المعاهدة الجائرة ، حتى تم ذلك ؟ ولعل من المفيد أن نقبس الفقرات التالية التي تصور ما جرى في أثناء مناقشة المعاهدة في المجلس التأسيسي أحسن تصوير ، من مؤلف بريطاني هو المستر أرنست مين^(٢) إذ يقول :

« بعد أن انتخب المجلس التأسيسي حسب الأصول اجتمع في ربيع سنة ١٩٢٤ ، وسرعان ما ظهرت الخلافات الحادة بين وجهة بريطانيا ووجهة نظر الوطنيين . وقد

(١) وهذا واضح من خطاب المستر امري وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم .

(٢) انظر ص (٨٥) من كتاب « العراق من الاستقلال إلى الانتداب » تأليف « E. main »

مرت بضعة^(١) أشهر والنقاش الحاد حول المعاهدة مستمر . وكان الوطنيون يعارضون النصوص المقترحة التي جعلت السيطرة على الجيش العراقي للضباط البريطانيين ، كما عارضوا بشدة سيطرة الموظفين البريطانيين على الشؤون الإدارية ، واستكثروا على الأخص نسب الرواتب العالية التي كانت تدفع لهم . وقاوموا السلطات التي منحتها المعاهدة للمندوب السامي ، كما جادلوا بأن الملحق المالي للمعاهدة قد حمل العراق أعباء لا قبل له بها . . . ولم يكن الملك قادراً على حمل المجلس على تصديق المعاهدة والتسليم بمطالب البريطانيين ، مما اضطر بريطانيا أخيراً إلى الركون للقوة . فأصدر المندوب السامي إنذاراً قال فيه : ما لم تكن المعاهدة قد صدقت قبل نهاية اليوم العاشر من حزيران سنة ١٩٢٤ فإنها ستعتبر مرفوضة ، وعندئذ ستقدم بريطانيا في الحال إلى عصبة الأمم طالبة الموافقة على صك الانتداب بصيغته الأصلية . وانقضى نهار اليوم العاشر ولم يقرر المجلس شيئاً . . . وحجى بالنواب ليلاً وأمروا على التصويت على المعاهدة وملاحقها حوالى الساعة الحادية عشرة في مساء ذلك اليوم .

وعلاوة على التهديد بعرض قضية الانتداب على عصبة الأمم ، فقد هدد المندوب السامي بمحل المجلس التأسيسي إذا رفض المصادقة على المعاهدة . وكتب بذلك مذكرة قدمها إلى الملك ولكنه لم يوقعها^(٢) . وعلى كل حال فقد صدقت المعاهدة تحت هذا الضغط الداخلى والخارجى الشديد ، وانتهت بتصديقها المرحلة الأولى من مراحل العلاقات العراقية البريطانية ، ومن الحق علينا قبل أن نترك هذا الموضوع أن نسجل بإعجاب ، الجرأة التي أبدتها كثير من أعضاء المجلس التأسيسي من سكان المدن أو رؤساء القبائل ، والحرية التي سادت الجوف في معظم جلساته ، والحياد الذي أبداه رئيس المجلس مما يدل على قابليات برلمانية ممتازة ، واستعداد للحياة النيابية يبشر بمستقبل زاهر . وقد كان المرجو أن تطرد تلك القابليات وتنمو مع الزمن ، ولكن سير الأحداث في القطر الناشئ خيمت الآمال ، ولم يأت للشعب أن يمارس حقوقه على الوجه الأكمل ، لأسباب عديدة قد يخرجنا الخوض فيها عن نطاق دراستنا الجملة هذه .

(١) في النص الإنكليزي تسعة أشهر والحقيقة حوالى أربعة أشهر .

(٢) انظر الصفحة (٤٠٢) من كتاب آرلند .

الصراع من أجل الموصل ونفطها

وزارة الهاشمي :

ما كاد المجلس التأسيسي يفرغ من المعاهدة العراقية البريطانية ، والقانون الأساسي العراقي ، وتشريع قانون انتخاب النواب ، حتى شعرت وزارة العسكرية بأنها قد أنهت مهمتها ، فقدمت استقالتها إلى الملك في ٢ آب (أغسطس) . وكانت نية الملك قد اتجهت إلى اسناد الوزارة إلى رئيس المعارضة الهاشمي ؛ على أن يؤلف « حكومة قومية » ، تضم أكتفا العناصر دون التقييد بالحزبية الضيقة . وقد تألفت الوزارة فعلاً على هذا الأساس ، فضمت أربعة وزراء جدد ، واثنين من أبرز القداماء ؛ هما السعدون رئيس الوزراء الأسبق ، ورئيس المجلس التأسيسي وقد انيطت به وزارة الداخلية ، وساسون حسيقل المالى اليهودى المعروف ، والذي شغل وزارة المسالية عدة مرات فى الوزارات السابقة ، وقد أصبح من جديد وزيراً للمالية .

وكانت مهمة هذه الوزارة الأساسية الدفاع عن حقوق العراق فى احتفاظه بولاية الموصل ، وحل الخلافات المتعلقة بشأنها بصورة نهائية . ولقد حاولت الوزارة القيام بأعمال أخرى عديدة لم يكتب لها فيها النجاح التام ؛ فرغبت فى التخلص من بعض الموظفين البريطانيين بتقصير آجال استخدامهم فى العراق فلم تفلح ، وسعت فى تخفيف مسئوليات العراق للمالية فى الانفاق على المهاجرين الأشوريين فلم توفق ، إذ ألحت دار الاعتماد ، على إضافة مبالغ جديدة تنفق على هؤلاء الضيوف الثقلاء الذين صاروا مصدر قلق ، بل عنصر خطر على العراق ، كما سنرى . ولعل من أبرز أعمال الوزارة إنشاء وزارة للخارجية لىتم المظهر الشكلى لحكومة العراق ، على أنه تقرر أن يتولاها رئيس الوزارة إضافة لوظيفته . وقد وقعت بعض الاضطرابات فى الشمال خاصة ، فوفقت الحكومة للقضاء عليها بسرعة بمعونة السلاح الجوى البريطانى .

وقد نشرت الوزارة قانون الانتخابات ، وقامت ببعض الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء انتخابات عامة لأول مجلس نيابي في العراق . على أن الانتخابات لم تتم إلا في صيف سنة ١٩٢٥ ، ولم يجتمع المجلس النيابي إلا بعد سقوط هذه الوزارة^(١) . على أن العاملين الأساسيين اللذين قامت بهما الوزارة هما تثبيت حق العراق بالموصل ، ومنح امتياز النفط إلى شركة النفط التركية . ونظراً لأهمية هذين المطالبين يكون من المفيد أن نبحث فيهما بشيء من الإفاضة .

قضية الموصل (الحدود العراقية التركية) :

من المعلوم أن ولاية الموصل كانت داخلية في منطقة A التي كانت تابعة للنفوذ الفرنسي ، حسب الاتفاقيات السرية التي كانت قد عقدت بين إنكلترا وفرنسا . ولكن فرنسا تنازلت عن الموصل لحليفها بريطانيا منذ سنة ١٩١٩ ، وتم هذا التنازل بشكله النهائي في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠ . أما الحكومة التركية فقد بقيت تطالب بولاية الموصل ، وتعتبرها جزءاً من الجمهورية التركية التي ورثت الإمبراطورية العثمانية ، على الرغم مما جاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، التي نصت على إحالة الخلاف حول الحدود العراقية التركية ، وعائدية ولاية الموصل إلى عصبة الأمم ، إذا عجزت الحكومتان التركية والبريطانية عن إيجاد حل ودي بينهما خلال تسعة شهور من تاريخ إبرام تلك المعاهدة^(٢) . ولكن تركيا لم تكن عضواً في عصبة الأمم حين ذاك ، وكانت إنكلترا من أبرز أعضاء العصبة ، وتأمل أن تنال تأييد بقية الأعضاء فيما يعرض عليها من القضايا . وبعد أن عجزت الحكومتان المذكورتان عن إيجاد الحل المأمول ، رغماً من

(١) وكانت الخلافات حول الانتخابات النيابية ، ولمن تكون الأكرية ، واختلاف وجهات النظر بين رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية من أهم أسباب الاستقالة . وقد أعقب هذه الوزارة السعدون الذي ألف وزارته الثانية وعقد أول مجلس نيابي في العراق في عهدها .

(٢) انظر تفصيل وجهات النظر الإنكليزية والتركية حول الموصل في صفحة ١٤٣ من كتاب « فوستر » .

المفاوضات الطويلة — تولت العصبة المهمة فقررت في ٣٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٤ تعيين لجنة دولية مؤلفة من شخص مجرى ، وآخر سويدي ، وثالث بلجيكي ، يساعدهم عدد من الخبراء والسكرتيرين والكتاب ، وذلك لدرس هذه المشكلة درساً تاماً من جميع وجوهها ، وتقديم التوصيات إلى العصبة حتى تستطيع أن تصدر قرارها على ضوء تلك التوصية .

وقد وصلت اللجنة بغداد في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٥ ، وبعد أن زارت البلاط الملكي ، أقيمت لها حفلة تكريمية في البلاط في إحدى الليالي ، حضرها جمع غفير من شخصيات العراق ، وعدد من كبار البريطانيين . وتبادلت البعثة الرأي مع عدد لا يستهان به من الحضور ، وفي السادس والعشرين من هذا الشهر سافرت إلى الموصل يصحبها أحد الوزراء العراقيين . وبقيت شهرين في تنقل مستمر في مختلف أنحاء المنطقة المتنازع عليها . وكانت تتحدث مع جميع من تقابلهم من السكان ، وتستوضح عن آرائهم . وكانت تجري الاستيضاحات أحياناً بصورة سرية حتى يستطيع الأشخاص الإعراب بصراحة تامة . وقد لاحظت البعثة أنه على الرغم من ذلك فقد كان قسم كبير منهم لا يودون الإفصاح بصراحة عن آرائهم ، ولذلك كانت تشك في صدق الأجوبة التي تلقاها من بعض الأشخاص . ورأت البعثة أن خوف أولئك الأشخاص من التعرض إلى الانتقام فيما بعد ، من قبل هذا الفريق أو ذاك ، كان السبب الذي يصرفهم عن إبداء آرائهم في صراحة تامة . كما لاحظت أن سكان تلك المناطق من المسيحيين كانوا على العموم ، يميلون إلى الجانب العراقي بشرط دوام الانتداب البريطاني عليه . وبعد أن أتمت اللجنة دراستها واستقصاءاتها في كافة الوجوه كتبت تقريراً مفصلاً .

١ — إن خط بروكسل — أي الخط الذي قرره لجنة فنية في بروكسل — صالح لتحديد المنطقة . والخط المقترح من قبل بريطانيا أيضاً لا يقل صلاحية عن ذلك .

٢ — عنصرياً سكان المنطقة هم من الأكراد ، والعرب أو المسيحيين ، من مذاهب مختلفة ، والأثراك ، واليزيدية ، واليهود ، حسب التسلسل المذكور . وأن الأكراد

والعرب هما العنصران اللذان كانا يسكنان بكتل متماسكة واسعة في هذه المنطقة .

٣ - تاريخياً : إن المنطقة المتنازع عليها كانت تحت السيطرة التركية منذ قرون ،
ولسكنها كانت تحكم منذ أمد بعيد من قبل « باشوات بغداد » . ولكن يجب أن
يعترف بأن ماردن وجزيرة ابن عمر وديار بكر كانت ، هي الأخرى ، تحكم من
بغداد وقد أصبحت تحت الحكم التركي الآن .

٤ - اقتصادياً : إن الاعتبارات الاقتصادية تدعو لضم المنطقة إلى العراق ، ومع
ذلك فإن المنطقة الجبلية شمال خط بروكسل يمكن فصلها دون أقل تأثير .

٥ - سياسياً : إن المنطقة تركية إلى أن تتنازل تركية عنها ، وليس للعراق حق
بسبب الفتح ، أو بحكم القانون . وإنما له حق أدبي فحسب ، فله أن يجادل بأنه مادام
قد تكونت دولة في العراق فيجب أن تكون مناطقها من الشمول بحيث تستطيع
أن تتطور وتنمو نمواً طبيعياً ، وهذا لا يتأتى دون ضم ولاية الموصل إليه .

النتيجة النهائية : لمصلحة سكان المنطقة يجب أن لا تقسم بين الطرفين . فعلى
هذا الأساس ، وبعد أن أخذت اللجنة بنظر الاعتبار جميع الحقائق السابقة التي
ثبتت لديها ، وخاصة الاعتبار الاقتصادي ، والجغرافي ، فإنها توحى بضم المنطقة
الواقعة جنوب خط بروكسل بكليتها إلى العراق ، على أن يلاحظ الشرطان التاليان :
(١) أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً .

(٢) أن تراعى مصالح الأكراد في الشؤون الإدارية ، وعلى أن تكون
لغة التقاضي والتعليم في المدارس اللغة الكردية ، التي يجب أن تعتبر اللغة الرسمية هناك .
وإلا فقد يكون أكثر نفعاً أن تبقى المنطقة تحت السيادة التركية ، وذلك لاستقرار
تركية الداخل ، ولتركزها في السياسة الخارجية ، الذي هو أكثر ثباتاً من
مركز العراق .

وفي ١٦ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٢٥ قرر مجلس العصبة بأن تعيين الحدود بين
تركية والعراق يكون نافذاً على شرط أن يتخذ بالإجماع باستثناء الطرفين المتنازعين .

ولقد اتخذ المجلس هذا القرار بعد أن استشار محكمة العدل الدولية . وأضاف الرئيس عند إعلانه : « بأن القرار الذي اتخذ الآن قد أصبح قرار المجلس بحكم المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وأنه باسمه وباسم زملائه يطلب من الطرفين أن يعودوا إلى علاقات ودية ليقضيا على حالة القلق المزعجة القائمة بينهما وأنهما بذلك يقويان أسس السلام الذي هو هدف عصبة الأمم الرئيسي » ^(١) .

وعلى الرغم مما احتوى عليه قرار عصبة الأمم من غموض ، واقترب به من قيود شديدة فقد قوبل بترحاب شديد من قبل الإنكليز ، ورضاً ، على اعتباره أهون الشرين ، من قبل العراقيين ، ولكنه لقي معارضة عنيفة في الصحافة التركية . وبقيت الحكومة التركية غير معترفة به إلى أن تمت التسوية النهائية بين العراق وإنكلترا من جهة ، وتركيا من جهة أخرى ، كما سنرى بعد قليل . ومن الملاحظ أن مقررات البعثة لم تخل من بعض الأخطاء الظاهرة ^(٢) وبعض التحيز لانكلترا على ضرر العراق .

وفي الحقيقة فإن عصبة الأمم فرضت على العراق أن يقبل بانقذاب بريطانيا عليه لمدة خمس وعشرين سنة ، مع أن بريطانيا رضيت حسب البروتوكول الملاحق للمعاهدة الأولى بأن تجعل تلك المدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ عقد معاهدة الصلح مع تركيا . ولم تكلف بريطانيا بالشروط السابقة ، بل إنها اشترطت لاحتفاظ العراق بولاية الموصل شرطاً ثقيلاً آخر ، وهو موافقة الحكومة العراقية على منح امتياز استخراج النفط إلى شركة بريطانية . وقد استعملت دار الانقذاب كل وسائل الضغط لنصرة الشركة البريطانية لحصولها على الامتياز بالشروط التي أملتها مع تحوير بسيط كما سنرى . ولا شك أن بريطانيا قد اتخذت من قضية الموصل وسيلة قوية مجدية لتهديد العراق والضغط عليه ، وتحقيق مآربها على الصورة التي كانت

(١) انظر صفحة ١٣٠ من كتاب فوستر المشار إليه قبلاً .

(٢) من ذلك الزعم بأن العراق ليس له حق سياسي أو قانوني في الولاية مع أنها جزء لا يتجزأ منه ومصيرها مقرون بمصير العراق منذ أقدم الأزمان .

ترومها . فعلى العراق أن يقبل المعاهدة الأولى ، والانفاقيات الملحقة بها ، على الرغم مما حوت من أصفاد ، وأوجبت عليه من تبعات جسام ، وإلا ضاعت الموصل ؛ وعليه أن يرضى الآن بتحديد أمد المعاهدة التي لم يمض على تصديقها إلا بضعة شهور ، والتي اتفق المؤيدون والمعارضون على حد سواء على قسوة أحكامها ، وعدم تحقيقها لمطالب العراقيين . والتي ما كان من الممكن تصديقها — ولو على الشكل الغريب الذي أسلفنا وصفه — لولا قصر مدتها . أما الآن فيطلب من العراق أن يوافق على تمديد المعاهدة وملاحقتها ، وجعلها خمساً وعشرين سنة ، بدلا من أربع سنوات . ثم على العراق بعد ذلك أن يمنح امتياز النفط الذي يجري أنهاراً غزيرة تحت تربته^(١) إلى شركة إنكليزية وإلا فقد النفط ، وفقد الأرض التي تزخر بالذهب الأسود .

ومهما يكن من أمر ، ومهما تكن جسامة التضحيات ، وعظم الثمن الذي قدمه العراق في سبيل الاحتفاظ بحقه ، وبلوغ غايته ، فقد كان يشعر بالغبطة بفوزه النهائي بالاحتفاظ بالموصل ؛ لا اغزارة نفطها ، ووفرة خيراتها فحسب ، بل ، وقبل ذلك ، لاعتبارات قومية وتاريخية وعسكرية ، ولأن تلك الولاية بمثابة الرأس لجسم العراق ، ولا حياة لجسم بلا رأس ، على حد تعبير كثير من أعضاء المجلس التأسيسي العراقي ، الذين لم ينسوا قط مشكلة الموصل أثناء مناقشتهم للمعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، أو أثناء وضعهم الدستور العراقي .

وكان للملك ، وحكومته والهيئات الوطنية ، والمعاهد الثقافية ، والمدارس خاصة شأن عظيم في توجيه الأنظار إلى أهمية الموصل ، واحباط الدعاية التركية العنيفة

(١) كتب قس بريطاني أقام في العراق وسوريا مدة طويلة كراساً عنوانه « العراق مفتاح المستقبل » ونشره سنة ١٩١٧ وتنبأ فيه بأهمية العراق من الوجوه العسكرية والاقتصادية للدفاع عن الامبراطورية . وأشار فيه كيف أن العراق سيصبح من جديد جنة عدن . وذكر شيئاً عن رحلته من الموصل إلى بغداد في (السكك) وكيف رأى النفط يتدفق في (العيارة) إلى أن قال : « تحت أرض ما بين النهرين أنهار عديدة تجري بالنفط الثمين ، وتجده هنا وهناك يظهر على سطح الأرض » .

التي كانت تجد بيئات صالحة بين المحافظين ، والمنديفين ، وبقايا الأتراك والمتركين ، بحجة وحدة العقيدة وتفضيل الأتراك المسلمين على الانكليز المسيحيين . كما كان لبعض المؤسسات القومية في الموصل ذاتها شأن يذكر في القضاء على أفكار بعض الأسر المحافظة المتقدمة ، التي كانت لها روابط وثيقة مع الأتراك . وكان الأتراك يعدونهم ويمنونهم ، ويسعون إلى جذبهم بشتى المغريات . ولا شك في أن ضم الموصل إلى العراق حادث خطير في تاريخ الدولة الناشئة ، « وسرى بسببه شعور طيب وانسراح شامل بين أفراد الشعب العراقي ، أملا منهم أن يكون رد فعل استقرار قضية الحدود مؤدياً إلى فتح باب للرخاء الذي تصبو إليه البلاد » (١) .

تسوية الخلاف بين العراق وتركيا :

بقيت الجمهورية التركية ردحا من الزمن مقبلة بقرار عصبة الأمم حول الموصل ، وغير مترحة بالحدود العراقية التركية . وقامت بحركات فعلية غير نظامية عدة مرات عكرت الأمن في تلك الربوع (٢) . ولكن سرعان ما أدرك الأتراك عدم جدوى تلك السياسة ، فاستغل السفير البريطاني في أنقرة هذا الوضع ، ومهد لعقد معاهدة ثلاثية بين العراق وانكلترا وتركيا . وقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ٥ حزيران (يونيه) ، وهي تتكون من ثلاثة فصول ؛ بحث الفصل الأول عن الحدود ، وهي الحدود التي عرفت بخط بروكسل مع تحوير بسيط تطلب أن تتنازل فيه العراق عن طريق ، وبضعة أميال مربعة من الأرض . وتكونت لجنة مشتركة لتطبق تلك الحدود على الأرض فعلا . أما الفصل الثاني فبحث عن حسن الجوار ، ولزوم القضاء على أعمال الشقاوة على الحدود ، والتعاون الجدي في سبيل ذلك ، للقضاء على النهب

(١) هذا هو قول السير هنري دويس المندوب السامي البريطاني في العراق حينذاك انظر ص ٩٦ من كتاب تكوين الحكم الوطني في العراق مذكرون خطيرتان للسير برسي كوكس ، والسير هنري دويس ترجمة بشير فرجو .

(٢) وقد كادت الوزارة الانكليزية التي جاءت إلى الحكم بعد الانتخابات أن تتركز لضغط الأتراك ، وتستجيب لطلباتهم ومساوماتهم .

والتعديلات التي تحدث من العصابات المسلحة . وأشارت إحدى مواد هذا الفصل إلى لزوم تعيين لجنة دائمة تتكون من عدد متماثل من الموظفين من الدولتين، لتقوم بتنفيذ أحكام هذا الفصل . أما الفصل الثالث فخصص لأحكام متفرقة أهمها تعهد الحكومة العراقية بالتنازل عن ١٠ في المائة من كل عائداتها من شركة النفط التركية (شركة النفط العراقية فيما بعد) ، وذلك لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار أيضا إلى لزوم عقد معاهدة لتسليم المجرمين في أقرب فرصة . كذلك بحث في إحدى المواد عن جنسية الأشخاص الساكنين في ولاية الموصل وتمكينهم من اختيار الجنسية التركية . إذا رغبوا في ذلك . وقد صدق البرلمان العراقي على هذه المعاهدة بالإجماع ، واعتبرها صفقة رابحة ، وحلت بها مشكلة أساسية كانت تقض من مضاجع المسؤولين . وفي الحقيقة ، كانت هذه المعاهدة بداية لتحسن العلاقات العراقية التركية بصورة مطردة . وقد زار بعد ذلك الملك فيصل أنقره بدعوة من رئيس الجمهورية ولقي حفاوة بالغة .

وهكذا فتحت صفحة جديدة في العلاقات العراقية التركية ، مهدت لمعاهدات واتفاقيات عقدت بعد هذا العهد .

الصراع من أجل النفط :

كان من بعض نتائج سياسة تقرب الحكومة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى من إنكلترا ، أن استطاع السفير البريطاني في اسطنبول الحصول على وعد من الصدر الأعظم مؤرخ في ٢٨ حزيران (يونيه) سنة ١٩١٤ ، بالسماح لشركة (النفط التركية) بالبحث عن مغان النفط في ولايتي الموصل وبغداد . لكن نشوب الحرب العالمية ، وانحياز تركيا إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ، حال بطبيعة الحال دون الاستمرار في ذلك المشروع ، وإن بقيت بريطانيا متمسكة بهذا الوعد . وكان لوجود النفط في العراق أهمية بالغة زادت في قيمته بالنظر إلى بريطانيا ، وكانت من عوامل احتلاله من قبل الجيوش البريطانية . لكن الموصل كانت من ضمن منطقة (A) بموجب الاتفاقية

السرية^(١) التي جعلتها ضمن نفوذ فرنسا لكن بريطانيا كانت قد حصلت على وعد من رئيس وزراء فرنسا بالتنازل عن الموصل وضمها إلى النفوذ البريطاني وجاءت معاهدة (سان ريمو)^(٢) مؤيدة لذلك . وسويت العلاقات الإنكليزية الفرنسية في هذا الشأن واعترفت انكلترا لفرنسا بـ ٢٥٪ من نفط تلك المنطقة ، (وهي الحصة التي كانت للشركات الألمانية من قبل) . وبعد تكوين الحكومة العراقية راجع أصحاب العلاقة من الإنكليز ، مدعين بأن الحكومة العثمانية كانت قد منحهم امتيازاً لاستثمار النفط في العراق ، وطلبوا من الحكومة العراقية منحهم امتيازاً جديداً استناداً إلى الحقوق السابقة المكتسبة منذ عهد الحكومة العثمانية . وقد طلبت الحكومة العراقية من هؤلاء أن يبرزوا ما لديهم من مستندات تؤيد دعواهم ، وأنذرتهم أنه في حالة التخلف في إبراز تلك المستندات يعتبر الوعد الذي أعطته الحكومة العثمانية من قبل ساقطاً . وفي هذه المرحلة هب المعتمد السامي البريطاني لنصرة الشركات البريطانية ، خاصة وأن « الأميرالية البريطانية » قد أصبحت ذات علاقة مباشرة في شؤون النفط ، خاصة بعد أن حل النفط محل الفحم في تسيير السفن البحرية والأساطيل الحربية .

وجدير بنا أن نتذكر ، في هذا الصدد ، ما كان المستر تشرشل « لورد الأدميرالية » (وزير البحرية) ، قد فاه به سنة ١٩١٣ في البرلمان البريطاني من إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على أساس أن تصبح مالكة ، أو على الأقل ، مهيمنة على الميناء لبعض ما يحتاجه الأسطول البريطاني من نفط ، ولهذا فلم يعد انتصار المندوب السامي في العراق للشركة المطالبة بامتياز النفط والحالة هذه ، انتصاراً لشركة تجارية كان معظم المساهمين فيها من البريطانيين فحسب ؛ بل إنه كان في الوقت ذاته سيراً وراء سياسة دولته ذات العلاقة المباشرة في شؤون النفط . كما أن تجارب الحرب العالمية الأولى

(١) معاهدة سايكس - بيكو .

(٢) انظر فصل شروط معاهدة سان ريمو فيما يتعلق بالنفط في ص (١٢٥) من كتاب « فوستر » .

برهنت على أن الانتصار في أي حرب كبرى يتوقف ، قبل كل شيء ، على السيطرة على هذا السائل السحري الثمين . ومن المعلوم بأن الحروب العصرية قد أصبحت حروب آلات وطائرات ومحركات تستنزف مقادير طائلة من هذا الوقود . وقد يكون من الطريف أن نتذكر في هذا الصدد تعبير اللورد « كرزن » الذي يحوى استعارة بليغة ، والذي فاه به في إحدى الحفلات التي أقيمت بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى : « إن الحلفاء قد سبّحوا إلى النصر على موجة من النفط »^(١) .

وعلى الرغم من هذا التدخل السافر من قبل المندوب السامي البريطاني في العراق ، وضغطه الشديد على الوزارة العراقية القائمة ، فإنها لم تستسلم لمطالبه بلا قيد ولا شرط ، بل بقيت تساوم ، ما وسعها الحال إلى المساومة . ويتضح هذا بجلاء من قرار مجلس الوزراء العراقي المتخذ في ٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٤ ، والذي احتوى على شقين ، أنكر الشق الأول وجود أي امتياز سابق لاستثمار النفط بالمعنى الدقيق لدى شركة النفط التركية ، وخول الشق الثاني وزير ماليته للمفاوضة مع الشركات المتقدمة لطاب امتياز حول النفط العراقي . وفي هذه الاثناء نظم المعتمد السامي البريطاني لائحة (مسودة) بالامتياز ، وقدمها إلى مجلس الوزراء الذي أحالها إلى لجنة عراقية بريطانية : وبعد المداولة ، وتبادل الاستفسارات ، قرر مجلس الوزراء في أيلول (سبتمبر) دعوة «المستر كيلنج» مندوب شركة النفط التركية ، التي تزعم بوجود امتياز لديها حصص عليه من الحكومة العثمانية ؛ وبعد فترة عاد إلى انكلترا ، ثم رجع إلى العراق ثانية ، وأظهر رغبته في استئناف المفاوضات بهذا الشأن ، ولكنه حينما كانت تحدث خلافات بين وجهات النظر ، كان يزعم أن بعض النقاط المتنازع عليها كان قد وافق عليها الوزراء العراقيون الذين فاوضوه من قبل . فاضطر مجلس الوزراء إلى أن يقرر بأن ما يجري من مفاوضات مع بعض الوزراء أو الممثلين العراقيين لا يعتبر نهائياً ، مالم يصادق عليه مجلس الوزراء ، كما تقرر الطلب إلى ممثل الشركة بأن يقدم طلباً خطياً يطلب فيه

(١) انظر ص ١٣١ من كتاب فوستر .

الاستمرار في المفاوضات . وتوقفت المفاوضات عند هذا الحد ، ولعل الممثل البريطاني شعر بأنه لا يستطيع الحصول على أحسن الشروط من الحكومة العراقية في المفاوضات الحرة الاعتيادية ، فركن إلى حكومته لاستعمال الضغط السياسي . وبدأت في هذه الفترة لجنة التحقيق في النزاع العراقي الانكليزي التركي حول الحدود ، وولاية الموصل . وشعر العراقيون بأن مستقبل الولاية منوط ، لحد بعيد ، بموقف الحكومة من الشركة الأجنبية المطالبة بامتياز النفط . واضطر مجلس الوزراء إلى أن يبالغ المندوب السامي البريطاني من جديد ، بأن « الحكومة العراقية بينما لا تعترف بأن شركة النفط التركية قد منحت أى امتياز ما من قبل الحكومة العثمانية من قبل ، ولكنها مع ذلك مستعدة للوفاء بوعدها رئيس وزراء تركية حين ذاك ، بشرط أن توافق الشركة على الشروط التي تعدها الحكومة العراقية مرضية . ثم أن الحكومة العراقية لا ترغب في تأجيل البحث في الامتياز ، وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص التي هي تحت البحث » . وفي الحقيقة فإن موضوع الحصص كان موضوع نزاع وتصلب من قبل الجانبين ، مما كاد أن يؤدي إلى استقالة الوزير المسئول حينئذ^(١) . وفي ٥ آذار (مارس) اتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي الذي يحسن بنا ، أن ننقله بنفسه الكامل نظراً لأهميته :

« استأنف مجلس الوزراء النظر في امتياز شركة النفط التركية ، وبعد المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية ، والمساكنات التي دارت بين الحكومة العراقية والبريطانية في استعمال حق العراق للاشتراك في حصص رأسمال الشركة ، وبعد الاطلاع على بيانات إعفاء اللجنة الموقرة من قبل عصبة الأمم ، والأسئلة التي وجهتها اللجنة المذكورة وفي مشروعية الامتياز ، وتسريع البت فيه ، واستماع بيانات رئيس الوزراء فيما يتعلق في الوضعية السياسية الداخلية ، والخارجية قرر ما يأتي :

(١) تعيين مدير عراقي في جملة مديري الشركة الأصلية على أن يكون له نفس

(١) السيد مزاحم الباجي .

الحقوق الممنوحة للمديرين الآخرين في أعمال الشركة ، وأن تدفع مخصصاته من قبل الشركة كسائر المديرين

(٢) إقامة اسم الحكومة مقام الشركة في المادة السادسة على أن تجرى ترتيبات المزايدة بواسطة الشركة وذلك بالوكالة العراقية .

(٣) إن المادة ٣٣ من المفاولة لا تؤهل الشركات الفرعية من الاستفادة من الحق الممنوح للشركة الأصلية في التسجيل والجنسية ، وإن للحكومة متسعاً للنظر في شروط تأليف هذه الشركات عند تقديم أنظمتها ، كما صرح في المادة نفسها .

(٤) أن الحد الأعظم للمقطوع يكون شلنين .

(٥) أن يدخل وزير الأشغال والمواصلات في المفاوضة مع ممثل الشركة لتثبيت النقاط الآتية الذكر .

(٦) لا يعتبر مجلس الوزراء بأن للشركة حقاً في نقل الزيوت الأجنبية لأن المادة الأولى من المفاولة تعطي هذا الحق لنقل الزيوت المستخرجة من المنطقة الممينة فقط وعليه لا تتمكن الشركة من نقل أي زيت آخر من دون مساعدة الحكومة العراقية .

(٧) يخول وزير الأشغال والمواصلات إمضاء المفاولة عند إتمام الأمور الواردة في الفقرات الست الآتية الذكر ، . وقد صدرت الإرادة الملكية بتحويل توقيعها في الرابع عشر من آذار (مارس) . وعلى أثر ذلك استقال وزير المعارف والعدل^(١) من الوزارة ، لخالفها هذا القرار . أما الأول فقد اكتفى بتعلييل استقالته بكون الاتفاقية هضمت حقوق العراق . أما الثاني فقد علل ذلك بصورة مفصلة وجعل من عدم إعطاء حق العراق بالاشتراك في رأسمال الشركة لغاية عشرين في المئة هضماً لحقوق العراق ، ومخالفة للمعاهدات الدولية ، وخاصة معاهدة سان ريمو . وعليه فلا يرى وجهاً للنزاع عن هذا الحق الصريح المشروع ، وأشار أيضاً بأن طلب رئيس الوزراء بالتنازل عن هذا الحق لضمان بقاء ولاية الموصل غير مقنع .

(١) وهما الشيخ رضا الشبيبي والسيد رشيد عالي الكيلاني .

وعند النظر إلى نصوص الامتياز يظهر أن المطلب الأول من مطالب مجلس الوزراء قد قبلته الشركة . ونص في المادة (٣٥) على أن يكون للحكومة العراقية تعيين مدير عراقي يتمتع بالحقوق والامتيازات كافة ، التي يتمتع بها المديرون الآخرون . أما المطلب الثاني فقد زال أصلاً بالتعديل الذي جرى سنة ١٩٣١ وهكذا استبدلت المادة السادسة بحيث أصبح للشركة الحق بمد أنابيب لنقل النفط إلى البحر الأبيض ، وعلى أن لا تقل سمعتها عن ثلاثة ملايين طن . كما أوجب المطلب الثالث وعدلت المادة (٣٣) على هذا الأساس . كذلك النقاط الأخرى ، وان يكن مبدأ « العوائد » قد تغير أساسياً في اتفاقية سنة ١٩٥٢ ، التي قبلت مبدأ مفاضلة صافي الأرباح بين الشركة والحكومة العراقية . أما مدة الامتياز فقد بقيت خمساً وسبعين سنة ، كما نص على ذلك صراحة في المادة الثانية . على أن تعود جميع الأراضي والأبنية والآبار والأرصعة والطرق والأنابيب وسكة الحديد والخطوط والمكائن والمنشآت وغيرها مما يعود للشركة إلى الحكومة العراقية مجاناً وذلك بعد انتهاء تلك المدة .

نشر القانون الأساسي :

وبعد أن تم التوقيع على امتياز النفط بأيام قلائل ، نشر القانون الأساسي العراقي وكانت السلطات البريطانية تعارض في نشره إلى أن يتم التوقيع على هذا الامتياز ، وذلك لأنه بعد نشر القانون الأساسي لا يملك مجلس الوزراء الحق في منح الامتياز لأي مورد من موارد العراق ، ويتطلب ذلك حسب المادة ٩٣ من القانون الأساسي قانوناً خاصاً ، وهذا ما تريد الجهة البريطانية أن تتفاداه لئلا يلاقى تشريع ما لاقته المعاهدة من معارضة شديدة لم يتغلب عليها إلا باستعمال القوة ، والضغط الشديد كما مر البحث بنا من قبل . ومن هنا ندرك بجلاء أن الدستور العراقي الذي جاء بعد المعاهدة التي أشارت إحدى موادها إليه ، كان خشيعة من عدم تصديق المعاهدة وكما أشرنا إلى هذا من قبل ، وأما منح الامتياز ، فقد وقع بعد تصديق الدستور العراقي ، ولكن تعمد أن يتم قبل نشره ، لئلا تسري أحكامه على

الامتياز المذكور . وهكذا يكون الإنكليز قد حصلوا على مطلبهم الأساسي ؛ تصديق المعاهدة ، والاستيلاء على النفط بطرق ملتوية وتحت ضغط سياسي شديد .

انبثاق النفط في « بابا كركر » :

أخذت شركة النفط ، والتي صارت تعرف بشركة نفط العراق (I.P.C.) تهيء معداتها ووسائلها للشروع في مهمتها الكبيرة . وبدأت أعمال الحفر منذ سنة ١٩٢٧ ، وفي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة انفجرت بئر في « بابا كركر » قرب مدينة كركوك ، عن كميات هائلة من النفط ، فتناقلت أسلاك الأثير هذا النبأ العظيم . وقد بقي السائل السحري يتدفق بقوة زهاء عشرة أيام . ولم يتمكن المهندسون والعمال الفنيون من السيطرة على البئر إلا بعد مرور تلك المدة الطويلة ، ولم يتم ذلك إلا بعد أن ملئت الأودية السحيقة بالسائل الثمين . وقدر ما حوته بحيرة النفط هذه بستين ألف طن^(١) .

ويكفي لتقدير أهمية هذه المنطقة النفطية المتزايدة أن نعلم بأن ما أنتج منها سنة ١٩٣٤ (وهي أول سنة صدر منها النفط العراقي إلى الخارج عن طريق البحر الأبيض المتوسط) كان أقل من ثلثي المليون طن الواحد ، ولكنها بلغت سنة ١٩٥٣ اثنين وعشرين مليوناً من الأطنان وثلاثة أرباع المليون تقريباً^(٢) . وربما سيزداد مقدار ما ينتج من آبار هذه المنطقة . كذلك يجدر بنا أن نعلم بأن منطقة كركوك ليست المنطقة النفطية الوحيدة في ولاية الموصل العتيقة . فهناك آبار غزيرة في « القيارة » التي تقع جنوب الموصل ، وقد منح امتياز استخراج النفط إلى شركة خاصة تعرف بشركة نفط الموصل ، وبدأ إنتاجها في نسبة متواضعة في السنين الأخيرة ، وستطرد الزيادة في السنين القادمة . وإذا ما أضفنا نقط خانقين وآبار

(١) انظر ص ٥٨ من كتاب النفط والحرب للمجاهي عزيز شريف .

(٢) هذه الإحصائيات مستخلصة من بيانات مديرية شؤون النفط العامة بوزارة الاقتصاد .

البصرة الغزيرة إلى ما تقدم ، حق لنا أن نصدق نبوءة ذلك القس البريطاني الحاذق التي فاه بها سنة ١٩١٧ ، من أن أنهار النفط تجري غزيرة تحت أرض ما بين النهرين . وإذا ما نال العراق حصة عادلة من كنوزه الطبيعية هذه ، وقبض له أن يصرف حاصلها في الإنشاء والتعمير الحقيقي ، وإقامة الصناعات والوسائل الإنتاجية الأخرى ، فقد تتحقق نبوءته الأخرى في استحالة العراق إلى جنة عدن من جديد كما كان قد وصفها من قبل كتاب العهد القديم . . .

معاهدة ١٩٢٦

كانت المعاهدة العراقية البريطانية الأولى التي أرغم المجلس التأسيسي العراقي على تصديقها سنة ١٩٢٤ ، على الصورة التي ألغى إليها من قبل ، بحجة كل الإجحاف ، وكانت ملاحقتها الأربعة ، وهي المتعلقة بالموظفين البريطانيين ، والشؤون المالية ، والعسكرية ، والعدلية ، قد قيدت العراق بقيود شديدة أعترف بها المعارضون والمؤيدون لتلك المعاهدة على حد سواء . ولكن الذين أيدوا المعاهدة وملاحقتها ، وافقوا عليها — بالإضافة إلى الضغط الشديد — على أمل أن بريطانيا ستفي بتعهداتها التي أعلنها المندوب السامي البريطاني « السير هنري دو بس » شفهاً وتحريراً ، في رسائله الموجهة إلى ملك العراق وإلى الحكومة العراقية وإلى رئيس المجلس التأسيسي ، والتي أشار فيها بأن بريطانيا ستعمل على تخفيف الأعباء المالية التي فرضتها الاتفاقية المالية خاصة ، كما نوه إلى إمكان تعديل المعاهدة بما يضمن للعراقيين بعض مطالبهم بأسرع وقت ممكن . وقد كان البروتوكول الملحق بالمعاهدة قد جعل مدتها أربع سنوات بينما كانت مسودة المعاهدة الأولى تنص على أن مدتها عشرون سنة . وقد وفق « السير پرسي كوكس » المندوب السامي البريطاني حينذاك ، في حمل حكومته على تقصير مدة المعاهدة لغرضين : أولهما تخفيف الانتقادات التي وجهت في البرلمان البريطاني إلى الحكومة البريطانية ، نظراً لجسامة المبالغ التي كانت تصرفها على جيش الاحتلال في العراق . فتقصير أمد المعاهدة يلطف من شدة المعارضة البرلمانية ، ويوهم أن بريطانيا توشك أن تترك العراق ، وتخلص من النفقات الطائلة . والغرض الثاني هو التخفيف من شدة معارضة العراقيين لعقد المعاهدة . ولكن سرعان ما تغير موقف بريطانيا في هذا المضمار ! إنها اتخذت من قرار عصبة الأمم^(١) وسيلة للطلب إلى العراق بأن

(١) كانت عصبة الأمم قد اتخذت بتاريخ ١٦ كانون أول سنة ١٩٢٥ قراراً من أربعة فقرات وجاء في فقرته الثانية « يدعو المجلس حكومة بريطانيا أن تعرض معاهدة جديدة مع حكومة العراق تضمن تحديد نظام الانتخاب لمدة ٢٥ سنة ، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق =

يصدق الماهدة العراقية الثانية التي حددت أجل الماهدة الأولى وجعلتها خمساً وعشرين عاماً . وقد جاءت في هذه الماهدة الجديدة بعض النصوص الخفيفة نسبياً ، والتي قصد منها التلطيف من حدة المعارضين ، واستمالة المعتدلين منهم ، وخاصة ما جاء في بند تحديد أجل الماهدة من إمكان إنتهاؤها قبل انقضاء الخمس وعشرين سنة ، وذلك إذا ما دخل العراق عصبة الأمم . وبعبارة أخرى فإن هذه الماهدة على شدتها لم تقطع أمل العراقيين في تحقيق بغيتهم وهو دخولهم عصبة الأمم في أقصر وقت ممكن ، على اعتبار أن ذلك مظهر من مظاهر استكمالهم لسيادتهم .

ويحسن بنا أن نشير هنا إلى أن بريطانيا لم تكلف بتحديد أجل الماهدة وحدها إلى خمس وعشرين سنة ، بل طلبت أن يشمل هذا الأجل الاتفاقيات الأربع الملحقة بها ، على رغم من معارضة مجلس الوزراء في هذا الصدد . وقد كان مجلس الوزراء قد اتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون أول سنة ١٩٢٥ قراراً جاء فيه : « بما أن الماهدة الانكليزية العراقية تحتوي على أسس دولية عامة يهم عصبة الأمم أمر المحافظة عليها وبقائها طول المدة المطلوبة ، فإن مجلس الوزراء يوافق على تحديد أجلها مدة (٢٥) سنة ، ما لم يدخل العراق عصبة الأمم قبل انتهاء هذه المدة غير أن مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام الاتفاقيات الملحقة في عين المقام مع أحكام الماهدة ، ويعتقد أنها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة . وقد جرت قبلاً مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات ، ونظراً إلى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ، ووعد وزير المستعمرات أثناء وجوده في هذا القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف فإن مجلس الوزراء لا يرى إمكاناً للبحث في تحديد

== التي صدقها المجلس في ٢٧ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٤ ، إلا إذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة في عصبة الأمم وفقاً للمادة الأولى من ميثاق العصبة . وإذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور أعلاه يعلن المجلس حينذاك أن قراره هذا أصبح قطعياً وسيبين التدبير اللازم اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الأرض .

أجل هذه الاتفاقيات لمدة المطلوبة بلا قيد وشرط « . لكن المندوب السامي كتب مهرددا : « أمام العراق أحد أمرين ، قبول التحديد بالصيغة التي وضعتها الحكومة البريطانية ، أو التنازل عن الموصل للترك » . وتحت هذا الضغط والتهديد الشديد لم يرئيس الوزراء حينذاك بدا من تقديم استقالته ، ولكن الملك لم يقبل تلك الاستقالة ، وأرسل له كتابا مفصلا يحثه فيه على البقاء في الحكم ، وتحمل التبعة ، على الرغم من اعترافه بصرامة قيود المعاهدة ، وذلك لأن كيان العراق بمجموعه مرتبط بها^(١) . فلم يجد السعدون بدا من الانصياع لهذا الأمر ، وتحمل المسؤولية استجابة لرغبة الملك من جهة ، ووعده الانكليز باحتمال التعديل من جهة أخرى ، وشعوره بالخطر الحقيقي الذي يهدد الموصل من جهة ثالثة . وعلى ذلك فقد قرر « حزب التقدم » الذي كان يرأسه الموافقة على المعاهدة . وعلى هذا مرت بسرعة عجيبية في المجلس النيابي .

ومن الجدير بالذكر أن مما قوى مركز بريطانيا ، اتصال الأتراك بها سراً وعرضهم عليها شروطا مغرية لاستغلال النفط ، وإنشاء سكك حديد ، وغير ذلك من شروط سخية إذا هي وافقت على تعديل الحدود العراقية التركية . ولكن ما عرضه الأتراك لم يصب أذنا صاغية لأن الانكليز كانوا واثقين من أنهم يغالون في النتيجة أحسن الشروط من الحكومة العراقية المتكونة حديثاً ، والتي يشعر فريق كبير من ساستها ورجالها بالمنة لمساعدة بريطانيا لهم في إنشاء دولتهم الفتية ، والحفاظة على ولاية الموصل ، وضمها إلى العراق نهائياً .

وبعد أن تم إبرام المعاهدة ، رفعت وزارة الخارجية البريطانية إلى مجلس العصبة نصها بتاريخ ٢ آذار (مارس) سنة ١٩٢٦ ، ورجت المجلس أن يعلن أن قراره بشأن الحدود العراقية التركية قد أصبح قطعياً ، نظراً لاستجابة العراق إلى شروط المجلس . وقد اتخذ هذا القرار فعلاً ، كما أن العلاقات العراقية التركية قد سويت نهائياً باتفاقيات خاصة كما ذكرنا من قبل .

(١) انظر نص كتاب الملك فيصل إلى رئيس الوزراء صفحة ١٠٩ من كتاب « العراق في ظل المعاهدات » للسيد عبد الرزاق الحسني .

المحاولات لتعديل المعاهدة

كان العراقيون — ملكاً وبرلماناً وحكومة وشعباً — يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها . ولكن فريقاً من رجال السياسة وعلى رأسهم عاهل البلاد ، كانوا يعتقدون بإمكان تعديل المعاهدة والاتفاقيات وإستخلاص حقوق البلاد بصورة تدريجية . وعلى العموم فكانوا يتبعون المبدأ الذي طالما رددته الملك فيصل نفسه وهو : « خذ وطالب » وعلى هذا فقد بدأت الاتصالات مع بريطانيا بقصد الوصول إلى تلك النتيجة .

وفي ٢٣ أيار (مايو) سنة ١٩٢٧ ، كتب رئيس الوزراء كتاباً رفعه إلى الملك

جاء فيه :

« لقد حان وقت إنهاء المسائل التي لا تزال معلقة بين الحكومة العراقية والحليفة المعظمة ، إن لجنة المعاهدة ، في المجلس التأسيسي ، ولجان مجلس الأمة قد أشارت كل منها في أوقات مختلفة في التقارير التي قدمتها إلى الإسراع في إنجازها . كما أن أكثر الخطباء في المجلس النيابي انتقدوا الوزارات المتتالية انتقاداً مرأ لعدم حسم هذه المسائل بسرعة » . . . أما المسائل الأساسية التي كانت تهدف لها تلك الوزارة — وهي وزارة ائتلافية ضمت رئيس المعارضة ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وسائر أقطاب المعارضة أما المسائل التي عنيت بها هذه الوزارة فهي دخول العراق في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيات السابقة ، وعقد معاهدة جديدة ، وتسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية ، والسير في سياسة إنشاء الجيش بصورة مستقلة ، وتشريع قانون الدفاع الوطني .

وبدأت المفاوضات مع المندوب السامي البريطاني في بغداد على هذا الأساس ، ولكن سرعان ما ظهر أن المندوب كان شديد التمسك بأحكام معاهدة سنة ١٩٢٦ ، وأنه كان يقوم — ويومهم حكومته — بأن العراق راضٍ بالمعاهدة المذكورة . وأن الملك وفريق من الساسة ، هم وحدهم كانوا راغبين في التعديل .

ولذلك اتجهت جهود الملك والحكومة نحو نقل المفاوضات من بغداد إلى لندن
للانصال مع رجال الحكومة البريطانية مباشرة ، وتكملت هذه الجهود بالنجاح .

مفاوضات لندن ومعاهدة سنة ١٩٢٧ :

وفي ٤ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٧ ، قرر مجلس الوزراء تزويد رئيسه بالسلطة التامة
لإدارة المفاوضات مع الحكومة البريطانية . وسافر على إثر ذلك رئيس الوزراء
جعفر العسكري إلى لندن ، وضم إليه وزير العدلية الذي كان في أوروبا . كما ضم إلى
الوفد وزير العراق المفوض في لندن ، مزاحم الباجه جي . وبدأت المفاوضات بين
الجانبيين العراقي والبريطاني .

وخلال المفاوضات ، انتقل الملك أيضاً إلى لندن — وكان يستشفى في أوروبا —
وكان الغرض من سفره هذا ، إسعاد وزراءه في لندن واستمالة بعض أصدقائه من
الإنكليز نحو إجابة طلب العراقيين .

ولكن سرعان ما ظهر للجانب العراقي تعنت البريطانيين ، وعدم رغبتهم في
إجابة أى مطلب من مطالبهم فلا قبلت الحكومة البريطانية بترشيح العراق للدخول
في عصبة الأمم سنة ١٩٢٨ ، ولا رضيت بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ،
ولا أصغت لأى مطلب آخر تقدم به الجانب العراقي وبعد الإلحاح أعدت الحكومة
البريطانية مسودة معاهدة لم تختلف عن سابقتها إلا ببعض التفاصيل الجزئية ،
وبقيت الاتفاقيتان المذكورتان على حالهما . وعندما كان الوفد العراقي يلحظ في
طلب دخول عصبة الأمم ، كان المسئولون البريطانيون يجيبونه بأن حالة العراق في
الوقت الحاضر لا تؤهله لبلوغ تلك الغاية . وحينما طالب الوفد بإطلاق يد الحكومة
العراقية في إدخال التجنيد الإجباري في العراق ، وإنشاء جيش قوى قادر على الدفاع
عن البلاد ، كان البريطانيون يقولون بأنه ليس من صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر
الأهلين ، ولا يرتضيه إلا عدد قليل من المتحمسين . وهكذا كلما طلب الوفد العراقي

مطلباً أجابه البريطانيون بعكس المطلوب، حتى يؤس رئيس الوزراء، وقفل راجعاً إلى بغداد في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٧، بعد أن قضى أكثر من شهرين في مفاوضات غير مجدية. كما أن الملك أيضاً أعد العدة لمغادرة لندن. ولكن في هذا الأثناء حدث تطور مفاجيء في الأمور: خلال الحفلة التكريمية التي أقيمت لعاقل العراق أمام بعض الوزراء البريطانيين، جرت بين الملك وبين الوزراء مناقشات صريحة حول شؤون العراق، أظهر الوزراء من نتيجتها استعدادهم لإعادة النظر في الموضوع واستئناف المفاوضات، بواسطة لجنة جديدة. ولذلك أبرق الملك إلى رئيس وزارته بالعودة إلى لندن. ولكن جعفر العسكري كان غادرماسيليا في طريقه إلى الإسكندرية. وبما أن الملك كان حدد موعد سفره من قبل، لم يستطع أن ينتظر عودة رئيس الوزراء، بل تولى مفاوضة البريطانيين بنفسه، ثم غادر لندن بعد أن ترك هناك كتاباً موجهاً إلى جعفر العسكري، يوضح له فيه ما حدث ويطلب إليه التوقيع على المعاهدة بالشكل الذي توصل إليه بعد ثلاث جلسات كان عقدها مع البريطانيين^(١).

وعندما وصل رئيس الوزراء لندن، واطلع على كتاب الملك، وقع على المعاهدة ثم عاد إلى بغداد. والمعاهدة وضعت على بساط البحث في مجلس الوزراء، قبل عودة جعفر العسكري، وارتأى المجلس أن يبدى حولها الملاحظات التالية:

أولاً — لما كان رئيس الوزراء لم يعد إلى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات وعن المراسلات التي تبودلت بين المفاوضين، لم يتمكن مجلس الوزراء مع تقديره للصعوبات والمشاكل التي حامت حول المفاوضات من فهم الأسباب المجبرة التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترحة تثبيتها في المعاهدة الجديدة.

ثانياً — إن التعديلات المتعلقة بالاتفاقيتين المالية والعسكرية لم يبت فيها أثناء المفاوضات التي دارت في لندن، ولذلك لم تزل سياسة الدفاع التي كانت محور المفاوضات

(١) راجع نص كتاب الملك — مع المعاهدة — بين ملاحق هذا الكتاب

غير مثبتة تثبيتها يزبل الشكوك التي حصلت طول مدة المخابرات ، على أسس التعديل .
وكذلك بقيت المسائل المالية المهمة معقدة .

ثالثاً — لم توضح علاقات المعتمد السامي بشئون الدولة الداخلية خاصة ، لتجنب
إطالة المخابرات عند القيام بالأعمال التشريعية أو الإدارية .

فلهذه الأسباب يمتد مجلس الوزراء بأن المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع
التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات ، ومع هذا كله فالمعاهدة الجديدة بشكائها
الحقوقى ، و باحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق
و بسيادته ، وبخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ،
وتركها حق التمثيل الخارجى السياسى حراً غير مقيد به ؛ يعتبرها مجلس الوزراء
خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسى والدولى ، فقرر الموافقة عليها وعلى
نشرها في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢٧ ، مع الإشارة إلى التحفظ الذى أبداه الوفد العراقى
بشأن عهد عصبة الأمم المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بما يتضمن
أن الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثمانية والعشرين من عهد عصبة الأمم الباحثة
عن الانتداب ، ولا بأية صلة بينهما وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة
المعبر عنها في المعاهدة الجديدة . ومع الإشارة إلى تصريح الوفد البريطانى بقبول هذا
الأساس لتنشر الوثائق المتبادلة في هذا الأمر عند ورودها .

وبعد أن أعلنت المعاهدة قدم وزير المالية والداخلية^(١) الاستقالة من منصبيهما ،
وعلا ذلك « بعدم اطمئنان بعض الجهات إليهما ، مما يشعر بالخطر الذى يهدد
المصلحة العامة . . . ولما كانت نتيجة المفاوضات لم تستوعب ماوطدنا العزم على
تحقيقه ، ولما كانت المذكرات تستمر في بغداد لحل المسائل الرئيسية التي تعتبرها
محور التعديلات ، ولما كانت الضرورة تقضى بجريان المداولات على روح مودة
وصراحة كاملة ، نتقدم إلى جلالتهكم باستقالتنا . . . » . وعندما عاد رئيس الوزراء
إلى بغداد أدرك الصعوبات التي تعترض سبيله وشعر أنه لا يستطيع مواجهة المجلس

خاصة بعد استقالة وزيرى الداخلية والمالية ، لذلك قدم هو استقالته التى قبالت فى ٨ كانون الثانى ١٩٢٨ ، فتوجهت الأنظار إلى « السعدون » ، فألف وزارته الثالثة . وكانت با كورة أعمال الوزارة الجديدة حلها للمجلس النيابى ، ومباشرتها بإجراء انتخابات جديدة . ومن الملاحظ أن المعارضة قد اشتدت فى هذه الفترة وركنت الحكومة إلى استصدار المراسيم الصارمة لمعاينة الطلاب ، وقمع الأحزاب ، وخفق الصحف الوطنية ، فاستقال وزير العدلية الذى كان يعارض المراسيم التى ركنت الحكومة إلى إصدارها فى فترة حل المجلس النيابى . على أن الانتخابات وقد تمت بعد تدخل الحكومة فى شؤونها وافتتح المجلس فى ١٣ أيار سنة ١٩٢٨ .

أما المعاهدة العراقية البريطانية فقد قرر مجلس الوزراء تكوين لجنة وزارية مؤلفة من وزير المالية والدفاع والمعارف ، للاتصال بالمندوب السامى بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وقد أرسل رئيس الوزراء مذكرة للمندوب السامى يشرح فيها جميع النقاط التى يروم العراق تعديلها بصورة واضحة ، وأولها تولى العراق المسئولية التامة فى الدفاع عن بلاده ، وتحديد سلطات قائد القوات الجوية البريطانية ، وتحديد عدد الضباط البريطانيين المستخدمين فى الجيش العراقى . وتخليص العراق من نفقات المندوب السامى وحاشيته ، وإنهاء مشكلة السكك الحديدية وتحديد مدة قصيرة للاتفاقية المالية .

وكان جواب المندوب السامى عليها لا يدعو إلى الأطمئنان . وعلى أثر ذلك استدعى رئيس الوزراء نقيفاً من رجال السياسة وزعماء المماضة وأطلعهم على جملة الأمر فأكبروا موقفه ، وأشاروا عليه بوجوب ترك المسئولية ، وأكدوا له عدم قبولهم تولى الحكم من بعده ، فكتب للمندوب السامى مذكرة جديدة بين له وجهة نظره فيها ، وأعلمه على عزمه بترك مقاليد الحكم إلى وزارة أخرى ، وقدم على أثر ذلك استقالته . وبقيت البلاد فترة تروبو على ثلاثة أشهر دون وزارة ، وفى خلال هذه الفترة انتهت مدة المندوب السامى « هنرى دوبس » ووصل العراق خلفه السير « جالبرت كلايتن » . وكان أميل فى شعوره إلى العرب ، وأوسع علماً بأحوالهم ، وكانت

له صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية ، والدولة العربية في سورية ، ولذلك استبشر كثير من الساسة بمقدمه ، ورجوا أن تحل الأزمة على يده .
ألف الوزارة توفيق السويدي وكانت وزارة انتقالية ، مهدت لعودة السعدون إلى الحكم من جديد وكانت قد وردت بغداد التعليمات البريطانية الجديدة بشأن سياستهم في العراق وهي تتضمن ما يلي :

- (١) الوعد بترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ .
- (٢) إخبار مجلس العصبة في اجتماعه القادم للتخلي عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ .
- (٣) إختبار مجلس العصبة في الوقت ذاته عن عزم بريطانيا بادخال العراق إلى عضويتها سنة ١٩٣٢ . وصرح السعدون على أثر ذلك : « لقد أمعنت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية فوجدنا أنه محقق لشطر من رغائب الأمة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال بديلا » . وبعد وفاة المنسوب السامي البريطاني نجاة في بغداد بعد بقاءه بضعة أشهر فيها ، أنيطت مهامه لبعض العسكريين البريطانيين مدة من الزمن ، إلى أن جاء « السر فرنسيس همفريز » لإشغال هذا المنصب . وفي عهده انعكست العلاقات العراقية البريطانية ، وتحطمت معظم الآمال التي بنيت على مجيء سلفه الراحل .

وفي أواخر أيلول ، اكفهر الجو السياسي ، وتلبدت في الأفق الغيوم الكثيفة ، وبلغ اليأس ذروته عندما هاجم فريق من النواب الحكومة أثناء مناقشة خطاب العرش ، وحملوا حملة شديدة على رئيس الوزراء الذي رد عليهم باتزان وهدوء ، مما يدل على اتفاهه ، معهم لحد بعيد ، في الأهداف الوطنية . وكان مما جاء في جوابه : « فإن لم تنجز الحكومة البريطانية وعدها فحينئذ على الأمة العراقية أن تقوم بواجبها لتحصل على حقوقها واستقلالها ، لأن هذا يتحصل بالقوة ، والقيام بالواجب بصورة جدية ، لا بالأقوال والاعتراضات » . وقد بلغ اليأس في نفس الرئيس حدا كبيرا ، وتجمعت الأفكار السود في رأسه ، وبقيت تنفازعه عوامل شتى ، منها إخلاصة لبلاده ،

وحبه لها ، وشعوره بضعفها ، وقوة المحتل ، وحراجه الموقف . فهو متهم من الوطنيين بمالئة للانكليز ، وصدور الانكليز موعرة عليه لما تفوه فيه في المجلس النيابي ، وعلى ذلك قرر أن يسكت قلبه الخفاق الممذب ، بعد أن ترك وصية قصيرة تفيض بالمعاطفة الوطنية ، وتقرر حقيقة مرة ذهبت مذهب الأمثال ! (الأمة تطلب الخدمة والانكليز لا يوافقون)^(١) .

ناجى السويدي يتولى الرئاسة :

وعلى أثر مصرع السعدون استدعى الملك « ناجى السويدي » وزير الداخلية في الوزارة السابقة ، فألف الوزارة الجديدة من الوزراء السابقين عدا وزير جديد واحد . فسارت هذه الوزارة حسب منهاج الوزارة السابقة ، وسرعان ما اصطدمت مع دار الاعتماد حينما أرادت أن تستغنى عن بعض الموظفين الانكليز الذين كانوا يتقاضون رواتب ضخمة دون حاجة كبيرة إليهم . إذ كانت سياستها قائمة على أساس أن يأخذ العراقيون ، خلال المدة الباقية لدخولهم عصبة الأمم ، أعظم قسط ممكن من المسؤولية المباشرة في حكم البلاد ، إذا ما أريد جعلهم قادرين على القيام بما تتطلبه الوضعية الجديدة . فأفهم المندوب السامى الحكومة العراقية بأن بريطانيا لا توافق على تركها حرة كما تريد ، وأنها ترى وجوب بقاء علاقات الدولتين على حالها من حيث الأساس . وأصبح جلياً عدم إمكان السير في سفينة الدولة نظراً لاختلاف

(١) وقد وصف حالة السعدون النفسية الأستاذ الريحاني في صفحة ١٣٦ من كتابة فيصل وأختم قوله بما يلي :

أجل كان السبيل سبيله يزداد كلما تقدم فيه غلظة وشدة وخلافاً . فصار يسمع أصواتاً تناجيه ولا تؤاسيه . سمع همس الباطل ، وسمع همس القدر ، بل رأى نفسه بين حجرى الرحى ، أى الواجب والشرف ، ولم يكن فى إمكانه أن يرجع ، ولا أن يتقدم . تقطعت فى صدره أوصال العزم والإيمان . وأقلقه العجز واستولى عليه القنوط . فإن كان لا يستطيع أن يسكت المندبين به من أبناء وطنه ، والمتحاملين عليه من الإنكليز ، أفلا يستطيع أن يسكت قلبه ، أن ينزع منه لسان الحياة . لقد سأل نفسه غير مرة هذا السؤال . وفى ١٣ تشرين الثانى ١٩٢٩ أجاب عليه جواباً فاصلاً نهائياً .

وجهات النظر العراقية البريطانية اختلافاً شديداً . وهناك خلاف أسامي بين طبعتي رئيس الوزراء ، والمندوب السامي ، فالأول قانوني حذر ، يرى أن لبريطانيا من المهارة والقدرة الفنية ما يمكنها من تقديم صور اتفاقيات ونصوص تعنى حقيقتها غير ما ينم عنها ظاهرها ، أما المندوب السامي فإنه « يجمع بين الفكر الوثاب الذي كان لسلفه السر كلبرت كلايتن ، والعطف المتبصر الموصوف به سلفه الآخر السر برسي كوكس ، فيرى ما دون الحقائق الواقعة ولا يذهل عنها ، ويتقدم رانيا إذا شاء دون أن يستسلم للأهواء السياسية ، وبكلمة أخرى هو الجندي السياسي الطيار الذي يجمع شخصه عزايا الثلاثة » (١) .

وبعد مفاوضات عقيمة قررت الوزارة التفرج عن الحكم . وعلل رئيس الوزراء أسباب استقالته تعليلـا واضحا ومفصلا . نجزئى بجزء منه : « . . . ولذلك رأت الحكومة أن هناك ضرورة مبرمة تقضى بتفقيح المصروفات ، وتخفيف أعبائها عن كاهل الميزانية ، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد وبعد التأمل الدقيق قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل إلى هذا الغرض . غير أن هذه القرارات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، وبالرغم من التصريحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بوجوب العمل على تولى العراقيين المسئولية بصورة حقيقية » وقد أصدرت الوزارة المستقيلة بياناً للشعب شرحت فيه أسباب الاستقالة وظروفها ، وبين الهاشمي في مجلس النواب بصراحة تامة ، العوامل التي دفعت الوزارة إلى الاستقالة . فزاد ذلك في هياج الشعب ، فقام بمظاهرة صاخبة كبيرة أيد فيها الحكومة المستقيلة واحتج على تدخل دار الانتداب . وهكذا تأزمت العلاقات العراقية البريطانية من جديد .

(١) وصف المندوب السامي في صفحة ١٤٠ من كتاب الريحاني الآنف الذكر .

الوزارة السعيرية والمعاهدة العراقية البريطانية :

ومع ذلك فكان هناك دلائل عديدة ، داخلية وخارجية ، تدل على قرب انفراج الأزمة ، وإيجاد حل للمشكلة القائمة . وكان ذلك يتطلب ، أول ما يتطلب ، تكوين وزارة يسندها البلاط ، وترضى عنها دار الانقداب ، ويضمن لها نوع من الاستقرار يمكنها من القيام بالمهام اللازمة العديدة . ووجد الملك فرصة مواتية لإسناد الوزارة إلى شخص وثيق الصلة به ، رافقه في الحجاز أثناء الثورة ، وكان في معيته في الدولة العربية في الشام ، وكان من خاصة بطاقته في العراق . فعهد بتأليف الوزارة إلى نوري السعيد . وكانت أولى مهام السعيد « وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية على أساس الاستقلال التام » على ما جاء في خطابه الذي ألقاه في حفلة الاستيزار .

وقد بدأت المفاوضات في هذا الشأن منذ أوائل نيسان (أبريل) سنة ١٩٣٠ وتم عقدها في حزيران (يونيه) ، على أن تكون نافذة منذ دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ إلى خمس وعشرين سنة . وتمهيدا لاستشارة الأمة (على حد ما جاء في الإرادة الملكية) حل المجلس النيابي الذي لم يمض على تكوينه زمن طويل ، وتمت الانتخابات حسب الطريقة الاعتيادية ، وجمعت الحكومة عددا كبيرا من الأنصار — ولم يك ذلك بالأمر العسير نظرا لأحكام قانون الانتخابات ، وهو على درجتين وبدوائر كبيرة . وفي السادس عشر من تشرين الأول سنة ١٩٣٠ صادقت عليها أكثرية مؤلفه من (٦٩) نائبا وخالفها (١٣) نائبا فقط .

المعاهدة الأخيرة

نصوصها ، موقف الهيآت المختلفة منها ، نقدها

أهمية المعاهدة :

ونظراً لما لهذه المعاهدة من أهمية ، لكونها ألغت الانتداب على العراق ، وأوصلته إلى عصبة الأمم ، وجعلته في مصاف الدول المستقلة الكاملة السيادة ، بالإضافة إلى كونها لم تزل نافذة بين العراق وبريطانيا ، أرى أن من المفيد أن نبحث في أحكامها بشيء من الإفاضة ، ثم نستعرض وجهات النظر المختلفة بشأنها .

وقد كانت المعاهدة العراقية البريطانية هذه موضوع دراسات عديدة قام بها بعض أساتذة القانون الدولي ، ودارسي السياسة والمعنيين بالعلاقات الدولية ، والتطور السياسي الحديث في كثير أقطار العالم ، ولهم في شأنها آراء عديدة . وتتكون معاهدة التحالف هذه من إحدى عشرة مادة ، مع ملحق للشؤون العسكرية مكون من سبع فقرات ، وملحق مالي مكون من خمس فقرات ، وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان الساميان . كما ألحق بالمعاهدة اتفاقية خاصة لتنظيم الشؤون العدلية ، وقع عليها في آذار (مارس) سنة ١٩٣١ ، وحلت محل الاتفاقية العدلية السابقة التي كانت ملحقاً بمعاهدة سنة ١٩٢٢ .

وجوهر المعاهدة قائم على أساس « أن حفظ المواصلات الإمبراطورية البريطانية هو من صالح الدولة العراقية » ، « وإن مصالح الدولتين مشتركة ، وغير مختلفة » . ثم أن مواد المعاهدة وملاحقها يمكن أن تقسم أحكامها إلى أربع أقسام : (١) مواد عامة . (٢) تعهدات مشتركة بريطانية عراقية (٣) تعهدات عراقية لبريطانيا . (٤) تعهدات بريطانية إلى العراق .

ونكتفي هنا بدراسة موجزة لأحكام المواد المهمة . على أننا سننشر المعاهدة (وملحقاتها ومراسلاتها) بالنص الكامل في آخر هذه المحاضرات .

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن يسود سلم وصداقة دائمان بين العراق وبريطانيا ، ويقأسس تحالف ، وتجري بينهما مشاورات تامة في جميع الشؤون السياسية الخارجية ، مما قد يكون له اساس بمصالحهما المشتركة . وتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر . أما المادة الثانية فقد نصت على تبادل التمثيل السياسي بين البلدين ، وجعلت الرسائل المتبادلة الممثل البريطاني بدرجة سفير ، وقد منح السفير البريطاني امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول . وفي سنة ٤٦ تفازلت بريطانيا عن هذا الحق لمن يلى سفيرها حينذاك . أما الممثل العراقي فقد كان بدرجة وزير مفوض ثم وافقت الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٦ على أن يكون الممثل العراقي بدرجة سفير أيضاً . وحتمت المادة الثالثة على الفريقين توحيد مساعيها لتسوية أى نزاع قد يقع بين العراق ودولة ثالثة قد يترتب عليه خطر قطع العلاقات بالطرق السلمية .

أما المادة الرابعة فأوجبت على كل من الحليفتين السعى إلى معاونة حليفه في حالة وقوع حرب رغم أحكام المادة الثالثة . ونصت المادة التاسعة على أن هذه المعاهدة لا تخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الفريقين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم . على أن الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة حددت معاونة العراق لبريطانيا في حالة الحرب أو خطر الحرب في تقديم التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلى منوطة بالعراق ، وكذلك مسؤولية الدفاع عنه من أى اعتداء خارجى ، مع ملاحظة أحكام المادة الرابعة . على أن العراق قد وافق على أن يمنح بريطانيا موقعين لقاعدتين حربيتين إحداهما في البصرة أو في جوارها ، والأخرى غرب الفرات ، وهو ما يعرف اليوم بمطار « سن الذبان » الذى يبعد نحو ٧٠ كيلومتراً عن بغداد كما وافق العراق على أن تقيم بريطانيا قوات في المطارات حسبما نصت عليه في ملحق هذه المعاهدة العسكرية

على أن لا يعتبر هذا احتلالاً ، أو أن يمسّ على الإطلاق بحقوق سيادة العراق . ونصت المادة السادسة على أن ملحق المعاهدة جزء لا يتجزأ منها . والمادة السابقة نصت على إلغاء المعاهدة الأولى المعقودة سنة ١٩٢٢ والمعدلة سنة ١٩٢٦ . أما المادة الثامنة فقد نصت على نقل المسؤوليات من بريطانيا إلى العراق . ونصت المادة العاشرة على كيفية تفسير المعاهدة وجعلت النص الإنكليزي هو المعول عليه ، والمادة الحادية عشرة حددت مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها ، وفي أى وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ المعاهدة ، على الفريقين المتعاهدين ، بناء على طلب أحدهما ، أن يعقدا معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال . فجلى من هذا أن أهم مواد هذه المعاهدة هما المادتان الرابعة والخامسة ؛ أما الرابعة فلانها ألزمت العراق بتقديم المساعدات لبريطانيا في حالة دخولها الحرب أو خطر الحرب ، ومعنى ذلك أن العراق لا يستطيع أن يبقى محايداً (بالمعنى الدقيق) عندما تكون بريطانيا في حرب مع دولة أخرى ، وبعبارة أخرى فإن العراق وأن لم يلزم صراحة على أن يرتبط مصيره بمصير انكلترا . فقد صار من الواضح أنه لا يقدر على أن يتخذ الموقف الذي يشاء في حرب تقع بين بريطانيا ودولة أخرى^(١) أما المادة الخامسة فقد أوجبت قيام مطارات بريطانية في أرض العراق ، وصحیح أن دولاً مستقلة عديدة صارت ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تسمح لدول أخرى بإنشاء المطارات في أراضيها ، كما عملت أمريكا مع عدد كبير من الدول الغربية . وأن ذلك لم يخل بسيادتها واستقلالها ؛ ولسكن الفرق بين علاقة أمريكا بملك الدول وعلاقة بريطانيا بالعراق جلي ؛ وذلك لأن معاهدة سنة ١٩٣٠ لا يمكن أن يقال إنها صدرت عن إرادة حرة غير فيها العراقيون عن مشيئتهم .

وفي الحقيقة علينا أن نعترف بأن وجود المطارات البريطانية في العراق إخلال بالسيادة الوطنية الفعلية ، هذا وإن لم يكن ذلك أنتقاصاً للسيادة بمعناها النظري المقبول .

(١) ولذلك أنكرت بريطانيا على العراق موقفه في عدم قطع العلاقات مع إيطاليا سنة ١٩٤١ .

في العلاقات الدولية^(١). ولعل أغرب ما في المعاهدة ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة الحادية عشرة، إذ توجب على الفريقين المتنازعين أن يقوموا بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على حفظ وحماية مواصلات الحكومة البريطانية، فهل يعني ذلك وجوب عقد هذه المعاهدة كما يفهم من الصيغة التي وضعت فيها هذه المادة والتي جاء فيها: «على» التي تفيد الوجوب، وإن كان النص الإنكليزي هو الملزم، ثم ماذا سيكون وضع العراق لو طالبت منه بريطانيا الدخول الآن في معاهدة وقد انقضى أكثر من عشرين عاماً على معاهدة سنة ١٩٣٠، وهل له أن يطلب من بريطانيا أن تتركه وشأنه إلى حين انتهاء الأجل المحدد بكامله؟ أم أن بريطانيا ستلزمه بعقد معاهدة جديدة استفاداً إلى حكم هذه الفقرة؟ وإذا كان ولا بد من عقد معاهدة فكيف يكون أمدها؟ وهل يكون ذلك لمدة ما تبقى من الخمس والعشرين سنة، أم هل لبريطانيا أن تطلب أن يكون ذلك لمدة أطول؟ وكيف يمكن التوفيق بين تلك المعاهدة وميثاق الأمم المتحدة؟ ومبدأ عدم جواز تأييد العقود؟ والمعاهدات الدولية؟

أما الملحق العسكري فقد نص في فقرته الأولى عن القوات البريطانية التي كانت موجودة في معسكر الهنيدى قرب بغداد، وهو المعروف «بمعسكر الرشيد» وقد انتهى حكم تلك الفقرة. أما الفقرة الثانية فقد نصت على الامتيازات والإعفاءات التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق: والفقرة الثالثة نصت على التسهيلات المطلوبة من الحكومة العراقية للقوات المذكورة في الفقرة الأولى. وقد تعهدت الحكومة العراقية بتقديم حرس للمطارات لحماية القواعد الجوية وذلك بناء على طلب الحكومة البريطانية، وتعهدت بريطانيا في الفقرة الخامسة بتدريب الضباط العراقيين على الفنون الجوية والبحرية والعسكرية في المملكة المتحدة وتقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز «مقيسر». وتقديم ضباط بريطانيين

(١) وقد أشار إلى هذا المعنى بعض أعضاء عصبة الأمم حينما عرضت المعاهدة على تلك المؤسسة الدولية كما سنرى.

بحريين وعسكريين للخدمة بصفة استثنائية في الحكومة العراقية على أن يكون ذلك كله على نفقة الحكومة العراقية . وفي الفقرة السادسة أشير إلى وحدة السلاح والتدريب بين الجيش العراقي والجيش البريطاني ، كما نص في الفقرة السابقة على حق بريطانيا في استعمال طرق العراق ، وسكك الحديدية ، وطرقه المائية وموانئه ومطاراته . كما يؤذن للسفن البريطانية في زيارة شط العرب بشرط إعلام الحكومة العراقية بذلك .

وقد اتفق الطرفان على أن تكون قضية السكك الحديدية والميناء موضوع اتفاقات خاصة . وقد عقدت فيما بعد تلك الاتفاقيات وجاء في أحد الكتب المتبادلة أن الحكومة العراقية نظرا إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بينها وبين بريطانيا تستخدم الرعايا البريطانيين عند حاجتها إلى خدمات موظفين أجانب ، على أن لا يخل هذا بحق الحكومة العراقية باستخدام موظفين أجانب غير بريطانيين عندما لا يتيسر الرعايا البريطانيون . كما أشارت إحدى الرسائل إلى رغبة الحكومة العراقية في استخدام بعثة عسكرية بريطانية .

أما الاتفاق الحالي فقد ألزم الحكومة العراقية بشراء مخلفات الجيش البريطاني ومنشآته بقيمة ثلث كلفتها ، على أن تشهد بصحة الثمن وزارة الطيران البريطانية ، كما نص على أن الحكومة البريطانية لا تدفع إيجارا عن المطارات التي تستعملها في العراق ، متى كانت أرضها أميرية ، كما تعفى تلك الأراضي من جميع الضرائب والرسوم . وبيئت الفقرة الرابعة بعض التدابير بشأن السكك الحديدية العراقية وإدارتها ، أما الفقرة الخامسة فقد بحثت عن وضع الميناء بصورة موجزة وقد عقدت اتفاقات خاصة بشأن السكك والميناء . وحيث قد انتهى مفعول تلك الاتفاقيات فلا نرى حاجة للبحث فيها . ولكن يجدر بنا أن نذكر بأنه قد بقي هذان المرفقان العظيمان « السكك والميناء » تحت السيطرة البريطانية ، وبقيت ميزانيتهما مستقلةتين ، ولم يكن للبرلمان العراقي سلطة كافية للحد من الإسراف العظيم في نفقاتهما والرواتب الضخمة التي

كانت تعطى الموظفين البريطانيين بسخاء عظيم ، هذا بالإضافة إلى بعض حوادث سوء الاستعمال التي تكشف عن فساد مالي .

أما الاتفاقية العدلية فقد وضعت في ٤ آذار ١٩٣١ ، وحيث قد انتهى مفعولها فلا حاجة للإفاضة في ذكرها . على أن أهم أحكامها هو إلزام العراق باستخدام عدد من القضاة الانكليز في المحاكم أو المستشارين القانونيين ، وأنهم يرأسون المحكمة التي يكون فيها أحد الطرفين من الرعايا البريطانيين ، أو دولة أجنبية غريبة . وكانت بمثابة مرحلة الانتقال للتخلص نهائياً من بقايا الامتيازات الأجنبية التي بقيت بريطانيا تزعم ببقائها رغم الغائها من قبل الحكومة العثمانية سنة ١٩١٤ ، حينما كان العراق لم يزل جزءاً من الدولة العثمانية ، وقد ترك العراق (آخر قاضي بريطاني أخيراً وكان رئيساً لمحكمة التمييز (النقض والابرام) وليس في القضاء العراقي اليوم أى أجنبي . ويخضع الأجانب والعراقيون إلى سلطان القضاء العراقي الشامل دون تمييز .

الرأي العام العراقي والمعاهدة :

على الرغم من التصديق على المعاهدة في المجلس النيابي من قبل اكثريّة ساحقة ، فإن الرأي العراقي العام كان قد تلقاها بعدم ارتياح ، بلغ حد السخط في البيئات المثقفة المدركة وفي الحقيقة انتقدتها الصحافة العراقية (والعربية) انتقادات دقيقة : وشمر بعض الكتّاب السياسيين عن سواعدهم ، وملأوا الصحف في شرح أخطارها ومساوئها . وكان للحزبين المتآخيين (الحزب الوطني ، وحزب الأخاء الوطني) شأن عظيم في توجيه الرأي العام ، وذلك بتصاريح زعمائهما ، ومقالات الصحف الناطقة باسميهما ، وبعض الاجتماعات العامة التي أقيمت فيها خطب كانت لهجتها شديدة صارمة في تنفيذ المعاهدة وملاحقتها .

وقد عبر « الهاشمي » عن رأي المعارضين في المعاهدة حينما قال : « إنها لم تضيف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في أغلاله ، عزلته عن الأقطار العربية ،

وباعدت بينه وبين جارتيه الشرقيتين ، صاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال^(١) .
أما رئيس الوزراء فكان مجمل دفاعه عن المعاهدة أنها تعادل ماوافق عليه النحاس باشا
والوفد (المصري) ، وأنها جعلت العراق في وضع تغبطه عليه بعض البلاد العربية
الأخرى ، ولكنه في بعض المناسبات الأخرى اعترف بأنها لم تحقق كل ما كانت
تصبو إليه البلاد ، ولكنها على كل حال خطوة موفقة إلى الأمام ، والزمن بعد
ذلك كفيل أن يحقق للعراق أمانيه كلها كاملة .

ولكى يظهر المعارضون سخطهم على المعاهدة بشكل ذى طابع دولي ، أبرقوا
إلى السكرتير العام لعصبة الأمم البرقية التالية :
« إننا نشترك مع الأعضاء في رأيهم أن المعاهدة العراقية البريطانية الأخيرة
لا تضمن للعراق استقلاله التام ، بل إنها تفسح المجال لبريطانيا لاستغلال بلادنا
حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية »^(٢) .

موقف الملك من المعاهدة :

كان الملك فيصل ، يظهر للملأ بمظهر المحايد في المعاهدات السابقة ، وإن كان
يعمل سراً — في بعض الأحيان — ضدها ، كما حدث في المعاهدة الأولى لسنة ١٩٢٢ ،
وكما جرى أيضاً في معاهدة سنة ١٩٢٧ التي لم تعرض على مجلس الأمة ، ولكنه
في هذه المعاهدة أخذ شكلاً صريحاً واضحاً وهو التأييد المطلق . ومرجع ذلك أنه
كان يعتقد أن هذه المعاهدة تحقق للبلاد أهم وأعز أمانيتها ، وهو إنهاء الانتداب
بصورة جديدة ، ودخول العراق في عصبة الأمم ، وحصوله بذلك على كل مظاهر
الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة . أما ما احتوت عليه المعاهدة من نصوص
كحماية المواصلات الإمبراطورية ، وإعطاء بعض المطارات لبريطانيا ، فكان يرى
أن ذلك قابل للتغيير مع الزمن ، وهو لا يعارض السيادة الوطنية .

(١) انظر آراء فريق من رجال السياسة العراقية في المعاهدة في ص (٤٩) وما بعدها من
الجزء الثالث من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للحسنى .

(٢) وقد وقع على هذه البرقية الهاشمي ، وأبو التمن ، وناجي السويدي .

وربما كان يرى أن ذلك من مصلحة العراق ذاته ، خاصة في مرحلة الانتقال الأولى .
أو لعله كان يشعر أن المعاهدة بشكلها الأخير نتيجة جهوده المتواصلة خلال مدة تزيد
على عشر سنوات ، وأنه لم يوفق إليها — بمؤازرة العراقيين — إلا بعد عناء شديد ،
وإلا بعد أن مرت البلاد في أزمت حادة ، ومصاعب جمة ، أورثته القلق العظيم ،
والأسقام المستعصية ، فهو يريد أن يعتقد أنه قد وصل بر السلامة بعد السفر الطويل
المضني ، حتى يضع عصا الترحال . ومهما يكن من أمر فقد خرج جلالته عن حياده
المترفع وإذا أردنا الدقة في التعبير ، نقول إنه أصبح طرفاً في هذه الخصومة العنيفة القائمة
حينذاك حول المعاهدة وقد قال في أحد خطبه^(١) : « إن العراق حر طليق لا سيد
عليه غير إرادته ، وحليفنا بريطانيا ليس لها في هذه البلاد سوى شيء واحد هو
الخط الجوى . وإن الذي يؤسف له أن يكون من بين رجال الأمة من يدرك
حقيقة ما بينته لكم ولا يجروؤ على مصارحتكم به حتى اضطررت أن أصارحكم بالأمر
بذاتي » . ولا يمكن بالمقياس الديمقراطي الصحيح لأية حكومة دستورية أن يقف
رئيس الدولة الأعلى فيها مثل هذا الموقف الذي يفقده كثيراً مما يسبغه عليه الحياد
من صفات « الشمول » و « التجرد » اللازمين لبقائه رمزاً سامياً للأمة بكاملها ،
لا مؤيداً لحزب من أحزابها ، أو ناصراً لسياسة من سياساتها . ولكن خليق بفنا
أن نذكر بأن العراق في تلك الفترة كان لم يتجاوز بعد دور الإنشاء والتكوين ،
فليس بدعاً ألا يتقيد ، تمام التقيد ، بما استقر من مبادئ في الأمم الديمقراطية
العريقة التي لم تبلغ ما بلغته إلا بعد صقل التجارب ، ونضج السنين . ثم أنه كان
يرى نفسه — وواقع الحال يؤيده — أنه كان بالنسبة للعراق أكثر من ملك . . .
كان زعيماً ، وكان موحهاً ، وكان منشئاً وإنه لذلك خليق أن يبدى رأيه في المسائل
الأساسية التي يتوقف عليها كيان هذا البنيان بكل صراحة وإخلاص

(١) ورد هذا القول في الخطبة التي ألقاها جلالته في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، على الوفود في
خريف تلك السنة بعد عودته من أوروبا .

المعاهدة وعصبة الأمم :

كانت علاقة العراق بعصبة الأمم وثيقة بشكل قل أن نجد له نظيراً بين الدول الأخرى ، فالانتداب الذي فرض على العراق أقره ميثاق العصبة ، ونص عليه في بعض مواده ، والخلافات العراقية التركية على الحدود وعلى ولاية الموصل كانت موضوع نقاش طويل ، وعناية خاصة في تلك المؤسسة الدولية الكبرى . وكان ضم ولاية الموصل إلى العراق بقرار إجماعي اتخذته العصبة كما أسلفنا البحث من قبل . والمعاهدة العراقية — البريطانية الأولى أحيطت العصبة بها علماً وقبلتها بدلاً عن نصوص الانتداب الذي رفضه العراق وثار عليه ، ولكن بريطانيا استطاعت تحقيق غايات الانتداب بمعاهدة تحالف حوت جميع نصوص الانتداب الرئيسية . وبريطانيا — حليفة العراق — كانت ملزمة تجاه العصبة بتقديم تقرير عن سيره ، واضطراد تقدمه ، كما يتطلب ذلك نظام الانتداب ، وكانت بريطانيا تظهر بمظهرين مختلفين ، مظهر الحليف المستفدة علاقته بحليفه إلى معاهدة معقودة بين ندين ، وبمظهر المنتدب من عصبة الأمم على دولة لم تستكمل بعد سيادتها ، وعليها أن تصبر حتى إذا بلغت رشدتها السياسي جاز لها ولوج عصبة الأمم والجلوس بجانب الدول المستكملة لسيادتها . وقد بقي هذا الوضع الغريب سائراً في العراق بضع سنوات ، وكان صراع العراقيين للتخلص من هذه « الأوضاع الشاذة » قوياً . وقد اعترضت بريطانيا نفسها في تقريرها لسنة ١٩٢٨ عن هذا الوضع الشاذ إذ قالت : « للعراق سيادة وطنية ومع هذا فهو تحت الانتداب . وإن الوزراء مسئولون في البرلمان ومع هذا فهم تحت نفوذ المستشارين الانكليز »^(١) . ومن الممكن أن نضيف إلى مظاهر الشذوذ هذه أشياء أخرى فدار الانتداب مثابة إرشاد ورقابة غير أن المفدوب هو المسيطر الحقيقي على كل شؤون

(١) وردت هذه العبارة في تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة العراق سنة ١٩٢٨ . انظر ص ٧ من كتاب (تحرير العراق من الانتداب تأليف مجيد خدوري) وانظر كذلك ص ١٨٠ (من كتاب لونسكر) .

الدولة الداخلية والخارجية ، والإدارات العامة والمرافق العامة كسكك الحديد والميناء . ملك للعراق ، ولكنه لا يملك إدارتها بمحض مشيئته ، وليس لبرلمانه الرقابة التامة على الأموال الجسيمة التي تصرف — بل وتهدر أحياناً في غير وجوهها الضرورية . والأجانب في العراق يتمتعون بامتيازات جمة ولا يتمتع العراقي في بلاد أولئك الأجانب بشيء من تلك الامتيازات .

ومهما يكن من أمر فقد رغبت بريطانيا أخيراً في ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم وكتبت إلى العصبة في هذا الشأن مفصحة عن رغبتها تلك . ومن المعلوم أن معاهدة سنة ١٩٢٢ المعدلة ، كانت قد نصت على بقاء العراق تحت الانتداب لخمس وعشرين سنة ، ما لم يدخل العراق عصبة الأمم قبل نهاية تلك المدة ، فمن الطبيعي والحالة هذه ، أن يصير دخول العراق عصبة الأمم المظهر الدولي لاستقلاله التام ، وبعبارة ثانية لم يكن هناك من سبيل لاعتبار العراق مستقلاً ، بالمعنى الدقيق ، قبل انتهاء تلك المدة ما لم تقبله العصبة عضواً فيها . وقد أشرنا من قبل إلى أن المفاوضات العراقية البريطانية التي أعقبت معاهدة سنة ١٩٢٦ خاصة كانت قائمة على هذا الأساس ، وهو الطلب من بريطانيا أن تتقدم باقتراح لعصبة الأمم لترشيح العراق عضواً فيها ، وبعد جهود مضيئة واتصالات عديدة تقدمت بريطانيا في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٩ ، بهذا الاقتراح وكتب وزير الخارجية البريطانية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم لإعلام أعضاء العصبة برغبة الحكومة البريطانية في ترشيح العراق لعضوية العصبة سنة ١٩٣٢ .

وقد كان هذا الطلب الأول من نوعه ، لأن الانتداب (وخاصة من نوع أ) وإن قيل عنه في ميثاق العصبة إنه مؤقت ولكنه مدته لم تحدد ، كما لم يكن معلوماً كيف يجب أن ينتهي ، وما هي الشروط التي يلزم توفرها في الدولة (المنتدب عليها) حتى يصبح لها أن تصبح عضواً في الأسرة الدولية ، تقف على قدم المساواة مع الدول المستقلة الأخرى المتمتعة بكامل سيادتها ؛ ولهذا السبب نجد أن لجنة الانتداب الدائمة أخذت على عاتقها قبل درس التقرير المرفوع إليها عن العراق ، أن تضع المبادئ والأسس ،

أو بعبارة أخرى ، الشروط اللازمة للدولة المقننة عليها . وبعد دراسة دقيقة وجدت اللجنة أن تلك الشروط خمسة وهى :

(١) يجب أن يكون للقطر حكومة مستقرة وإدارة قادرة على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة .

(٢) يجب أن يكون القطر قادراً على حفظ وحدته واستقلاله السياسى .

(٣) يجب أن يكون القطر قادراً على حفظ الامن العام فى كل أنحائه .

(٤) يجب أن يكون للقطر مصادر مالية كافية لسد النفقات الحكومية الاعتيادية .

(٥) يجب أن يكون للقطر قوانين وتنظيم قضائى يضمن العدل دوماً على السواء للجميع .^(١)

ثم وضعت اللجنة الضمانات التى يجب على العراق أن يتعهد بها ، وهى :

(١) حماية الأقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعالة .

(٢) حفظ المصالح والامتيازات الأجنبية والقضاء القنصرى ، كما كانت تمارس

فى عهد الامبراطورية العثمانية بموجب الامتيازات الأجنبية إلا إذا وضع مجلس عصبة الأمم نظاماً آخر بموافقة الدول المختصة .

(٣) حفظ المصالح الأجنبية القضائية والمدنية والجفائية التى لا يشملها نظام

الامتيازات الأجنبية .

(٤) حفظ حرية الفكر والعبادة ، وممارسة الأعمال الدينية والتربوية والطبيعية

من قبل الإرساليات التبشيرية لجميع الملل على أن لا تخل بالامن العام والآداب والإدارة .

(١) انظر ص ٣٠ من كتاب (تحرر العراق من الانتداب) وفى هامش هذه الصفحة تجد نقداً لهذه المقاييس نقله المؤلف عن الأستاذ (ريتشر Ritscher) الذى وضع ثلاثة مقاييس للدولة المثلى التى يجب أن تكون فى المجموعة الدولية وهى : (١) — السيطرة على الطبيعة ، أى أن تعرف الى أى مدى تستخدم الأمم العلم لتسخير الطبيعة واستخدامها فى سد حاجات الإنسان . — ب — الآداب العامة : أى إلى أى حد تتبعها الأكثرية فى العلاقات الاجتماعية . — ج — حالة الطبقة العامة أى إلى أى حد هى متكافئة مع بقية الطبقات فى سبيل رقى المجتمع عامة .

(٥) المحافظة على العهود المالية التي أخذتها على نفسها الدولة المنتدبة السابقة .

(٦) حفظ مختلف الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب .

(٧) المحافظة على العهود الدولية العامة والخاصة التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة

عن القطر المشمول بالانتداب ، مع الاحتفاظ بحق نقضها من قبل الجهات المتعاقبة .

وبعد أن نظمت لجنة الانتداب الدائمة في مدى تحقق تلك الشروط وانطباقها

على حالة العراق قررت : « إن المعلومات المتوفرة لها تسوغ الاعتقاد أن للعراق

اليوم حكومة مستقرة وإدارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجهورية بصورة

منظمة ، وأن في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله ، ولديه مصادر

مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة ، وله قوانين ونظام

قضائي فيها ما يضمن العدل المطرد للجميع على السواء » .

وبعد أن تطرق التقرير إلى ذكر أنواع الضمانات وحفظ المصالح الأجنبية قال :

« متى ما اقترن إلغاء الانتداب بانضمام العراق إلى عصبة الأمم استوفت هذه البلاد

الشرط المتعلق للدفاع عن أراضيها » .

وجدير بنا أن نلاحظ هنا أن المناقشة التي جرت في لجنة الانتداب الدائمة

وفي مجلس عصبة الأمم كانت على العموم ، تظهر المؤسسات الدولية وكأنها أشد على

العراق من الدولة المنتدبة ذاتها . وهي لم تكن لتعنى بمصالح أ كثرية السكان

— أهل البلاد الحقيقيين — الذين قيل بأن الانتداب إنما فرض من أجلهم لتمكينهم

من الاضطراد بالتقدم حتى يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، قدر عنايتها

بالأقليات الصغيرة ، وخاصة الوافدة إلى العراق فنصيب الآشوريين — وهم غرباء نزحوا

إلى العراق أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، ولم يكن عددهم حينذاك ليمتجاوز

الثلاثين ألف نسمة — أعظم بكثير من نصيب الملايين الأربعة من سكان العراق ،

هذا إذا استثنينا الأكراد الذين جرى البحث بشأنهم وإن رد مطلبهم . كما أن الدول

الأعضاء قد أظهرت من الحرص الشديد على مصالحها وحقوقها — حتى تلك الحقوق

المزعومة والتي قد تلاشت في الدولة العثمانية التي كانوا قد حصلوا عليها فيها كلامتيازات

الأجنبية — بما لا يتناسب وما كان يرتجى من تلك المؤسسة الدولية العالمية التي قيل إن من غاياتها ، وأسباب وجودها ، العناية بالدول الصغيرة ، والقضاء على أسباب المنازعات الدولية . بل إن بعض الأعضاء قد أثاروا من الشكوك والاعتراضات على ما ورد في التقرير البريطاني عن العراق ما اضطر المندوب السامي البريطاني وكان يمثل حكومته أثناء مناقشة هذه القضية بأن يصرح ، ويعيد التصريح ، في الشؤون المختلفة لتطمئن أولئك الأعضاء وتبديد الريب الذي خالط أنفسهم . ومن ذلك قوله : « إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقدر المسؤولية الملقاة على عاتقها في ترشيح العراق لعصبة الأمم الذي هو في عرفها الوسيلة القانونية الوحيدة لإنهاء الانتداب ، فإذا ما برهن العراق بأنه ليس أهلاً لذلك فإن المسؤولية الأخلاقية يجب أن تقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

ومع هذا فمن الحق أن نلاحظ أن بعض الدول الأخرى قد انتقدت نصوص المعاهدة العراقية — البريطانية وأشارت إلى صرامة أحكامها بحيث إنها لا تصلح أن تكون أساساً لربط العلاقات بين دولتين مستعلماتين ، فقال المسيو (رابار) إن المادة الخامسة جعلت كفة أحد الطرفين المتعاقدين راجحة على الأخرى ، وأنه شخصياً لا يحب أن تدخل بلاده في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه ^(١) . وقال آخرون بأن قبول العراق لهذه المعاهدة سيجعله بعد تحرره من الانتداب تحت الحماية البريطانية . كما قال المسيو (رابار) بأن الملحق السابع من المعاهدة لم يراع فيه استقلال العراق ، كما أن المعاهدة صودق عليها من قبل المجلس قبل أن يتحرر العراق من الانتداب ، فهو والحالة هذه لم يكن بعد مالمسكا لسيادته ^(٢) .

وكانت خلاصة رأى اللجنة قد صيغت على الوجه التالي :

« إن في المعاهدة هذه بعض مواد غريبة في معاهدات من هذا النوع ، إلا أن التعهدات التي قطعها العراق لبريطانيا العظمى يظهر أن ليس فيها ما يقيّد سيادة الدولة » .

(١) انظر ٧٦ في محضر لجنة الانتداب الدائمة — الجلسة الحادية والعشرين .

(٢) انظر ص ٧٧ من محضر لجنة الانتداب المشار إليه قبلاً .

ومهما يكن من أمر فقد أقر مجلس العصبة في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٢ في جلسة الجمعية قبول العراق عضواً في عصبة الأمم بعد أن أعرب ممثل العراق عن رغبة بلاده في العمل بموجب عضوية العصبة كما تنص المادة الثانية من ميثاق عصبة الأمم . وكان العراق قد قدم نص التصريح المقترض لذلك ، والذي حفظ في خزانة سكرتيرية العصبة . وبذلك أصبحت العراق الدولة السابعة والخمسين في أعضاء العصبة . وعندئذ صرح رئيس الجلسة بأن : « دولة جديدة قد ظهرت إلى عالم الوجود بسلام ، بينما كان ذلك لا يحدث في الماضي إلا بوسائل العنف . فالعصبة تظهر بذلك ثمانية الخطأ الذي يرتكبه الكثيرون بظنهم أنها وضعت لابقاء على الوضع الراهن ، ومنع العالم من تقدمه الاعتيادي . وإن دخول العراق في عصبة الأمم قد أعطى فرصة لتنفيذ ما كان يتطلب ثورة في الماضي » . وقال مقرراً للجنة ، ممثل يوغوسلافيا : « إن من دواعي سروره العظيم أن يوصى بقبول العراق عضواً في العصبة ، وإن من الصدف العابرة أن يقع على عاتق دولة كان تاريخها الطويل صراعاً مريراً من أجل الحرية ، أمر المساهمة بهذا القسط المتواضع في قبول مملكة العراق في عصبة الأمم » . وكان باستطاعة ممثل يوغوسلافيا أن يضيف إلى سابق قوله — كما لاحظ أحد الكتّاب الأفاضل^(١) — بأن كلاً من العراق ويوغوسلافيا كانتا إيلانين مضطهدتين في طرفي الامبراطورية العثمانية الممتدة من الأدریاتيك إلى الخليج الفارسي . ولكننا نتساءل أحق أن العراق نال ما نال — ولم يبلغ بعد غايته — عن طريق العصبة بسلام ؟ وهل تخلص نهائياً من مطامع بريطانية الاستعمارية في معاهدته هذه ؟

والجواب على هذا يقتضينا البحث عن سير العلاقات العراقية البريطانية بعد المعاهدة ، وموقف بريطانيا منه أثناء حدوث الأحداث الجسام ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مما لا يدخل في حيز منهجنا الدراسي^(٢) .

(١) الدكتور مجيد خدوري . انظر الصفحة الأولى من كتابه (العراق المستقل) (Independent Iraq) .

(٢) نستطيع أن نقول ان بريطانيا — ككل الدول القوية — حاولت أثناء الخلافات مع العراق أن تفسر المعاهدة وملاحقها لصالحها . هذا وإن حملت النصوص ما لا تحمله في لغوها أو معناها أحياناً كثيرة .

ملاحق

ak ← q

مذكرة

للملك فيصل(*)

للمرحوم الملك فيصل مذكرات خطيرة وضعها في ظروف مختلفة ، ومناسبات عديدة ، نشر قسماً صغيراً منها ، وبقي القسم الكبير طي السكتان ، إلى أن وافته المنية ليلة ٨ أيلول سنة ١٩٣٣ فتغلبت أيدي سوء عليها ، وأصبح أهم قسم منها خيراً من الأخبار .

وبين المذكرات التي وضعها المغفور له مذكرة خطيرة تعبر عن آرائه في العراق ، وسكانه ، ومستقبله ، وقد وزعها على بعض أخصائه ليحجبوا عليها من أضراب جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وناجي شوكت ، ونوري السعيد ، وناجي السويدي ، ويهمنا جداً أن نثبت نص هذه المذكرة فيما يلي وهي :

كنت منذ زمن طويل أحس بوجود أفكار وآراء ، حول كيفية إدارة شئون الدولة عند بعض وزرائي ، ورجال ثقتي ، غير أفكارى وآرائي . وكثيراً ما فكرت في الأسباب الباعثة لذلك . وفي الأخير ظهر لي بأن ذلك — كان ولم يزل — ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكارى ، وتصوراتى ، ونظري في شئون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها وتكوينها والسير بها ، نظراً إلى ما أراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها ، والمواد الإنشائية المتيسرة ، وعوامل التخريب والهدم التي فيها كالجهل ، واختلاف العناصر والأديان والمذاهب والميول والبيئات . لذلك رأيت من الضروري أن أفضى بأفكارى ، وأشرح خطتي ، في مكافحة تلك الأمراض وتكوين المملكة على أساس ثابت ، وأطلع عليها أخصائيي ممن اشتركوا وإياي في العمل . وإني أخلص خطتي مختصراً بجملة تحت هذا ، وبعد ذلك أتقدم إلى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي .

(*) نقلاً عن كتاب « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد عبد الرزاق الحسيني الجزء الثالث ص ١٨٦ .

١ — إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية ، والمالية ، والدينية . فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، مقسمة على بعضها ، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين ، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى ، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية ، أو طائفية ، أو متطرفة ، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معاً ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي ، لا ينفقون إلى تأثيرات رجعية أو إلى أفكار متطرفة ، تستوجب رد الفعل .

٢ — في العراق أفكار ومفازع متباينة جدا وتنقسم إلى أقسام :

١ — الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة .

٢ — المتعصبون . ٣ — السنة . ٤ — الشيعة .

٥ — الأكراد . ٦ — الأقليات غير المسلمة .

٧ — العشائر . ٨ — الشيوخ .

٩ — السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاسبة .

إن شبان العراق القائلين بالحكومة ، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين ، يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى أفكار وآراء المتعصبين ، وأرباب الأفكار القديمة ، لأنهم جبلوا على تفكير يرجع عهده إلى عصور خوت ، يقولون بوجوب سوق البلاد إلى الأمام ، بدون التفات إلى أي رأى كان ، والوصول بالامة إلى مستواها اللائق ، وبالإعراض عن القال والقال ، طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة رغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم .

إن عدم المبالاة بالرأى بقاتاً ، مهما كان حقيراً خطيئة لا تغتفر . ولو أن بيد الحكومة القوة الظاهرة ، التي تمكنها من تسيير الشعب رغم إرادته لكنت وإياهم . وعليه فإننا لحين ما نحصل على هذه القوة ، علينا أن نسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة ، نوعاً ما بعدم مخالفة تقاليدها ، كي تعطف على حكومتها في النوائب .

إن المثل الصغير الذي ضرب به لنا (الاضراب العام) يكفيها لتقدير حسياتها ، ووضعها موضع الاعتبار ، وكذلك يكفيها لتقدير مبلغ قوانا لإخماد هياج مسلح ما قاسيناه إبان (ثورة الشيخ محمود) والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواننا العسكرية آنئذ . كل ذلك يضطرني أن أقول بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير . ولو كانت البلاد خالية من السلاح لكان الأمر ، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف بندقية ، يقابلها ١٥ ألف حكومية ، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه . هذا النقص يجعلني أتبصر وأدقق وأدعو أنظار رجال الدولة ومديري دفة البلاد للتعقل وعدم المغامرة .

ألحت فيما تقدم إلى أفكارى الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة والشبان وحالة الشعب كل ذلك توطئة لما سأقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد كما أراها في الوقت الراهن ، وكما أشخص أمراضها ، وبعد ذلك أبين أيضاً ما أراه ضرورياً لمعالجتها .

٣ - العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني ، وهذه الحكومة تحكم قسماً كدياً أكثرية جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم . وأكثريّة شيعية جاهلة متنسبة لعنصر ياب إلى نفس الحكومة ، إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثريّة أو الأشخاص الذين لهم مطامع ، خاصة الدينيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد ، يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه الأكثريّة للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت . ولا نفكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل .

أخذت بنظري هذه الكتلة العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الأقليات الأخرى المسيحية التي يجب أن لا نهملها ، نظراً إلى السياسة الدولية التي لم تزل

تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك ، وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر :
كردية وشيعية وسنية ، لا يريدون إلا التخلي من كل شكل حكومي ، بالنظر لمنافعهم ،
ومطامع شيوخهم التي تتدافع بوجود الحكومة

تجاه هذه الكتل البشرية ، المختلفة المطامع والمشارب ، المملوءة بالدسائس ،
حكومة مشكلة من شبان مندفعون ، أكثرهم متهم بأنهم سنيون ، أو غير متدينين ،
أو أنهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ، ولا يريدون أن يعترفوا بما يتهمون به ،
ولا بوجود تلك الفوارق ، وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها . يعتقدون بأنهم
أقوى من هذا المجموع ، والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مباين أيضاً بنظر
السخرية ، التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم .

أخشى أن أتهم بالمبالغة ، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئاً يخامرني ، خاصة
لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا إلا نفر قليل ، ممن يعلمون وجائبهم ومسئولياتهم .
ولا أرغب أن أبرر موقف الأكترية الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته ألاف
المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من
الأقوال ، التي تهيجهم ، وتثير ضغائنهم ، إن الضرائب على الشيعة ، والموت
على الشيعة ، والمناصب للسني . ما الذي هو للشيعة ؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها
ويضربون الأمثلة على ذلك ، مما لا لزوم لذكرها .

أقول هذا على سبيل المثال ، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي
يشيرها المفسدون ، وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الإسلامية ، ينعمون
بمجموعهم على من لا يحترمها . وهناك غير هذا دسائس آثورية وكلدانية ويزيدية ،
والتعصب لتفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهم قوى الحكومة تجاه البسطاء . كما أن
العقول البدوية والنفوذ العشائري ، الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع
نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات ، وكل هذه المطامع واحتراسات تشترك
في هذا الصعيد وتضطدم وتعكر صفو البلاد وسكونها ، فإذا لم تعالج هذه العوامل

بأجمعها وذلك بقوة مادية حكيمة ، ربحاً من الزمن ، حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل محل التعصب المذهبي والديني ، هذه الوطنية التي سوف لا تكون إلا بجهود متبادية ، وبسوق مستمر من جانب الحكومة بنزاهة كاملة فالموقف خطر .

وفي هذا الصدد ، وقلبي ملآن أسى ، إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد كتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية متشعبة بتقاليد وأباطيل دينية ، لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت . ونحن نريد ، والحالة هذه ، أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهديه وندربه ونعلمه . ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ، يجب أن يعلم أيضاً الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل .

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي ، وهذا نظري فيه ، وإن خطي في تشكيله وتكوينه كما يلي :

في اعتقادي — وإن كان العمل شاقاً ومتعباً ، إلا أنه ليس مما يوجب اليأس والتخوف ، وإذ اعولج بحكمة وسداد رأي وإخلاص — إذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة ، وسارت عليها بحزم وحزم ، فإن الصعوبات تجابه ، وبارقة الأمل في الرسوخ السياسي تزداد نوراً . وألاحظ أن منهاجاً يقرب مما سأذكره أدناه ، يكون كافلاً لمعالجة المهمة والنجاح . وإليك بالاختصار أولاً ، ثم بالتفصيل :

١ — تزييد قوة الجيش عدداً ، وبشكله الحاضر ، بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الأقل في منطقتين متباعدتين .

٢ — عقب إتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، تعلن الخدمة الوطنية .

٣ — وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد ، مهما أمكن ، واحترام الطوائف الأخرى .

- ٤ — الإسراع في تسوية مشكلة الأراضي .
- ٥ — توسيع المأذونية لمجلس الأولوية والبلديات بقدر الإمكان ، على أنموذج القانون العثماني .
- ٦ — الإسراع في تشكيل مدرسة الموظفين .
- ٧ — الأعمال النافعة وحماية المنتوجات .
- ٨ — المعارف .
- ٩ — تفريق السلطة التشريعية ، والسلطة الإجرائية .
- ١٠ — تثبيت ملاك الدولة .
- ١١ — وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد إجراءات الحكومة في الصحف والأحزاب .
- ١٢ — العدل والنظام والإطاعة في الموظفين ، والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

(١) بدأت بالجيش ، لأنني أراه العمود الفقري لتكوين الأمة ، لأنني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده ، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وهي حفظ الأمن ، والاطمئنان إلى إمكانية كفاءته ، نظرا إلى ما تتطلبه المملكة ، ونظرا إلى العوامل المختلفة الموجودة ، والتي يجب أن تجعلنا دائما متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت .

إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الحاضر ، الذي سوف نطلبه منه بعد إعلان الخدمة العامة ، أما ما سأطلبه منه الآن ، هو أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما . إنني غير مطمئن إلى أننا بعد ستة أشهر ، وبعد أن تتخلى إنجلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد ، نتمكن من الوقوف لوحدها ، ما دامت القوة الحامية هي غير كافية . ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة ، أو القيام بأي إجراءات أخرى هامة ، أو محركة ، أو مهيجة ، ما لم أكن واثقا بأن الجيش يتمكن من حماية

تنفيذ هذا القانون ، أو أى إجراءات أخرى . وعليه أرى من الضروري إبلاغه لحد
يتمكن معه من إجابة رغبتى المشار ذكرها وذلك بشكله الحاضر .

أرى أنه من الجنون القيام بإنشاءات وإصلاحات عظمى فى البلاد ، قبل أن
نطمئن إلى كفاية القوة الحامية لهذه الأعمال أمامنا حركات بارزات فى الربيع القادم ، ومن
الضرورى أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أى طارئ آخر يحدث فى المملكة .

٢ — عاينا أن نطمئن معنويات إخواننا الشيعة بالكيفية الآتية :

(١) إعطاء التعليمات إلى قاضى بغداد — كما عمل — أن يسعى لتوحيد
أيام الصيام والإفطار وهذا ممكن وشرعى .

(٢) تعمير العتبات المقدسة حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة
لقلق المقامات التى هى مقدسة لدى الجميع ، والتى هى كذلك
من الآثار التاريخية التى تزين البلاد ، فعلى الحكومة من كل
الوجوه محافظتها من الخراب .

(٣) إن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أى ارتباط مع الحكومة ،
وهم فى الوقت الحاضر أجنب عنها ، خاصة حيث يرون أن
رجال الدين السنيون ، يتمتعون بأموال هم محرومون منها ،
والحسد (خاصة فى الطبقة الدينية) معلوم ، فعلى ما دمننا غير
قادرين على تقسيم الأوقاف فيما بينهم ، أن نفكر فى إيجاد أوقاف
خاصة ، ومن رأى أن ذلك ممكن بالطريقة التى كنت تشبثت
بها ، غير أن الظروف حالت بينى وبين تحقيقها .

٣ — إن احترام الشعائر العامة غير عسير ، خاصة فى أيام رمضان والحيولة دون
تفشى الموبقات ، وإذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخفاء ، لقامت بأكبر
عمل يربط العامة بها .

٤ — لم أتكلم عن الضرائب ، إذ أن قانون ضريبة الاستهلاك ، قطع قول
كل مفسد وإنه لأكبر عمل جرى ، ولسوف نقطف ثمراته إن شاء الله .

٥ - إن مشكلة الأراضى وحلها سيربط الأهالى بالأراضى ، وهو ذا مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ، ولا لزوم للاسهاب بمنافعه ، ويجب الإسراع بتطبيقه ، على قدر المستطاع ، كما أنه يجب أن لا يحس الشيوخ والأغوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نطمئنتهم على معيشتهم ورفاهيتهم .

٦ - أرجو أن تكون قضية المدرسة مطمئة لكل سكان العراق ، بأنهم سيشترون فعلاً فى خدمات الدولة ، والاشتراك فى خيرها وشرها ، مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية ، وتزول تهمة (الحكومة السنية أو العربية) ، كما يقول أصحاب الأغراض من أكراد وشيعة .

٧ - أقول بتحفظ : إنه إذا أمكن إعطاء صلاحيات للألوية ، شبيهة بمجالس الولايات فى العهد العثمانى ، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الألوية للاشتراك بالحكم .

٨ - لقد تحدثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الإجرائية ، ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الأساسى .

٩ - علينا أن لا ندع مجالاً للأحزاب (المصطنعة) والصحف والأشخاص ، ليقوموا بانتقادات غير معقولة ، وتشويه الحقائق وتضليل الشعب ، وعلينا أن نعطيهم مجالاً للنقد النزيه المعقول ، وضمن الأدب ، ومن يقوم بأمر غير معقول يجب أن يعاقب بصرامة .

١٠ - على موظفى الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ونافعة ، حيث هم واسطة الإجراءات ، ومن يحس منه أنه يتداخل مع الأحزاب المعارضة ، أو يشوق ضد الدولة ، ينفى عن عمله ، وعليه أن يعلم بأنه موظف قبل كل شئ ، خادماً لأى حكومة كانت .

١١ - النافعة : أتيت بهذا الاسم الجديد ، ورجعت إلى التعمير التركى حيث رأيت أنه (أشمل) للأعمال المختلفة فى مرافق الأمة . حسناً عملنا فى السنة الماضية

بتخصيص مبالغ للأعمال الرئيسية ، ولا ننكر أن ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة ، على أن يكون قابلاً للتحويل والتبديل في بعض مواده ، عندما نرى ضرورة لذلك . وفي اعتقادي أنه من الضروري إعادة النظر في مواده خاصة قسم الأبنية والطرق . أقول بكل أسف : إن الزراعة أفلست في بلادنا بالنظر لبعدها عن الأسواق . لقد وضعنا الملايين لإنشاءات الري ، ولكن ماذا نريد أن نعمل بالحقاصيل ؟ إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضيها ، فكيف بنا بعد إتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل أهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفريج عليها ؟ ماذا تكون فائدتها منها إذا لم نتمكن من إخراجها إلى الأسواق الأجنبية واستهلاكها في الداخل على الأقل ؟ ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيب لها أسواقاً تستهلكها ونحن مضطرون إلى جلب الكثير من حاجاتها من الخارج ؟

أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي ، نرى حيراننا الأتراك والإيرانيين ، باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الأجنبية ، وكما هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الأموال الأجنبية إلى بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الأموال الطائلة لإنشاء المعامل لسد حاجاتهم .

علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتتنا عن سبيل تقييد الأمم المتشبهة ، وعلينا أن نعاون المتشبهين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة . وعلينا أن نعطي الانحصارات لأبناء البلاد إلى مدد معينة الذين فيهم روح التشبث . وإذا لم يظهر طالب أو راغب لإنشاء عمل صناعي ترى الحكومة أنه مربح ، فعليها أن تقوم هي به ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية إذا أمكن وإلا فأجنبية أو كلاهما معاً .

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها ، كبيرة كانت أو صغيرة ، وتبدأ ببناء الأهم فالأهم ، وترشد الأهلين

إلى كيفية التشبث بالأعمال الصغرى وتقوم هى بالأعمال الكبرى إذا تعذر القيام بها من قبل الأهالى .

إنه لمن المحزى والمضحك والمبكى معاً ، أن نقوم بتشيد أبنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة بملايين الروبيات . ولا ننسى الاختلاسات وتصرف أموال هذه الأمة المسكينة التى لم تشاهد معملاً يصنع لها شيئاً من حاجاتها . وإنى أحب أن أرى معملاً لنسيج القطن بدلاً من دار حكومة ، وأود أن أرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكى .

صك الانتداب البريطاني على العراق

بناء على نص المادة (١٣٢) من معاهدة الصلح الموقع عليها في (سيفر) في اليوم العاشر من شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، التي بموجبها تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسية ، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى ، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول « عهد جمعية الأمم » بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة يشترط عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة من قبل منتدب إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها . وأن تحديد تخوم العراق ، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب ، تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة . وبما أن الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق وبما أن شروط هذا الانتداب الآتي ذكرها رفعت إلى مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليها ، وبما أن صاحب الجلالة البريطانية قد قبل أن يكون منتدباً على البلاد المذكورة ، وتعهد بذلك بالنيابة عن جمعية الأمم ، طبقاً للمواد الآتية ، فجمعية الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :

المادة الأولى : المنتدب أن يضع في أقرب وقت ، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الأمم للمصادقة فينشره سريعاً . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم وרגائهم ، ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الأساسي تجرى إدارة العراق طبقاً لروح الانتداب .

المادة الثانية : يحق للمنتدب أن يحفظ قوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لأجل الدفاع عنها . وإلى أن ينفذ القانون الأساسي ، ويوطد الأمن العام ، له أن يؤلف جيشاً محلياً لتأييد الأمن والدفاع عن البلاد ، يحفده من الأهالي القاطنين

في البلاد فقط ، ويكون هذا الجيش مسئولاً لدى الحكومة المحلية وخاضعاً دائماً للمشاركة « للسلطة » التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش . ولا يجوز للحكومة العراقية أن تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر سابقاً إلا بموافقة المنتدب ، ولا يحول شيء مما هو مذكور في هذه المادة دون اشتراك الحكومة المحلية في مصرف أي جيش كان ، يقيمه المنتدب على العراق ، ويحق المنتدب في كل وقت استعمال الطرق والسكك الحديدية والمراسي في العراق لتحريك القوات المسلحة ونقل الوقود والأرزاق .

المادة الثالثة : يفوض المنتدب بإدارة علائق العراق الخارجية ، وبالحق باصدار التفويض للقناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية فيه ، وكذلك يكون له الحق بفرض الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الأجنبية .

المادة الرابعة : على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالأراضي العراقية فلا يتنازل عنها ولا يؤجر ولا توضع تحت سلطة دولة أجنبية .

المادة الخامسة : يلغى بثنائ في العراق إعفاء الأجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاماً أو عرفاً في السلطنة العثمانية .

المادة السادسة : « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن إيجاد نظام قضائي في العراق يضمن :

(١) مصالح الأجانب .

(ب) والقوانين — ولحد ما يرى لأنه من المناسب — الاختصاص القضائي القائم الآن فعلاً في العراق فيما يتعلق ببعض المعتقدات الدينية ، كأحكام الوقف والأحوال الشخصية . وتوافق الدولة المنتدبة على الأخص بأن تكون السيطرة على الأوقاف وإدارتها جارية طبقاً للشريعة وإرادة الواقفين » .

المادة السابعة : ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الأجنبية فيما يخص العراق من تسليم الجرمين الفارين إليه ؛ يعمل بالمعاهدات الحاضرة بين المنتدب والدول الأجنبية .

المادة الثامنة : يؤمن المنتدب للجميع حرية الوجدان التامة وحرية العبادات في كل هيئاتها وأشكالها بشروط ألا يخل ذلك بالامن العام والآداب ، ولا تميز فئة على أخرى في العراق بسبب جنسية أو دين أو لغة . والمنتدب يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية ولا يفكر على فئة حقها ولا تضار في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة على شرط انطباق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة .

المادة التاسعة : لا يجوز أن يأول شيء مما ذكر في هذا الانتداب بأنه يمنح المنتدب حق التداخل في مبانى أو إدارة العتبات المقدسة التي تبقى صيانتها مكفولة .

المادة العاشرة : على المنتدب أن يراقب أعمال المبشرين في العراق حسبما تقتضيه الحاجة لتوطيد الأمن العام وحسن إدارة الحكومة ، وفيما سوى ذلك فلا تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الأمور والمداخلة فيها ولا تميز فرقة على أخرى بسبب مذهب أو جنسية .

المادة الحادية عشرة : على المنتدب أن يمنع في العراق التمييز بين رعايا أية دولة أخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون ، أو في معاملة السفن التجارية والطيران المراكبي ، وكذلك لا يكون تمييز في العراق بين البضائع الصادرة عنها إلى أية دولة أو الواردة إليه منها ، وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد بشروط عادلة ، وفيما سوى هذا فللحكومة العراقية الحق — بعد استشارة المنتدب — أن تضرب الضرائب والرسوم الكمركية كما يقتضى ، وأن تتخذ أحسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية ، وتأمين منافع الأهالي ، ولا يحول شيء مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية — بعد مشورة المنتدب — بعقد وفاق كمركي مع أية دولة كانت كلما في سنة ١٩١٤ م داخله في تركية الأسيوية أو جزيرة العرب .

المادة الثانية عشرة : يوافق المنتدب ، بالنيابة عن العراق ، على المعاهدات الأُممية المتبعة الآن ، أو التي يصير عقدها فيما بعد بمصادقة جمعية الأمم ، في كل ما هو متعلق بالنخاسة أو تجارة الأسلحة أو العقاقير المخدرة أو المساواة التجارية أو حرية النقل والملاحة ، والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية والبريد والبرق واللاسلكي والملكيات الفنية والأدبية والصفاعية .

المادة الثالثة عشرة : يضمن المنتدب مؤازرة الحكومة العراقية ، ما سمحت لها الأحوال الدينية والاجتماعية على تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومحاربتها شاملاً ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الرابعة عشرة : يضمن المنتدب ، أنه في أثناء إثنى عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب أن يسن نظاماً للآثار العتيقة ويجري بموجبه طبقاً على ما في المادة « ٤٢١ » من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، عوضاً عن نظام الأثرية التركي ، ويكفل المساواة في كل ما له مساس بالتحريات الأثرية بين كل رعايا الدول التي هي أعضاء في جمعية الأمم .

المادة الخامسة عشرة : بعد ما ينفذ القانون الأساسي يعقد اتفاق بين المنتدب والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تنسلم الأخيرة الأعمال العمومية والأشغال الدائمة التي يرجع منافعها إلى الحكومة العراقية ، ويعرض هذا الاتفاق على مجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة : لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له .

المادة السابعة عشرة : يرفع المنتدب كل سنة إلى مجلس جمعية الأمم بياناً بالأعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب ، ويرفقه بنسخ من كل الأنظمة والأوامر الصادرة في تلك المدة .

المادة الثامنة عشرة : يقتضى رضى مجلس جمعية الأمم لتعديل شروط هذا الانتخاب على شرط أنه إذا اقترح المنتدب تحويراً يكفى للعمل به أن يقال رضى أكثرية المجلس .

المادة التاسعة عشرة : إذا وقع اختلاف بين أعضاء جمعية الأمم على تأويل أو إجراء مواد هذا الانتخاب ولم يمكن تسويته بالمفاوضات فيرفع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة المذكورة في المادة « ١٤ » من عهد جمعية الأمم .

المادة العشرون : عندما ينتهى الانتخاب الممنوح بهذا التصريح ، يتخذ مجلس جمعية الأمم التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية ، بكفالة الجمعية ، تدفع كل المصاريف القانونية التى صرفها المنتدب مع حقوق الموظفين بالمكافأة ومعاش التقاعد .
تحفظ هذه النسخة فى خزانة جمعية الأمم ، ويرسل كاتب سر الجمعية نسخة رسمية إلى كل من الدول الموقعة فى معاهدة الصلح مع تركيا . ٥١ .

المعاهدة العراقية الأولى

« المنعقدة في ١٠ من تشرين الأول سنة ١٩٢٢ م »

« الموافق ١٩ من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ »

جلالة ملك بريطانيا
من الجهة الواحدة

وجلالة ملك العراق
من الجهة الأخرى

بما أن جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ومما يؤول إلى تأمين سرعة تقدمها أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف .
وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد ائتمعت بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن بأحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على أية وسيلة أخرى .

فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين لهما مفوضين لأجل القيام بهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلاندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، وامبراطور الهند .

السير برسي زكريا كوكس دجى . سى . ام . جى . جى . سى . آى . آى . كى .
سى . اس . آى . المعتمد السامى والقنصل جنرال لجلالة ملك بريطانيا فى العراق .
ومن قبل جلالة ملك العراق :

صاحب السماحة والفقامة السير السيد عبد الرحمن افندى جى . بى . آى .
رئيس الوزارة ونقيب الأشراف ببغداد .

الذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقا للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم في أثناء مدة هذه المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضى لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية .
يمثل جلالة ملك بريطانيا في العراق بمعتمد سام وقنصل جنرال تعاونه الحاشية الكافية .

المادة ٢ — يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا ما في العراق من تابعة غير عراقية في الوظائف التي تقتضى إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا ، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

المادة ٣ — يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونا أساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان الكاملة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط ألا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين .
وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يعين هذا القانون الأساسى الأصول الدستورية التشريعية كانت أو تنفيذية التي ستنبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية .

المادة ٤ — يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧ و ١٨ من هذه المعاهدة على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة — بواسطة المعتمد السامى — في جميع الشؤون المهمة التي تمس بمصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة فيما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق مادامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة ٥ — لجلالة ملك العراق الحق في التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين وفي الأماكن التي لا تمثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالته على أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها . وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة ٦ — يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسمى بإدخال العراق في عضوية جمعية الأمم في أقرب ما يمكن .

المادة ٧ — يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الإمداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت إلى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان ، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة ٨ — لا يتنازل عن أراضٍ ما في العراق ولا تؤجر إلى أية دولة أجنبية ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت . إلا أن هذا لا يمنع لجلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجبيين ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابعة .

المادة ٩ — يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدالة لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف . ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة ١٠ — يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق ، و جلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها . وتبلغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة ١١ — يجب ألا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، على رعايا أية دولة هي عضو في جمعية الأمم أو رعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء الجمعية المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدول الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو ممارسة الصنائع والمهن أو معاملة السفن التجارية أو السفن الهوائية الملكية . وكذلك يجب ألا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها أو المصدرة إليها . ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة ١٢ — لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير أو للمداخلة فيها أو لتمييز مبشر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني أو جنسيته على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة .

المادة ١٣ — يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ويدخل في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة ١٤ — يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة، ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسسا على القواعد الملحقه بالمادة ٤٢١ من معاهدة، الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار

القديمة ويضمن المساواة في مسائل تحرى الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من أعضاء جمعية الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء الجمعية المذكورة .

المادة ١٥ — تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت إلى آخر . وينص فيها من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة ١٦ — يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية — بالألّا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد كمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة ١٧ — في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الأمم . وإذا وجد في حالة كهذه أن هنالك تناقضاً في المعاهدة بين النص الإنكليزي والنص العربي يعتبر النص الإنكليزي المعمول به .

المادة ١٨ — تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي . وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة . وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فإذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان لم يبق من حاجة إليها يصير إنهاؤها ويكون أمر الانتهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الأمم . ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ . وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء إلى مجلس جمعية الأمم . ولا مانع للفريقين الساميين

المتعاقدين من إعادة النظر من وقت إلى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات المنفردة الفاشئة عن المواد ٧ و ١٠ و ١٥ بقصد إدخال ما يتراءى مناسبه من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ . وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم .

يجب أن تتبادل تواقيع التصديق في بغداد . وقد وضعت هذه المعاهدة بالانكليزية والعربية وستبقى صورة منها بكل من اللغتين مودعة في خزانة سجلات الحكومة العراقية . وكذلك صورة بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة جلالة ملك بريطانيا ، ولبيان قد وقع الوكيلان المفوضان المختصان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم العاشر من تشرين الأول سنة ألف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع من شهر صفر سنة ألف وثلثمائة وإحدى وأربعين هجرية .

P.Z. Cox

المعتمد السامي

لجلالة ملك بريطانيا في العراق

عبد الرحمن

نقيب أشرف بغداد

ورئيس وزارة الحكومة العراقية

البروتوكول

الذي ألحق بالمعاهدة سنة ١٩٢٣

« نحن الموقعين أدناه المفوضان أحدهما من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ثلاثين نيسان ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ بعد أن فوضنا بموجب الأصول لأجل التوقيع على البروتوكول الآتي الملحق بمعاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية » .

« قد تم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين على أنه رغما عن نصوص المادة (١٨) يجب أن تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في جمعية الأمم ، وعلى كل حال يجب ألا يتأخر انتهاءها عن أربع سنوات من تاريخ إبرام الصلح مع تركية . وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لأجل تنظيم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويجب الدخول في المفاوضات بينهما لأجل ذلك الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة في أعلاه . وللبيان قد وقع المفوضان المختصان هذا البروتوكول » .

« كتب في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية » .

ب . ز . كوكس

عبد المحسن السعدون

المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا في العراق

رئيس وزراء الحكومة العراقية

المعاهدة العراقية البريطانية الثانية

« المعقودة في بغداد في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ »

« الموافق ٢٨ جمادى الآخر سنة ١٣٤٤ هـ »

صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق :

إن جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند من الجهة الواحدة ، وجلالة ملك العراق من الجهة الأخرى بقاء على رغبتهما في أن ينفذا تنفيذاً كاملاً الشروط في قرار مجلس جمعية الأمم المورخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول ١٩٢٥ الذي يعين الحدود بين تركيا والعراق ، وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٣ تلك الشروط التي مؤداها أن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة التحالف وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية اللذين وافق عليهما مجلس جمعية الأمم في السابع والعشرون من شهر أيلول سنة ١٩٢٤ ، يجب أن تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق بموجب المادة الأولى من عهد جمعية الأمم عضواً في الجمعية المذكورة قبل انقضاء هذه المدة ، واضعين نصب أعينهما النية التي أعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين في بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما ، قد قررا أن يؤمنا القيام بالشروط المذكورة بواسطة معاهدة جديدة وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند برنارد هنري بورديلين سي . ام . جى القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق عبد المحسن بك السعدون رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

الذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : إن الأحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية وفي البروتوكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية ، يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة المذكورة معمولاً بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة ، وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقمة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الآتية الذكر تبقى فيما يخص مدتها المجمولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمولاً بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وأما في الخصوصيات الأخرى فلا تمس أحكامها .

المادة الثانية — يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على أنهما فوراً بعد إبرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الأمم عليها يواصلان النظر بجذ ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة — يتعهد جلالة ملك بريطانيا وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في جمعية الأمم أو أحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة أو أحكام بعض الاتفاقيات الملحقمة بها

في أى وقت كان بشرط موافقة جمعية الأمم بأن ينظر بجد ونشاط في المسائل التي تليها
عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر
تشرين الأول سنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة
١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات إلى أن تنقضي
مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة أو إلى أن يدخل العراق
في جمعية الأمم :

- (١) هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق في جمعية الأمم .
 - (٢) أن لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها
في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢
بناء على التقدم الذي بلغته المملكة العراقية أو بناء على أى سبب آخر .
- هذه المعاهدة الموضوعة باللغتين العربية والإنجليزية اللتين يحول على النص
الإنجليزي منهما في حالة الاختلاف ، يقتضى إبرامها ويجب تبادل وثائق الإبرام
في أقرب ما يمكن وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .
كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية
الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث
نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الأمم في جنيف ويحتفظ كل من
الفرقتين المتعاقدين الساميين بواحدة منها .

عبد المحسن السعدون
رئيس الحكومة العراقية
وزير الخارجية

القائم بأعمال اللورد البريطاني في العراق
لصاحب الجلالة البريطانية

المعاهدة البريطانية العراقية الجديدة

« التي تم التوقيع عليها بلندن في ١٤ كانون الأول »

« سنة ١٩٢٧ ميلادية ونشرت في ٢٠ كانون الأول »

« لم تعرض على مجلس الأمة ، فلم تبرم »

بين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمملاكات البريطانية ووراء البحار وامبراطور الهند طرف أول وصاحب الجلالة ملك العراق طرف ثاني :
لما كانت رغبة الطرفين توطيد الصداقة بينهما والمحافظة على علاقات حسن التفاهم بين بلديهما ولما لاحظناه من أن نصوص معاهدتي التحالف اللتين عقدتا في بغداد بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ و ١٣ كانون الأول سنة ١٩٢٦ لم تتفق مع ما حصل في العراق من التطور والتقدم وأنها في حاجة إلى إعادة النظر فيهما ونظراً إلى أن إعادة النظر في نصوص المعاهدتين الآنفتى الذكر يمكن تحقيقه على وجه أكمل بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على عقد معاهدة جديدة أساسها المساواة وعينا لهذا الغرض « الديت أونورابل ولیم جورج آرثر أومسبي جور » المساعد البرلماني في وزارة المستعمرات مفوضاً عن بريطانيا العظمى و « جعفر العسكري » رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته مفوضاً عن مملكة العراق وبعد أن أبلغ المفوضان كل منهما الآخر صيغة التفويض الممنوح لكل منهما وتحققاً أن التفويض قانوني وقع الاتفاق بينهما على ما يأتي : —

المادة الأولى — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بمملكة العراق دولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية — يميّز السلم والصداقة مرفوع اللواء بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يحتفظا بالعلاقات الودية وأن يبذل كل منهما جهده ليحول في بلاده دون كل عمل غير مشروع من شأنه أن يؤثر في السلم في بلاد الطرف الآخر .

المادة الثالثة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق أن يضمن تنفيذ جميع التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بتنفيذها فيما يتعلق بمملكة العراق وكذلك يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يدخل في الدستور العراقي أى تعديل من شأنه غمط الحقوق والمصالح البريطانية والأجنبية وإيجاد تمييز بين العراقيين أمام القانون أيا كانت جنسيتهم أو دينهم أو لغتهم .

المادة الرابعة — يجب أن تجرى مفاوضة وافية وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤثر في مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة — يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامى لصاحب الجلالة البريطانية في موضع يساعده على إعطاء معلومات لصاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقديم الأحوال في العراق وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية وسيحيط المعتمد السامى لصاحب الجلالة ملك العراق علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن أن تؤثر بصورة محزنة بصالح العراق أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلمحق حالما تساعد الأحوال المحلية في العراق بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد ، بعد موافقة عصبة الأمم بخصوص ما يأتى : —
تجارة الرقيق وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والمهمات وتجارة النساء والأولاد — المساواة التجارية وحرية الترانسيت والملاحة الجوية .

المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب والفنون والصنائع وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية : —

عهد عصبة الأمم ومعاهدة لوزان اتفاقية الحدود الانكليزية — الفرنسية واتفاقية سن ريمو المتعلقة بالنفط .

المادة السابعة - يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها بما في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الثامنة - بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق وسير الأمور سيراً حسناً خلال هذه الفترة يعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لدخوله في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ .

المادة التاسعة - يجب أن لا يميز في العراق بين رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق بموجب معاهدة على أن تضمن لها عين الحقوق كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة إلى رعايا أية دولة أجنبية أخرى ، في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة والملاحة أو ممارسة الصنائع أو المهن أو معاملة السفن التجارية أو السفن الهوائية المدنية . وكذا لم يجب أن لا يميز في العراق بين البضائع الصادرة من أو الواردة إلى أية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة - يتعهد صاحب الجلالة ملك بريطانيا عند طلب صاحب الجلالة ملك العراق وبالنمابة عنه بأن يستمر حماية الرعايا العراقيين في الممالك الأجنبية حيث لا يمثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها .

المادة الحادية عشرة - لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر في صحة المقاولات المنعقدة والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين وفي جميع الوجوه يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة .

المادة الثانية عشرة - ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين . وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم

الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الثالثة عشرة — تعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشرة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يبقى في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية .

المادة الخامسة والعشرين — كل خلاف يقع بين الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم . وإذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضا ما بين النص الإنكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة فالنص الإنكليزي هو المعمول به .

المادة السادسة عشرة — تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول والعمل بها حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الإبرام وفقا للأصول الدستورية المرعية في المملكتين وتكون عرضة لإعادة النظر فيها بقصد إجراء التعديلات التي تقتضيها الأحوال عندما يدخل العراق في عصبة الأمم وفقا لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة . وتقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف الممضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٣٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هجرية اللتين ينتهى العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

التواقيع جعفر العسكري أورمى جور

كتاب الملك

إلى رئيس الوزراء جعفر العسكري

عن هذه المعاهدة

(تركه في لندن حسب ما جاء في الصفحة ٩٣ من هذا الكتاب)

(سألنا للأتباع التي كابدناك إياها ، ولكن التعب في مصلحة الوطن لاشك بأنه راحة لديك ، وليست هذه أول مرة ترجع من الطريق لمصلحة وطنك ، إذ لابد أنك تذكر رجوعك من « بور سعيد » في طريقك وإياي إلى أوروبا ، قبل سبعة أعوام ، نرجو من ذلك خير للجميع .

(أحب أن أخبرك مفصلاً عما تم بعد سفرك ، يوم الاثنين ، أو ثاني يوم مباركته في لندن ، تعلم أننا كنا معزومين عند استن تشمبرلين على الغداء ، وقد جلست على المائدة ما بين تشمبرلين وجرجل . في بادئ الأمر كانت المباحثات عمومية ، خارجة عن صددنا ، وعما يهمنا مباشرة ، وآخر الغداء بدأنا نتكلم عن جمعية الأمم ، وعن آماله فيها ، وعما يتوقع أن عمله في المستقبل وعليه استهل الحديث بقوله : إنني إذا نظرت إلى المستقبل ، وإلى المسائل التي يجب أن تحل بواسطة جمعية الأمم ، والمشاكل التي سنواجهها ، فإن اليأس يعتريني ، ولكن إذا نظرت إلى الماضي وإلى المراحل التي قطعناها وقطعتها جمعية الأمم في سبيل خير الإنسانية والمسائل التي حلت وانتهت على يدها ، أتغلب حينئذ على اليأس وأتأكد من الموفقية في حل المعضلات ، وإنني أرى أن وضع جمعية الأمم كما أرى وضعيتكم في العراق ، جمعية الأمم لها من العمر ست أو سبع سنوات وأنتم في العراق لكم هذا العمر ، فإذا نظرتم إلى المستقبل يعظم الأمر عليكم ، ولكن إذا نظرتم إلى الماضي لاشك بأنكم تعترفون والعالم معكم بأنكم قطعتم مراحل طويلة لا يستهان بها فواجب مثلكم أن لا تترأخوا ولا يصيبكم اليأس ، وبصدد هذا أحب أن أخبرك أنني متكدر من انقطاع المباحثات

ومن رجوعك بهذه الصورة ، فشكرته على كلماته المشجعة وأجبت به بأنى أشعر بتأثير
ربما يكون أكبر مما تشعره أنت حيث أن هذه المسألة لها علاقة بى شخصيا . ولكن
أظن أننى ما كنت السبب وأنى كنت على استعداد للدوام على المذكرات إلا أننى
فهمت أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستلح على بوجوب قبول كل الاقتراحات
فيما يتعلق بالمواد الثلاث الباقية فهل أن أهم مشكلة عندنا هى كلمة (التام) ويتمذر
علينا وضعها فى الوقت الحاضر ، وعلى كل أحب أن ننظر فى الأمر ثانية ، قلت إننى
حاضر للمباحثة أجابنى انه يرغب فى الحال وأنه على إثر ختام الطعام سيتكلم مع زميله
وكيل المستعمرات . رأيت هذه الفرصة ثمينة حيث تعلم أنه قبل مبارحتك لندن
كننا جميعا ميالين لاستئناف المذاكرة ولكن فهمنا من السير هنرى ضمنا
ألا إمكان لذلك .

بعد الغداء أراد تشمبرلين أن يتكلم مع أورمس غور ولكنه لم يجده لأنه كان
ذهب لشغل شاغل له ، وعلى أثر ذلك جمع السير صمويل ويلسون وشكيبيرة ودوبس
وتكلم معهم ، ثم رجع إلى وقال إنه أعطاهم التعليمات اللازمة . وفى أثناء ذلك كان
تشرشل ينصت إلى المحادثة بكل اهتمام ، وقد طلب إلى أن أزوره حسب الوعد
للتناول الشاى عنده ، فذهبت فى الساعة ٥:٠٠ من ذلك اليوم وجرت مباحثة بيننا
فى ديوانه . رأيت منه رغبة شديدة وولاء عظيما فى كل بياناته فقال إنه عار علينا جميعا
أن نرجع بدون نتيجة ، أقل ما يكون هو أن نضحك أعداءنا علينا ، إننى واثق
بأنك إذا رجعت على هذه الحال ستسيل الدماء ، أرجو أن لا ترجع إلا بعد عقد
المعاهدة ، إن العرب ينتظرون منك الصبر وطول البال . أجبت به بأن هذا أحب شىء
لدى ، وأنى كنت عازما على عدم الرجوع ، ولكن بعض العوامل أجبرتني ،
عندها قال : أرجو أن لا تصر على كلمة (التام) وأن تقبل باستئناف المذكرات .
قلت : إن صداقتك الشخصية وما أرى فيك من الإخلاص يجعلنى أن أنزل
على رغبتك ، إننى سأترك كلمة التام بشرط أن تقبل حكومة صاحب الجلالة بنقطة
نظرى فى باقى المواد . أجاب إنه سيساعد على ذلك ويبدل جهده .

وبعد ذلك ذهبنا إلى داره وتناولنا الشاي مع امرأته وبنته وقد قال لي قبل خروجي من عنده إنه يرغب في الحال في أن يخبر زملائه بقبول استئناف المذاكرة . قلت : إن جعفر باشا توجه أمس ، فقال : الأمر سهل ، جعفر تعلمه عسكر وعسكريا يمكن أن يرجع فوراً ويمكن أن نعمل الترتيب اللازم ، فضحكنا وودعته شاكرين ورجعت إلى الأوتيل .

وفي الساعة السابعة من نفس اليوم أتاني السير هنري وأخبرني أن المستر تشرشل استدعاه بعد خروجي وأخبره بلزوم المباشرة في المذاكرة وقال له بأني صرفت النظر عن كلمة (النام) قلت نعم ! ولكن بشرط أن تقبل نظريتي في باقي المواد ، قال إنه يرغب أن تجري المذاكرة غداً إلا أنه من الواجب عليه أن يرى أورمس غور ، وقررنا البدء بالمذاكرة يوم الأربعاء ، وإرسال برقية مستعجلة إلى قنصل بريطانيا في مرسيليا ليرجعك فوراً من الباخرة ، ولكن مع الأسف ، وأظن ذلك من تقصير القنصل ، أخبرنا بأن البرقية وصلت بعد سفر الباخرة فأسفنا .

وفي يوم الثلاثاء أخبرت أنهم ينظرونني في وزارة المستعمرات سآتي صباحاً لأجل المذاكرة وأن أورمس غور سيحضر بنفسه ، بما أني عالم بوجهة نظريتك لم أر أن أوجل لحين عودتك إقتصاداً في الوقت ، ولذلك ذهبت ثانياً يوم ، وكان أورمسي غور ، ودوبس ، وشكبرة ، وهول ، وبعد ثلاثة جلسات اتفقنا على الشكل الذي تراه .

« لا شك يا جعفر أن هذه الموقفية ما كنا نتصورها ، وإن الله معين لنا . نعم إننا كنا نرغب في أن نأخذ أكثر من هذا ولكن ما العمل فقد جاهدنا حتى النهاية ، ولم يبق أمامنا إلا أن نقاتل . الحمد لله عدلنا المعاهدة تعديلاً ما كان أحد يتصوره منذ شهر نيسان وذلك بجهودنا والأمة مع الأسف جاهلة بدلاً من أن تساعدنا كانت من حيث لا نعلم تحاربنا وكانت بذلك عوناً علينا . لقد ثبتنا هذا للثبات كله ورجعنا ، وإن كنا لم نأت بالاستقلال التام الفاجز ، ولكن أتينا بتعديل

شريف ، بقدر الإمكان ، وليس علينا ملامة بعد أن بذلنا كل ما في استطاعتنا . وبفاء عليه أنتظر منك أن توقع على المعاهدة وترجع فوراً على بركة الله وتوفيقه .

إني أعتقد أن تصميمنا بهذه الصورة وعودتك خففت من غلوائهم ولولا ذلك لما تفازلوا عن شيء أني أشكرك شكراً زائداً باسمي وباسم الوطن لأنك لم تقصر في القيام بواجبك وفي تحمل المسؤولية وقت الشدة ، والآن وقد رجعت فقد انتهى توسطي وعاد الصالح إلى مجراه . حبذا لو كان رجالنا يشتغلون كذلك ، أما الاتفاقيات فلا لزوم للبحث فيها ، تقرر أن تترك المباحثة فيها لبغداد . رأيهم جميعاً مسرورين من هذه النتيجة ورأيهم يشكرونك كثيراً وبعضهم متخوفين من ألا توقع عليها . أمس أتاني أورمسي غور إلى الأوتيل وقال لي ستسافر ولكني أخشى ألا يرضى جعفر بما اتفقنا عليه ولا يقبل به ، فقلت له لولا ثقتي بأن جعفر يمشي وإياي ولا يقطع ساقتي ويسير معي حتى الموت لكنت أشاركك في ظنك ، ولكن ثقتي بجعفر ومفاداته لي تجعلني أن أكون على اطمئنان تام . نعم إن المعاهدة لم تأت حسبما كنا ننتظرها ولكن جعفر لا يخالفني . كونوا واثقين .

لذلك يمكنك أن تعمل بعض الدلال ، ولكن لا تكثر منه ، لا ترى نفسك مشمئزاً ولا متهاقاً ، اتخذ بين ذلك سبيلاً وسطاً ، والعارف لا يعرف والله ولي التوفيق .

التوقيع : فيصل

المعاهدة العراقية البريطانية الأخيرة وذيولها

« المعقودة في بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ »

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمملكة المتحدة
البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وإدامتها ما بين بلديهما . ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية بأن ينظر نظرا فاعليا في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة جلالتهم في بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف أنها مستعدة لعرض ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة اثنتين وثلثين وتسعمائة وألف وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف أن هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق في عصبة الأمم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملوكين مستقلين ينبغي تجديدها بمعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام . تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم وقد عيننا عنهما مندوبين مفوضين هما :

عن جلالة وملك العراق :

نورى باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية

حامل وسامى النهضة والاستقلال من الصنف الثانى سى . ام . جى دى اس او .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والمملكة المتحدة البريطانية وراء

البحار وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وإيرلندا العامة :

اللفتنانت كرنل السير فنسيس هنرى همفريز جى . سى . فاو . كى . سى . ام .

جى . كى . بى . اى . سى . آى . اى .

المعتمد السامى لصاحب الجلالة البريطانية فى العراق اللذان بعد أن تبادلوا وثائق

تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلى :

المادة ١ — يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهم وتفاهمهما الودى وصلاتهما الحسنة . وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة فى جميع شئون السياسة الخارجية مما قد يكون له اساس بمصالحهما المشتركة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بالألا يقف فى البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة ٢ — يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامى المتعاقدا الآخر ممثل سياسى (دبلوماسى) يعتمد وفقا للأصول المرعية .

المادة ٣ — إذا أدى أى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهم

لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقا لأى تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة ٤ - إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذ الفريق السامى المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعى فى اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق فى حالة حرب أو خطر حرب محقق تنحصر فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى العراقية جميع ما فى وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة ٥ - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسئولية حفظ الأمن الداخلى فى العراق وأيضاً بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه - مسئولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجى تنحصران فى صاحب الجلالة ملك العراق . مع ذلك يعترف ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة فى جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية فى البصرة أو فى جوارها وموقعا واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية فى غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية فى أن يقيم قوات

في الأراضي العراقية في الأماكن الآنف الذكر وفقا لأحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوما أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة ٦ — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

المادة ٧ — تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة إحدى وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما التي تسمى ملفاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير المعمول به والمعول عليه .

المادة ٨ — يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن الماعترف به أيضا أن كل ما بقي من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا لأي وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فورا إلى اتخاذ الوسائل المفترضة لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة ٩ — ليس في هذه المعاهدة ما يرمى بوجه من الوجوه إلى الإخلال

أويخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تقترب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمان وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية .

المادة ١٠ — إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان ، المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة ١١ — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوموا ببناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على عصبة الأمم .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه . كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد

التوقيع : ف . ه . همفرز

ملحق

١

يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق ، وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندى لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المنتخبة للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندى ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة : وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذه التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢

بشرط مراعاة أى تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الأميرية وفي ذلك الإعفاء من الضرائب التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين . وأيضاً يواصل العمل بأحكام أى تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للثبوت من كون الشروط المتبادلة لا تحمل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتفقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالة البريطانية وفقا لأحكام هذه المعاهدة وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآتية الذكر .

٥

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على ثقة جلالة ملك العراق وهي :

(١) تعليم الضباط العراقيين الفنيون البحريه والعسكريه والجويه في المملكة المتحدة .

(٢) تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق .

(٣) تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فأنهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويعهد أيضا بأن أى أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكرى يرسلون إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية فى بلاد جلالتة البريطانية بشرط ألا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم فى المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أى قطر آخر كان .

ويعهد أيضا بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالتة وأسلحتها لا تختلف فى نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التى قد تحتاج إليها هذه القوات فى أثناء مرورها فى العراق وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذنا عاما فى زيارة شط العرب بشرط إعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

ن . س . ف . ه . ه .

دار الاعتماد — بغداد فى ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة .

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التى وقعنا عليها فى هذا اليوم أن فى النية أن الممثل السياسى لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق يكون بدرجة سفير .

التوقيع ف . ه . ه . همفيرز

فخامة نورى باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية — بغداد .

ديوان مجلس الوزراء بغداد ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

جوابا على مذكرتكم بقاريخ هذا اليوم أتشرف بتبليغكم أن الحكومة العراقية —
وهي شديدة الرغبة في الإعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة
البريطانية أول سفير في العراق — تنوى منح سفراء جلالته الذين يخلفون سفير
جلالته البريطانية الأول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوى الحكومة العراقية أن ممثل جلالة ملك العراق السياسي لدى بلاط
سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع ؟ نور السعيد

فخامة السرف ه . همفريز جى . سى . فى . أو . كى . سى . أم . جى . كى .
بى . فى . سى . آى . اى . المعتمد السامى لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق ببغداد .
ديوان مجلس الوزراء بغداد فى حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظفا على المعاهدة التى وقعنا عليها فى هذا اليوم أتشرف بأن أسجل أنه قد تم
الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المتعلقة — وهى المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية
العراقية وميناء البصرة والمسائل التى يقتضى تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها —
ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا
من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة فى وقت واحد .

التوقيع ؟ نوري السعيد

فخامة السرف ه . همفريز جى . سى . فى . أو . كى . سى . أم . جى . كى .
بى . فى . سى . آى . اى . المعتمد السامى لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق .
دار الاعتماد بغداد فى ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظما على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضى تسويتها بنمى تنفيذ المعاهدة وملحقها — ستكون موضوعا لاتفاق آخر ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيهرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع ف . ه . همفريز

فخامة نوري السعيد باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية بغداد .

ديوان مجلس الوزارة بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظما على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم أتشرف بإعلامكم بأنه نظرا إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادنا فان الحكومة العراقية تستخدم اعتياديا الرعايا البريطانيين عند حاجتها إلى خدمات موظفين أجانب . وينتقى أولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتينا . ومن المفهوم أن هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير البريطانيين في المنصب الذي لا يقيسرها الرعايا البريطانيون الملائمون وأتشرف بإعلام فخامتكم أيضا بأنه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

(التوقيع) نوري السعيد

فخامة السير ف . ه . همفريز الخ

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق .

بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

دار الاعتماد

يا صاحب الفخامة .

أتشرف بأن أشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الأجانب وأن أويد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا إليه .
التوقيع . ه . ف . همفرز

فخامة نوري السعيد باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية بغداد
ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإعلامكم بأنه في نية الحكومة العراقية بالنظر إلى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حين التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية .

(التوقيع) نوري السعيد

فخامة السيرف . ه . همفرز الخ . . .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة .

أتشرف بأن أشعر فخامتكم بتسلم مذكرةكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها إلى العراق .
(التوقيع) ه . ف . همفرز

فخامة نوري السعيد باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ببغداد .

الاتفاقية العدلية

الموقع عليها ببغداد في ٤ آذار ١٩٣١

إن جلالة ملك العراق

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلاندة والمملكة المتحدة البريطانية ما وراء البحار
وامبراطور الهند .

لما كان قد وقع ببغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية
الموافق اليوم التاسع عشر من صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين صاحب
الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك بريطانيا .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة التاسعة من المعاهدة
المذكورة بأن يقبل وينفذ الأحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية
ضرورية في الأمور القضائية لصيانة مصالح الأجانب نظرا لعدم تطبيق الصيانات
والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقا للامتيازات الأجنبية أو التعامل .

ولما كان قد وقع ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٢٤ ميلادية
الموافق اليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى
بالاتفاقية العدلية .

ولما كان من المعترف به أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلاءم مع سوية
العدالة التي توزع الآن في المحاكم العراقية وأنه لم تبق حاجة بعد إلى ترتيبات خاصة
لصيانة مصالح الأجانب .

فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أسس المساواة وعينا وكيلين لهما مفوضين
لهذا الغرض وهما : —

عن صاحب الجلالة ملك العراق

نورى السعيد باشا

حامل وسام النهضة والاستقلال

رئيس الوزراء

سى . ام . جى . دى . اس . او

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلاندة والمملكة المتحدة البريطانية
ما وراء البحار وامبراطور الهند — اللقمة كولو نيل السر فرنسيس هنري همفريز .
جى . سى . ف . او كى سى ام جى كى بى اى سى آى . آى .
المعتمد السامى لصاحب الجلالة ملك بريطانيا فى العراق .

الذين بعد ان تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة
المرعية قد اتفقا على الآتى : —

المادة ١ — إن النظام القضائى الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب
الاتفاقية العدلية يلغى فوراً ويطبق نظام قضائى موحد على جميع العراقيين والأجانب
على حد سواء .

المادة ٢ — لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون
من الضرورى الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين
فى وزارة العدلية وفى محاكم العراق ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة
صاحب الجلالة ملك بريطانيا على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً
لقوانين العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء
قانونيين بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعية فى اتفاقية الموظفين
البريطانيين المؤرخة فى ٢٥ مارس ١٩٢٤ أو بعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ
دخول هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ . ويتعهد جلالتهم أيضاً بأن تشغل عادة الوظائف
الآتية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفى الذكر : —

(١) مستشار قضائى بريطانى .

(٢) رئيس بريطانى لمحكمة الاستئناف والتمييز .

(٣) رؤساء بريطانيون لمحاكم البدائية والكبرى فى الأماكن الآتية :

بغداد والبصرة والموصل وفى الأماكن الأخرى التى قد يتفق عليها فيما بعد .

المادة ٣ — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتى :

(١) أن يكون للممثل القنصلي في العراق لأية دولة أجنبية في الأوقات المعقولة — على أن تراعى انظمة الشرطة والسجون المعتادة — حرية المخاطبة والاتصال مع أى فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

(ب) كل شخص يحضر بصفته فريقا في قضايا جزائية أو مدنية وليس لديه علم كاف باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب والتحقيق أو المرافعة يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته عندما يكون ذلك ممكنا وإذا لم يمكن فالى اللغة الإنكليزية والفرنسية .

(ج) أن لا تدخل دار أو أبنية أخرى إلا بأمر موقع من قبل حاكم ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بمعقيب شخص وجد متلبسا بالجريمة أو مفوضة بالقاء القبض عليه .

المادة ٤ — في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وفي غيرها من الأمور التجارية والمدنية التي جرت العادة على أن يطبق فيها قانون بلاد أخرى يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص ينظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس بأحكام أى قانون يتعلق باختصاص المحاكم الدينية أو بسلطات القناصل فيما يتعلق بإدارة تركات رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية . وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الأموال المنقولة فلترئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى . وإذا كانت الدعوى استئنافية أو تمييزية فلترئيس محكمة الاستئناف والتمييز التي تنظر في الدعوى أن يدعوا القنصل الأجنبي الذي يخصه الأمر أو ممثل القنصلية إلى الحضور كخبير لا بداء المشورة في قوانين الأحوال الشخصية المختصة .

المادة ٥ — تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ مارس ١٩٢٤ ميلادية الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ

دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . يجب إبرام هذه الاتفاقية ويجرى تبادل وثائق الإبرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكناً وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق الإبرام . وتبقى نافذة العمل إلى حين دخول العراق عضبة الأمم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ألف والتسعمائة والحادية والثلاثين ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة ألف والثلاثمائة والتاسعة والأربعين هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نورى السعيد

ف . ه . همفرز

المصادر

بعض المصادر العربية المهمة

- ١ — أربعة قرون من تاريخ العراق وضعة في الإنكليزية لـونـكـريك .
ترجمه إلى العربية جعفر خياط .
- ٢ — فصول من تاريخ العراق القريب وضعته في الانكليزية المس بيل .
ترجمة جعفر خياط
- ٣ — تاريخ القضية العراقية
محمد مهدي البصير
مطبعة النجاح في بغداد سنة ١٩٢٤
- ٤ — منشأ النفوذ البريطاني ما بين النهرين
رسالة للدكتوراه وضعها في الانكليزية الدكتور زكي صالح
أستاذ التاريخ الحديث في دار المعلمين العالية وترجمها إلى العربية المؤلف
مطبعة الرابطة بغداد سنة ١٩٤٩
- ٥ — مقدمة في دراسة العراق المعاصر
الدكتور زكي صالح
مطبعة الرابطة بغداد سنة ١٩٥٣
- ٦ — تاريخ مقدرات العراق السياسية
محمد طاهر العمري
مطبعة عيسى محفوظ الموصل سنة ١٩٢٤
- ٧ — حروب العراق
العميد طه الهاشمي
بغداد سنة ١٩٣٦
- ٨ — تاريخ العراق السياسي الحديث (ثلاثة أجزاء)
السيد عبد الرازق الحسني
مطبعة العرفان (صيدا) سنة ١٩٤٨
- ٩ — الثورة العراقية الكبرى
السيد عبد الرازق الحسني
- ١٠ — الثورة العربية الكبرى
أمين سعيد

١٦٦ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال

- ١١ — الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ونتائجها
الشيخ فريق الزهر الفرعون مطبعة النجاح بغداد سنة ١٩٥٢
- ١٢ — على طريق الهند « من وسائل الأهالي إلى الشباب »
صاحبها جميل عبد الوهاب المحامي مطبعة الأهالي بغداد سنة ١٩٣٢
- ١٣ — النفط والحرب تأليف عزيز شريف المحامي
- ١٤ — تحرير العراق من الانتداب مجيد خدوري مطبعة العهد بغداد سنة ١٩٣٥
- ١٥ — تكوين الحكم الوطني في العراق مذكرتان للسير برسي كوكس والسير هنري
دوبس ترجمة بشير فرجو — مطبعة الاتحاد الجديد في الموصل سنة ١٩٥١
- ١٦ — فيصل — أمين الريحاني

بعض المصادر في الانكليزية

- 1 — Iraq, a study in political development.
By Philip. W. Ireland Ph.D London 1937.
- 2 — The Making of Modern Iraq.
By Henry A. Foster London 1935.
- 3 — Iraq from Mandate to Independance.
By Earnest Main London 1933.
- 4 — Iraq 1900 — 1950.
A political, Social and Economic History.
By Stephen Hensly Longrigg London 1953.
- 5 — Independent Iraq.
By Majid Khadduri. Oxford university press 1951.
- 6 — The insurrection in Mesopotamia.
Sir Allmer Holdane. London 1922.
- 7 — Mesopotamia, a clash of loyalties (1917 — 1920)
London 1930.
- 8 — The Arab awakening.
George Antonious. London 1945.
- 9 — The war and the Bagdad railway.
Morris Jastraw. Ph.D. LL. D. 1918.
- 10 — The letters of Gertude Bell. (2 vols.) London

التقارير والوثائق

١ - محاضر المجلس التأسيسي العراقي .

مجلدين بغداد سنة ١٩٢٤

٢ - تاريخ الوزارات العراقية السيد عبد الرزاق الحسني (ستة أجزاء) .
« وفيه مقررات مجلس الوزراء العراقي المهمة منذ بدأ تكوين الحكومة العراقية »

٣ - القانون الأساسي العراقي .

٤ - نصوص امتيازات النفط .

٥ - نصوص المعاهدات والاتفاقيات (من المجموعة الرسمية) .

٦ - إحصائيات مديرية النفط العامة (وزارة الاقتصاد) .

٧ - رد الهاشمي على تقرير السير هلتن يونك .

الفهرس

صفحة	
٤ — ١	مقدمة
٧ — ٥	تمهيد
١٦ — ٨	احتلال العراق
٢٤ — ١٧	الحكم المباشر
٤٢ — ٢٥	الثورة العراقية
٤٧ — ٤٣	الحكومة الموقته
٦٠ — ٤٨	اختيار الملك
٧٢ — ٦١	بدأ عهد الإنشاء
٨٧ — ٧٣	الصراع من أجل الموصل ونفطها
٩٠ — ٨٨	معاهدة ١٩٢٦
٩٩ — ٩١	المحاولات لتعديل المعاهدة
١١٣ — ١٠٠	المعاهد الأخيرة
١١٥	ملاحق
١٢٥ — ١١٧	مذكرة للملك فيصل
١٣١ — ١٢٦	صك الانتداب البريطاني على العراق
١٣٨ — ١٣٢	المعاهدة العراقية الأولى
١٤١ — ١٣٩	» العراقية البريطانية الثانية
١٤٥ — ١٤٢	» البريطانية العراقية الجديدة
١٤٩ — ١٤٦	كتاب الملك إلى جعفر العسكري
١٦٠ — ١٥٠	المعاهدة العراقية البريطانية الأخيرة وذيولها
١٦٤ — ١٦١	الاتفاقية العدلية
١٦٦ — ١٦٥	المصادر العربية
١٦٦	» الانكليزية
١٦٧	التقارير والوثائق
١٦٨	الفهرس

AUC - LIBRARY



DATE DUE

APR 27 1988	
DEC 13 1988	
JAN 15 1989	
JAN 1992	

DS
79.5
B38
1954
c.1

